

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران - السانیا



كلية الآداب و اللغات و الفنون
قسم الترجمة



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير الموسومة بـ

صعوبة ترجمة القانون التجاري
- اتفاق الشراكة بين الجزائر و
المجموعة الأوروبية - نموذجا

تحت إشرافه:

الأستاذ الزاوي عبد الرحمان

من إعداد:

ميسور الماشمي

السنة الجامعية :
2014-2013



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

و آله و صحبه و من و الاهم إلى يوم

الدين



الشكر

أتقدّم بجزيل الشكر إلى الاستاذ المشرف الزاوي عبد الرحمان على المجهودات الكبيرة التي بذلها في متابعة هذا البحث و تنقيحه، كما لا يفوتني أن أتوجه بأسمى عبارات الامتنان إلى الأساتذة المناقشين على وقتهم الثمين ، كما أشكر الأستاذ بلقرنين عبد القادر و الزميلين: يوسف قويدر و طواف خيرة، شكرا لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة.

إهداء

إلى من حرصت على تعليمي منذ الصغر إليك يا أمي؛

إلى من عمل بكد ليوفر لي كل ظروف النجاح إليك يا أبي

إلى زوجتي التي سهّرت معي الليالي لإتمام هذا العمل إليك يا زوجتي؛

إلى أخي و أخواتي وعمّتي و أعمامي و جدتي و ابني أحمد، إلى كل عائلتي و جميع
أصدقائي؛

إلى كل أستاذ و مُدرس ساهم في تعليمي منذ بداية دراستي إلى الآن؛

إليكم جميعا و لكل من ساعدني بأي شكل، أهدي هذا العمل.

المقدمة

مقدمة:

تعتبر الترجمة من أهم الوسائل التواصلية التي اعتمد عليها الإنسان منذ القدم، و مع التأثير الكبير الذي تُمارسه العولمة في الوقت الراهن و تقليصها للمسافات، فضلا عن إلغائها للحدود بين الدول و البلدان، كثرت الاتفاقيات بن عديد الدول و ذلك في شتى المجالات ، بهدف تحقيق الفوائد المُتبادلة بين الشعوب، أصبح من الضروري توطيد العلاقات الاقتصادية ككل و بخاصة التجارية منها، و من الطبيعي ان يكون لتلك الاتفاقيات إطار قانوني يُنظّمها و يوضّحها، و يُسهّم في حل النزاعات بين الدول المُتعاقدة في حال ظهورها، و بالتالي فإننا نتعامل مع موضوع دولي يشمل الترجمة و القانون في آن، بحيث يُمكن التعبير عنه بالترجمة القانونية أو بمعنى أدق ترجمة الاتفاقيات الدولية.

يُمكن تعريف الاتفاق الدولي بأنه كل اتفاق يُحدث علاقات وفقا للقانون الدولي، تنشؤها و توافق عليها طوعا مجموعة من الدول، أمّا الترجمة القانونية فتتمثل حسب كاو دائما في ترجمة النصوص المستعملة في القانون والمجالات القانونية، إذ تستعمل الترجمة القانونية بوصفه مصطلح عام يشمل كلا من ترجمة القانون وأنواع التواصل الأخرى في المجال القانوني.

الإشكالية:

لا مناص من التأكيد بأن الترجمة القانونية من أصعب انواع الترجمات المتخصصة، و ذلك لعدة أسباب نذكر بينها المصطلحية و الغموض و تعدد الأنظمة القانونية و غيرها، و لهذا فسنعرض لهذه الصعوبات يشيء من التفصيل، من خلال دراسة تطبيقية على المدونة المتمثلة في اتفاق الشراكة بين

الجزائر و المجموعة القانونية، بوصفها وثيقة قانونية في غاية الأهمية، لأنها تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية في الجزائر ككل، فضلا عن أنها لا تزال تُثير النقاش بخصوص الفائدة المنتظرة منها في الجزائر، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية التي تجمع بين الطرفين بُغية مراجعة بُنودها بما يُحقّق مصالح الطرفين، محاولين الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما هي أهم الصعوبات الموجودة في الترجمة القانونية؟

ما هي أهم الوسائل التي يعتمد عليها المترجم القانوني في تذليل تلك الصعوبات؟

أسباب اختيار الموضوع:

ان الاهتمام بهذا الموضوع يعود لأسباب عدّة نذكر منها:

الأسباب الذاتية: الشغف بالمجال القانوني منذ بداية الدراسة الجامعية، حيث سطرنا منذ التحاقنا بقسم الترجمة التخصص في مجال الترجمة القانونية، نظرا للميل الشخصي و الحماس فيما يتعلّق بهذا الموضوع، فضلا عن ارتباط العائلة بهذا المجال، حيث إنّ إخوتي يتخصّصون في المجالات التالية: الترجمة و العلوم التجارية و القانون و المحاسبة، ما أعطانا دافعا آخر للمضي قدما في هذا البحث.

الأسباب الموضوعية: لا مناص من الإشارة إلى أنّ الموضوع يتّسم بالجِدّة في العديد من العوامل، فاتفاق الشراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية، لا يزال موضوع نقاش على كل المستويات، حيث إلى حد الآن تتم مراجعة بعض بُنوده، و المُباحثات و المُشاورات لا تزال تتم بين الطرفين إلى حد الآن، فضلا عن الاعتماد على أبحاث توري و التي تتّسم هي الأخرى بالجِدّة نسبيا، و لا تزال هي الأخرى تُثري الأبحاث الترجمية ككل، كما أنّ موضوع التعدد اللغوي

قد شجّعنا إلى حد كبير في اختيار الموضوع، لأنّ الوسائل المستعملة في التعامل معه هذه التجربة الفريدة من نوعها من شأنها إذا تمّ الاعتماد عليها أن تُسهم في حلّ عديد المشاكل التي تواجهها الدول و المؤسسات العربية، حيث إنّنا لا نزال نُعاني من مسألة توحيد المصطلح العربي، على الرغم من أنّنا نتحدث لغة واحدة، في حين أن المجموعة الأوروبية بالتعددية اللغوية الموجودة فيها، قد تجاوزت هذه السألة منذ أمد بعيد.

أهداف الموضوع:

تتمثّل أهداف الموضوع في إجراء بحث مُقارن بين النصّ الأصل و ترجمته، حيث إنّ المدونة تتمثّل في جزء من اتفاق الشراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية، بُغية إيجاد و تحليل الصعوبات و الإكراهات التي واجهها المترجم القانوني أثناء عمله، و الحلول التي اعتمد عليها في تذليل تلك الصعوبات.

أسباب اختيار المدونة:

ان السبب الرئيسي الذي جعلنا نختار المدونة و المتمثلة في جزء من اتفاق أوربي متوسطي بين الجزائر و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها يعود إلى التأثير الكبير الذي أحدثه و يُحدثه الاتفاق على كل من الدولة

و المجتمع الجزائري، حيث من المعلوم ان التجارة تؤثر في الاقتصاد بشكل مباشر، كما أنّ هذا الأخير يؤثر في كافة مظاهر الحياة في المجتمع، ناهيك عن أنّ اتفاق الشراكة له علاقة وطيدة بعناصر أخرى بالغة الأهمية، حيث تتم الآن مُناقشة تفعيل الاتحاد المغربي و ربطه باتفاق الشراكة الأوروبي، فضلا عن علاقة الاتفاق المذكور برغبة الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ساهمت هذه العوامل مجتمعة في اختيارنا للمدونة موضوع البحث.

و لأبأس من الإشارة إلى أننا اعتمدنا على المنهج المقارن في هذا البحث لأنّه الأنسب، بحيث أنّه يسمح بمقارنة النص الأصل و الترجمة و استنباط النتائج المترتبة عن ذلك، فضلا عن تماشيه مع نظرية "توري" المتعلقة بالدراسات الترجمية الوصفية، كما أنّنا اعتمدنا على المقاربة التداولية لأنها الأفضل فيما يتعلّق بدراسة الترجمة القانونية، فضلا عن تضمّنها للعديد من الظواهر اللغوية القانونية مثل الغموض و الإبهام كما تشير إليه "كاو".

عرض خطة البحث:

يمكن تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة و خاتمة

حيث أنّ الفصل الأول الذي وسمناه : الترجمة القانونية و أنواع الإكراهات القانونية يُعنى بتوضيح عديد المفاهيم الكفيلة بوضع الإطار العام للبحث، حيث نتطرق فيه إلى اللغة القانونية بوصفها لغة تقنية فضلا عن تعريفها، كما نقدم مفهوم الترجمة القانونية و الأنواع المختلفة التي تندرج ضمنها، و من ثمّ نتطرق إلى ترجمة الاتفاقيات الدولية لأنها تتعلّق بشكل و طيد بالمدونة، و من ثمّ بدأنا في التعرض لأنواع الإكراهات التي يواجهها المترجم القانوني - وفقا للدراسات السابقة- حيث نتطرق إلى الغموض بوصفه أهم العقبات التي تواجه المترجم القانوني، فضلا عن عدم تطابق الحقائق بين لغة النص الأصل و لغة النص المترجم، ناهيك عن اختلاف الأنظمة القانونية و التي هي بدورها سمة بارزة في الترجمة القانونية، بالإضافة إلى القواميس التي يُشير العديد من أهل الاختصاص بأنها تُشكّل في بعض الأحيان صعوبات إضافية للمترجم القانوني، كما أنّ الطبيعة الإلزامية للنص القانوني و مسألة نقلها من عدمه إلى الترجمة

عنصر آخر يُضاف إلى قائمة الإكراهات في هذا المجال، وصولاً إلى الاختلافات الثقافية بين الأنظمة القانونية و بالتالي النصوص المعبرة عنها

و أخيراً المصطلحية القانونية و المسائل المتعددة المتعلقة بها و بخاصة مسألة التكافؤ و الفرق بين المعنى العام و المعنى القانوني.

أمّا الفصل الثاني فقد وسمناه ب: **"خصائص الترجمة القانونية"** فقد بدأنا فيه بوضع للإطار العام للاتفاق، مع تعريف هذا الأخير وفقاً للظروف المصاحبة له فضلاً عن أهم العناصر المكونة له، كما كان من الضروري لنا تعريف القانون التجاري ككل و ذكر مصادره، ناهيك عن تعريف التعدد اللغوي في إطار المجموعة الأوروبية، و المجهودات المبذولة في مواجهة الصعوبات المتعلقة بها، بحيث تصبح مكسباً لا عائقاً في تطوير الاتحاد و تفعيله، ناهيك عن اهتمامنا بالمترجم القانوني لأنه العنصر الأهم في الترجمة القانونية ككل مع ذكر المواصفات و الوسائل الواجب عليه امتلاكها و الكفيلة بتسهيل عمله الشاق، بغية الوصول إلى ترجمة قانونية في المستوى، بالإضافة إلى نمط التحرير القانوني و أنواعه المتعددة، لأن طريقة تحرير القوانين تختلف اختلافاً كبيراً عن أنواع الكتابة الأخرى، نتناول زيادة على ذلك، العناصر الأساسية المكونة للمقاربة التداولية فضلاً عن تعريفها و الظروف المحيطة بنشأتها، كما نتعرض للخصائص المعجمية و الأسلوبية للغة القانونية بشيء من التفصيل مع الإشارة إلى الاختلافات الموجودة بينها عند التعامل مع لغات مختلفة، كما تعرضنا للطبيعة الإلزامية للنص القانوني من زاوية أخرى، حيث سبق و تم ذكرها في الفصل الأول ضمن الإكراهات المتعلقة بالترجمة القانونية، أما في الفصل الثاني، فقد تم التطرق إليها بوصفها خاصية لازمة لها في معظم

الأحيان، كما كان من الأهمية بمكان الاعتناء بالبحث التوثيقي و أسُسِه، لكونه عاملاً حاسماً لا يكاد المترجم القانوني يستغني عنه، بالإضافة إلى أساليب الترجمة التي كان كل من "فيني و داربلني" السّباقيين إلى دراستها من منظور الأسلوبية المقارنة، ناهيك عن التطرق للدراسات الترجمية الوصفية و أهمية أبحاث "هومز" في فتح مجال جديد لنظرية الترجمة، و في الأخير كان لابد لنا من الاعتناء بأبحاث "توري" فيما يتعلق بالدراسات الترجمية الوصفية.

الفصل الأول:

الترجمة القانونية و أنواع

الإكراهات

من المعلوم بالضرورة أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، تربطه علاقات مختلفة مع بني جنسه: مثل أفراد أسرته و جيرانه و زملائه في العمل و بقية المجتمع ككل، و في هذا السياق، غالبا ما يتسم تفاعل الإنسان و تعامله مع غيره بالتعقيد، فأحيانا يسود تلك العلاقات الوفاق و التفاهم، و أحيانا أخرى الخلاف والتصادم، و لهذا السبب وجب استحداث قواعد تنظم تعاملات الأفراد والجماعات وكذا المؤسسات و الدول فيما بينها، مع سن عقوبات لكل من يخالف تلك القواعد، وهذه هي الفكرة الأساسية التي يركز عليها القانون. ومن ثمة يحتاج القانون للقيام بهذا الدور التنظيمي إلى اللغة، لكي يعبر بها عن مضمونه، و ذلك من خلال المواد و المراسيم التي تحدد الأطر القانونية الواجب معرفتها و التوقف عندها، إذ من المفروض أن يكون الاطلاع على فحوى القانون متاحا للجميع، حتى لا يكون الجهل به ذريعة للتهرب من العقوبة.

هذا وقد تعرض عديد من رجال القانون و اللغويين إلى مفهوم اللغة القانونية (langue juridique) محاولين تعريفها و إبراز أهم خصائصها و سماتها، و مما تجدر الإشارة إليه، هو أن السواد الأعظم من الباحثين قد صنفوها ضمن اللغات التقنية (langue technique)، والتي تتعلق في المقام الأول بالمجال العلمي و التقني، زيادة على انفرادها بمصطلحاتها الخاصة وفقا للمجال المعرفي الذي تعالجه، وذلك في إطار سعيهم للتمييز بينها وبين اللغات الأدبية (langue littéraire)، والتي تهتم أساسا بالجانب الجمالي واستخدام عنصرَي التشويق و الإثارة، ومن هذا المنطلق يجدر بنا التطرق بشيء من

الإسهاب إلى أسباب هذا التمييز بين هذين النمطين المختلفين من اللغات، مع ذكر خصائص اللغة القانونية التي أدت إلى وضعها في حيز اللغات التقنية.

1.1 اللغة القانونية لغة التقنية:

لا بأس أن نستهل بتعريف اللغة ككل قبل التمييز بين اللغة الأدبية و اللغة القانونية ووضع هذه الأخيرة ضمن اللغات التقنية حيث يمكن تعريف اللغة بشكل عم بأنها: "تعتبر اللغة بالأساس اس ظاهرة تداولية، إذ أنها أداة رمزية تُستعمل لأغراض تداولية"¹.

أما اللغة الأدبية فإنها تتميز بخصائص فنية تجعل منها نمطا لغويا قائما بحد ذاته ولعل أهم ما تنفرد به هو التضمين، فحسب "كاراكيرا" STEVE KARAKIRA: "كتاب الأدب أكثر اعتمادا على التضمين، إذ يستعملون الكلمات بطريقة تحرّكنا أو تثيرنا"².

فالنصوص الأدبية المختلفة مثل القصائد الشعرية و الروايات والمسرحيات، لا تحاول إعطاء إضافة علمية بقدر ما تسعى إلى ملامسة وجدان القارئ و التأثير في نفسيته، وجعله يتذوق الفن الأدبي، على أن ذلك لا يتم إلا من خلال إضفاء معان جديدة على الكلمات، فمؤلفو هذه النصوص، يختارون مفرداتهم بعناية، ومن ثمة يضعونها في سياق محدد، ثم يستخدمون أساليب

¹- Dik.S.C, 1980, Seventeen Sentences: Basic Principles and Application, of Functional Grammar, in E.A Moravcsik and J.R Wirth (eds), Syntax and Semantics, vol. 13, New York academic press.,PP.45-75, P.46: "Language is primarily a pragmatic phenomenon, a symbolic instrument used for communicative purposes".

²- Steve Karakira, 1997, Lexis Versus Text, The Case for Translating English Legal Texts into Arabic, Master of Arts (Honours) (Translation), The University of West Sydney., P.140 : "The writer of literature is more concerned with the connotations, the ways in which he makes the words move or excite us"

مميزة لربطها مع بعضها البعض، فينتج عن ذلك تحميل تلك الكلمات بمعان ودلالات خاصة ليس في الإمكان إيجادها في القواميس.

وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على تعدد معاني الكلمات التي تستعمل لأغراض أدبية، و على هذا الأساس ففي مقدور أي روائي أو شاعر أن يضيف إليها أي شحنة دلالية، إذ يمكن تقسيم معاني الكلمات إلى صنفين: أولاً، المعنى المعجمي الموجود في القاموس أي التعيين، ثانياً: مجموع المعاني التي اكتسبتها الكلمات مع الاستعمال المستمر لها أي التضمين¹. و بالتالي لا يمكن الحديث عن معنى ثابت ووحيد في اللغة الأدبية، إذ من الممكن لكلمة ما أن تحمل دلالة معينة، و في الوقت أنفسه يكون لها معنى مختلف كلياً في النمط الأدبي الواحد، بل حتى في الفقرة نفسها ضمن المؤلف نفسه، و يترتب عن هذه الميزة إمكانية وجود عدد لا حصر له من المعاني في الكلمة الواحدة، مما يسمح بفتح آفاق واسعة للأدباء يعبرون من خلالها عن كافة الأفكار التي تتبادر إلى أذهانهم.

وذلك بخلاف الكتابة التقنية، إذ ينبغي استخدام الكلمات الدقيقة وذات المعنى الواحد بغية المحافظة على الدقة ووضوح الإسناد²، وينتج عن ذلك حقيقة بالغة الأهمية وهي ضرورة وجود مصطلح واحد و دقيق للمفهوم الواحد في المجال الواحد، وهذا من أهم خصائص و متطلبات اللغة التقنية، التي هي في غنى عن تعدد المعاني فضلاً عن ترادفها، و هذا ما يؤكده "كورنو" GERARD CORNU إذ يقول: "تتميز اللغة القانونية بأنها لغة تقنية...ومن الممكن القول بأنها لغة علمية، إنها ببساطة لغة دقيقة"³ ولعل هذا الكلام يقودنا

¹ - Voir, KARAKIRA S, Op.cit, P.139

² - Voir, KARAKIRA S, Op.cit, P.135

³ - GERARD CORNU, 2005, Linguistique juridique, 3éd., Montchrestien, Paris..P.19 : "Le langage juridique est technique...on pourrait dire qu'il est scientifique. Plus simplement, il est précis."

إلى نقطتين أساسيتين في المقارنة بين اللغة الأدبية و التقنية وذلك انطلاقاً من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل منها، زيادة عن وسائل بلوغ ذلك الهدف:

1- فاللغة الأدبية ذات بعد جمالي، بينما اللغو التقنية ذات بعد علمي معرفي.

2- تعتمد اللغة الأدبية على تعدد المعاني، بينما تميل اللغة التقنية إلى حصر الدلالات و تدقيقها.

ومما لا ينبغي إغفاله حقيقة أن اللغة التقنية نفسها هي جزء من اللغة العامة ككل، حيث أنها تستمد من هذه الأخيرة الكلمات التي تثري بها معجمها الخاص، بهدف مسايرة التطورات و الاكتشافات الجديدة في الحقل الذي تعالجه، ففي القانون الأسترالي يعود مصدر المفهوم الحديث "deeming" "اعتبارية" إلى الفعل "deem" "اعتبر"، إلا أن هذه الكلمة اكتسبت معنى تقنيا خاصاً للدلالة على نسبة الفوائد الممكن للحكومة تحصيلها من مدخرات المتقاعدين¹.

و نلاحظ في هذا المقام أن معنى المفهوم الذي يدل عليه المصطلح الجديد، لا علاقة له البتة بالمعنى الأصلي للفعل، فبمجرد نقل كلمة عامة إلى مجال معرفي ما و اتفاق أهل التخصص في ذلك المجال على إسناد معنى واضح و دقيق لتلك الكلمة، تصبح جزءاً لا يتجزأ من ذلك الميدان، فضلاً عن تميزها بخاصية الدلالة التقنية، إذ يقود البحث على التفاضل بين المعاني إلى اكتساب اللغة للطابع التقني، بالإضافة إلى الامتناع عن استعمال المصطلحات في المجال نفسه بشكل متبادل².

¹- Voir. KARAKIRA S; Op.Cit.,P.138.

²- Voir, Karakira, S , Op. Cit, P.37

وإن دل هذا الكلام على شيء، فإنه يدل على مصدر اللغة التقنية ككل، زيادة على طريقة صياغتها لمصطلحاتها الجديدة، ناهيك عن ضرورة إسناد المفهوم الواحد للمصطلح الواحد، وهذا ما يركز عليه "جيمار" Jean-Claude Gémar في اللغة التقنية، أي الاستقرار الدلالي واليقين المعرفي، فمن دونهما لن تقوم تلك المصطلحات بالدور التقني المنوط بها، إذ لكل مجال مفرداته الخاصة، يستعملها أهل الاختصاص فيما بينهم، للدلالة بدقة على المفاهيم المتعلقة بمجال عملهم¹.

2.1) تعريف اللغة القانونية :

مما لا يختلف عليه اثنان تميز اللغة القانونية عن اللغات التقنية الأخرى فضلا عن تميزها عن اللغة العامة ككل، و في الحقيقة توجد علاقة وطيدة بين اللغة و القانون: "يتخذ القانون دائما طبيعة لسانية، إذ لا وجود للقانون دون اللغة"² ذلك أنها قد طورت أساليب خاصة تسمح لها بأداء الدور القانوني المطلوب منها، و لعل أهم ما يميز اللغة القانونية يتمثل في كونها لغة تتأثر بمجموعتين أساسيتين فالأولى هي التي تسنّها "المشرّعون" و الثانية هي التي تتلفّظ بها "القضاة"³، حيث تخضع اللغة القانونية إلى طرق تعبير هاتين الفئتين، و تعرف كاو اللغة القانونية: "بأنّها سجل، فهي إحدى أوجه الاستعمال اللغوي ذي الطبيعة التقنية، حيث أنها تشترك مع اللغة العامة في الخصائص

¹- Jean-Claude Gémar, 1979 B, La traduction juridique et son enseignement: aspects théoriques et pratiques, Meta, vol.24, n°1, p.35-53.P.42

²- Grewendorf Günther, Monika Rathert. 2009. Language and Law - new applications of formal Linguistic In Formal Linguistics and Law ed. Grewendorf, Günther, Monika, Rathert, 1-22. Berlin, New York: Mouton de Gruyter..P.01 : "Law has always a linguistic form there would be no law without language."

³- Voir.Cornu J.Op.Cit.P.17.

الأساسية ، غير أنها لا تتطابق معها، فهناك خصائص معجمية ونحوية ونصية و تداولية، تنفرد بها اللغة القانونية بوصفها لغة تقنية"¹.

توضح كاو طبيعة العلاقة الوطيدة التي تربط اللغة القانونية باللغة العامة، غير أنها ترسم الحدود بينهما ، ولعل أهم ما يفرق بينهما هو تقنية اللغة القانونية، وتظهر تلك الميزة التقنية بوضوح في طريقة استعمال اللغة القانونية لموارد اللغة العامة، وتكييفها وفقا لاحتياجاتها الخاصة، و هذا بالضبط ما تذهب إليه غلاديس Gladys Gonzàles Matthews: "للتعبير عن المعيار القانوني بطريقة تفرض الاحترام و الالتزام، يخضع القانون طريقة التعبير هذه إلى مجموعة من المقاييس ،سواء على المستوى الداخلي(النحو و الأسلوبية و الدلالة والمفردات)، أو على المستوى الخارجي(تنظيم و بنية اللغة)"².

فبمجرد إلقاء نظرة على أي نص قانوني، يتضح لنا أنه تم الاعتماد في تحريره على لغة خاصة ، مع مراعاة عدة معايير وصولا إلى نص ذي سمات خاصة تميزه عن بقية النصوص، ولا بد في هذا المقام التذكير بأن الهدف الأساسي لأي لغة منطوقة كانت أم مكتوبة هو التواصل ، و يمكن قول الشيء نفسه بخصوص أي نص، بيد أن التواصل في اللغة القانونية يتم مبدئيا بين مجموعتين من الأخصائيين: المشرعون الذين يشرعون القوانين و المحامون

¹- Deborah Cao, 2007, Translating Law, MPG Books Ltd, Great Britain,p.18: "we may say that legal language as a register is a variety of language use of the technical nature. It shares the common core of general language but is not identical to ordinary language. There are lexical, syntactical, textual and pragmatic features that are singular to legal language as a technical language."

²- Gladys Gonzàles Matthews, 2003, L'Equivalence en traduction juridique : Analyse des traductions au sein de l'Accord de libre-échange Nord-Américain (ALENA), Thèse présentée à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval pour l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.D.) , Département de langues, linguistique et traduction , FACULTÉ DES LETTRES , UNIVERSITÉ LAVAL , QUEBEC, p.89 : "Pour exprimer la norme de façon à ce qu'elle soit respectée et suivie, le droit soumet son véhicule d'expression à une série de mesures, tant sur le plan interne (la syntaxe, la stylistique, la sémantique et le lexique) que sur le plan externe (l'organisation et la structure de son langage)".

الذين يؤولون القوانين و يطبقونه، مع الإشارة إلى وجود مجموعة أخرى من المختصين في السلطات التي تستخدم عدة لغات، مثل: المترجمين و المراجعين و المنسقين¹، غير أنّ كورنو لا يعترف بوجود لغة قانونية بل بعدة لغات تدرج في إطار اللغة القانونية، مثل اللغة التشريعية و اللغة القضائية و اللغة العرفية و اللغة الإدارية².

و في السياق نفسه يوضّح الدكتور السّباعي بين مصطلحي لغة القانون و اللغة القانونية: "إذ يستعمل الأول للدلالة على صياغة مواد أو فصول القانون، فيحين يستعمل الثاني للإشارة إلى اللغة التي يستعملها القضاة و المحامون و كُتّاب العدل"³

3.1 النص القانوني و الوثيقة القانونية:

بعد تصنيف اللغة القانونية ضمن اللغات التقنية ، و تبين ماهيتها ، بجدد بنا تعريف النص القانوني و ذكر أنواعه، فضلا عن أهدافه، ويحسّن في هذا المقام التذكير بأمر في منتهى الأهمية، و هو أننا في الفعل الترجمي لا نتعامل مع اللغات بل مع النصوص، و من هذا المنطلق يمكننا تعريف النص بأنه لغة وظيفية، و نقصد بـ"وظيفية" لغة تقوم بعمل ما في سياق ما، بخلاف الكلمات المعزولة الممكن كتابتها على السبورة⁴. و يعني هذا أن للنص دورا ما يقوم به،

¹- Voir. Susan Sarcevic, 2000 B ,Legal Translation and Translation Theory: a Receiver-oriented, Approach, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»p.04.

²- Voir. Cornu .G .Op.Cit.P.22.

³- د.أيمن كامل السباعي. المدخل لصياغة العقود و الاتفاقيات الدولية، جمعية الدولية للمترجمين العرب.ص.03

⁴- Halliday. M.A.K, R.Hasan, 1985, Language, Context and Text: Aspects of Language in a Social-Semiotic perspective, Deakin University, Melbourne.p, 10.

ولا يتسنى له القيام بذلك الدور إلا في سياق معين يسمح له بأداء ما أنشأ من أجله، وهو في المقام الأول: التواصل.

على أن هذا المفهوم يختلف عن الوثيقة الوارد ذكرها كثيرا في المجال القانوني، للدلالة أساسا على مختلف المستندات القانونية المكتوبة، إذ يذهب كراكيرا إلى أنه "ينبغي فهم الوثيقة على أنها كل مادة مكتوبة أو مصورة، سواء كانت محتواة في ورقة أم في مجلد ضخم، و التي تعالج موضوعا معيناً"¹، ومعنى هذا الكلام أن مفهوم الوثيقة أوسع و أشمل من مفهوم النص، فمن الممكن للوثيقة الواحدة أن تحتوي نصا واحدا أو حتى عدة نصوص.²

و بما أننا في المجال القانوني، و بعد تعريف كل من النص و الوثيقة، يجدر بنا محاولة إعطاء مفهوم واضح للنص القانوني، بوصفه كيانا لغويا قائما بحد ذاته، بيد أن تحديد ماهيته ليس بهذه السهولة، و ذلك لعدة أسباب لعل أبرزها حقيقة أن النص القانوني: عبارة عن معايير أو خطاب حول المعايير، مع العلم أنه من الممكن تطبيق هذه الأخيرة في مجالات أخرى غير القانون، ولهذا السبب يتسم مفهوم النص القانوني بالنسبية.³

و هذا مما لا يختلف عليه اثنان، فالقانون ينظم كافة العلاقات و النشاطات الإنسانية، و ذلك في كل المجالات بلا استثناء، فمن المعاهدات التجارية الدولية إلى الأطر المحددة لتصنيع المواد الصيدلانية وتسويقها، وصولا إلى معالجة

¹- KARAKIRA S; Op.Cit.,P.50."A document ... should be understood to refer to all the written or illustrated material contained on a piece of paper or in a big volume, which deals with a particular topic."

²- Idem

³- Voir. Jacques Pelage, 2004 B, Les Défis de la traduction juridique.b, tradução e localizacao, Artigos E Comunicações, Confluências –Revista de tradução Científica e Tencica, nº1, P.01

القضايا الاجتماعية مثل الطلاق و الخلافات الأسرية، كل هذه المجالات و الكثير غيرها تدل على تعدد المجالات التي ينظمها القانون واتساعها، ورغم هذا حاول بعض أهل الاختصاص تعريف النص القانوني بوصفه "كل جزء مكتوب ينظم المعاملات الإنسانية، أو يحمل معنى الإلزام، أو يسمح أو يمنع بحدوث أشياء أو أعمال ما، أو يوجب وعدا ملزما، أو يصدر عقوبات و يفرضها في حال وجود تجاوزات"¹.

كل هذه الأدوار و ربما العديد غيرها يؤديها النص القانوني، وذلك في سبيل تنظيم مختلف العلاقات الإنسانية، و المتسمة بالتعقيد و التنوع، و تحرير نص يحدد طبيعة العلاقات السابقة الذكر يتطلب نمطا خاصا للكتابة، فيجب على كل خطاب قانوني أن يتميز في آن واحد بالشمول مع مراعاة الطابع الخاص لكل وضعية ممكنة²، و يمكن اعتبار هذه الميزة أهم أهداف أي نص قانوني.

1.2 تعريف الترجمة القانونية:

إذا كانت اللغة القانونية ذات صيغة صارمة، و تتسم بالغموض و القدم مع وجود شحنة ثقافية هامة فضلا عن أنّ النص القانوني ذي وضع تداولي خاص³، فمن البديهي أن تكون الترجمة القانونية* بالغة الصعوبة، و ممّا لا ريب

¹- KARAKIRAS ; Op.cit., P.32 "a legal text is any piece of writing that regulates human interaction, carries an obligation, prohibits or allows certain actions or things, makes a binding promise, or sets out penalties to be imposed in case of breaches."

²- Voir. Frédéric Houbert, 1999, Spécificités de la traduction juridique, Association des anciens élèves de l'Ecole Supérieure d'Interprètes et de Traducteurs de l'Université de Paris., PP.,03-04

³- Voir. Giuliana Garzone, 2000, Legal Translation and Functionalist Approaches: a Contradiction in Terms? Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.», P.03.

فيه أنها تشكل تحديا هاما لأي مترجم، و ذلك لأسباب عدة لعل أبرزها أنها مفهوم ذو حدود غير واضحة ، فضلا عن ذلك، فإن مستوى المعارف المطلوب توافره لدى المترجمين القانونيين ينبغي له أن يلبي حاجات عدة، و أخيرا لأنه ينبغي التعامل مع المنظور الحقيقي المتاح لهم وفقا لوضعيات مختلفة¹.

وهذا أمر واضح فالمترجم القانوني يشتغل في ميدان تتشابه علاقاته مع مجالات عدة، فليس من الغريب إذن أن يكون مطلوبا منه أن يتوفر على خافية علمية قوية تمكنه من أداء دوره التواصل، و ينبغي مع ذلك أيضا أن تكون لديه نظرة واسعة تسمح له بالتنبؤ بالوضعيات الممكن حدوثها في المستقبل، بحكم أنه لا يترجم للحالة الراهنة و حسب و إنما لأخرى ممكنة الحدوث.

ولا تقتصر صعوبة مهمة المترجم عند هذا الحد وحسب و إنما تتعداها لتشمل نقاط أخرى غاية في الأهمية، ينبغي التنبيه لها قبل خوض غمار أي ترجمة قانونية، و يذكر من ضمنها الإطار الذي تتم فيه الترجمة، وطبيعة طالب الترجمة، و مدى الإلزام القانوني للترجمة، وصولا إلى اللغات المعنية بالفعل الترجمي²، و بالتالي من الواجب على المترجم القانوني طرح هذه الأسئلة: هل الإطار الذي تتم فيه الترجمة دولي أم وطني؟ هل الطرف الطالب للترجمة هيئة عمومية أم من الخواص؟ هل للترجمة البعد الإلزامي نفسه الموجود في النص الأصلي؟ وأخيرا هل للغتين المكانة نفسها في مجال محدد؟

و في السياق نفسه يقترح "جيمار" خمسة معايير رئيسية تشكل الأساس المعرفي للترجمة القانونية ويمكن تلخيصها في الطابع الإلزامي للنص القانوني،

* - من الممكن للقارئ أن يعتقد أن تعريف كل من اللغة القانونية و الترجمة القانونية في آن إطناب لا طائل منه ، ألا أننا نحسب أنهما مفهومان مختلفان تماما، و يتجلى ذلك الاختلاف في الماهية والهدف و الإطار الذي تتموضع فيه كل منهما .

¹- Voir. PELAGE, J ; OP.cit B., P.01

²- Voir. PELAGE, J ; OP.cit B., P.06

إضافة إلى طبيعة الخطاب القانوني، زيادة على التعدد السوسيو سياسي للأنظمة القانونية، ناهيك عن مسألة البحث التوثيقي القانوني ووصولاً إلى ضرورة وجود مقارنة متعددة المجالات في ميدان القانون¹، وفقاً لهذه المعطيات، تتأكد حقيقة هامة، وهي أن أي ترجمة قانونية هي بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر، لذا من الضروري امتلاك الأدوات التي تذلل الصعوبات المنتظر مواجهتها أثناء الفعل الترجمي.

و قبل التطرق إلى مفهوم الترجمة القانونية، ينبغي تعريف الترجمة بصفة عامة يعتبرها الباحث "توري" GIDEON TOURY نشاطاً يتضمن على الأقل لغتين و ثقافتين أي نوعين من أنظمة المعايير و ذلك في كل مستوى وينتج عن ذلك فكرتان أساسيتان ، تتمثل الأولى في وجود نص في لغة ما و احتلاله بذلك لحيز في الثقافة الملائمة و الثانية فهي تشكيل تمثيل لتلك اللغو أو الثقافة لنص آخر موجود سلفاً و ينتمي لثقافة أخرى مع احتلاله لحيز محدد فيها².

هذا بالنسبة لمفهوم الترجمة بشكل عام، أما بالنسبة للترجمة القانونية فهي تتمثل في : "ترجمة النصوص المستعملة في القانون والمجالات القانونية، إذ تستعمل الترجمة القانونية كمصطلح عام يشمل كلا من ترجمة القانون وأنواع التواصل الأخرى في المجال القانوني"³، وإذا ما استندنا إلى هذا المفهوم، نستنتج أن الترجمة القانونية تركز على عنصرين أساسيين، وهما الترجمة و القانون، أو بمعنى آخر الترجمة في مجال القانون.

¹- Voir. GEMAR, J.C ; Op.Cit. B.,P.38

²- Voir, GIDEON TOURY, 1995, Descriptive Translation Studies and Beyond, John Benjamins Amsterdam, P.56 .

³- CAO, D ;Op. Cit .,P.12"we can say that legal translation refers to the translation of texts used in law and legal settings. Legal translation is used as a general term to cover both the translation of law and other communications in the legal setting"

2.2) أنواع الترجمة القانونية:

من المتعارف عليه أن القانون يتميز بالتنوع والتشعب، فهو متنوع من جهة، لوجود عدة أنواع من القوانين، مثل قانون الأسرة، القانون التجاري، و القانون الإداري، و متشعب من جهة أخرى لأنه يرتبط بكافة العلاقات الإنسانية كما أسلفنا، و يترتب عن هذا الواقع عدد لا يكاد يحصر من الوثائق القانونية، كل منها تتعامل مع حالة قانونية معينة في مجال قانوني محدد، ومن المنطقي أن يفود تنوع الوثائق القانونية إلى تنوع الترجمات القانونية.

و على هذا يمكن تصنيف الترجمات القانونية وفقا للأنماط التالية:

- 1- النصوص التي تحتوي على قواعد قانونية، مثل القوانين.
- 2- النصوص المستعملة لتطبيق القواعد القانونية مثل العقود الإدارية.
- 3- كل نص يحدث، أو من الممكن له أن يحدث فعلا قانونيا، مثل الوصية.
- 4- نصوصه القانون.
- 5- النصوص المتعلقة بتبسيط المفاهيم القانونية و الموجودة عادة في المقالات والدوريات القانونية¹.

نلاحظ أن هذا التصنيف يستند بالدرجة الأولى إلى مدى قوة ورود المفاهيم القانونية في النص، فضلا عن طبيعة الفعل القانوني ممكن الحدوث وفق ما يحدده النص، غير أن هناك طرائق أخرى للتصنيف تركز على معايير مختلفة تتسم بدقة أكبر في تحديد أنواع الترجمات القانونية، فبالاعتماد على

¹- Voir. Michel Politis et Maria Canellopoulou-Botti, 2000, Le sort des référents pragmatologiques dans le texte d'arrivée en traduction juridique, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques. », PP., 01-02

موضوع النصوص في اللغة الأصل، يمكن تقسيم الترجمات على النحو التالي: ترجمة القوانين المحلية و المعاهدات الدولية، إضافة إلى ترجمة الوثائق القانونية الخاصة، زيادة على ترجمة المؤلفات القانونية بغرض التدريس، و أخيرا ترجمة الحالات القانونية. و من الممكن أيضا تقسيم الترجمات القانونية وفقا لوضع النصوص الأصلية إلى: ترجمة قوانين إلزامية وأخرى غير إلزامية¹.

وفضلا عن كل هذه التصنيفات، من الممكن الاعتماد على معيار آخر لا يقل أهمية، و هو الهدف من الترجمة القانونية، ووفقا لهذا المنظور تقسم الترجمة القانونية إلى ثلاثة أنواع: أولا، الترجمة القانونية ذات الفعل الإلزامي و تشمل إنتاج ترجمات قانونية أصلية للقوانين المحلية أو الدولية في السلطات القضائية الثنائية اللغة و كذا السلطات القضائية متعددة اللغات على حد سواء، و تجدر الإشارة إلى تمتع كلتا اللغتين بالقوة الإلزامية نفسها، ثانيا، الترجمة القانونية ذات الغرض التعليمي، و تتضمن ترجمة القوانين وقرارات المحاكم مثلا، و ينبغي التنبيه إلى أنه في هذا النوع من الترجمات لغة النص الأصل هي الوحيدة التي تتميز بالفعل الإلزامي، بخلاف لغة النص المترجم و ثالثا، الترجمة القانونية ذات الغرض القانوني أو القضائي العام، معظمها وصفية، و قد تستعمل في إجراءات المحاكم كجزء من الدليل الوثائقي².

من الواضح إذن إمكانية تصنيف الترجمة القانونية استنادا إلى معايير عدة، ويساعد هذا الأمر من عمل المترجم، حيث إن الإحاطة بهذه المعطيات توضح طبيعة الترجمة المطلوبة و الغرض المطلوب منها، ناهيك عن المجال

¹- Voir. CAO ,D ; OP.Cit.,P.08

²- Voir. CAO ,D ; OP.Cit., PP.10-11.

الذي ستوظف فيه، ولا مناص في هذا الصدد من التأكيد على أن الهدف الأهم بالنسبة لأي ترجمة قانونية يتمثل في: "إنتاج نصوص متماثلة ليتم تأويلها وتطبيقها على نحو متماثل في المحاكم، وهو ما يعرف بتمائل التأويل والتطبيق"¹.

(3) ترجمة الاتفاقيات الدولية:

لا سبيل إلى إنكار ضرورة تعامل الدول فيما بينها، فبحكم النظام العالمي الحالي، ووفقا لما تقتضيه العولمة بوصفها مفهوما دوليا جديدا يلغي الحواجز و الحدود، تطورت العلاقات السياسية و الاقتصادية بل و حتى الاجتماعية بين الكثير من الشعوب بشكل غير مسبوق، هذا بالإضافة إلى المنحى الجديد الذي أضحت تتبناه العديد من الدول، وهو التكتل في مجموعات تركز على أسس سياسة واقتصادية و جغرافية ، مثل المجموعة الأوروبية، بل و حتى و لغوية أيضا، مثل منظمة التعاون الخليجي و المغرب العربي، والهدف من إنشاء هذه التكتلات هو حماية مصالح تلك الدول و الدفاع عنها، حيث وبغية تقنين العلاقات التي تربطها فيما بينها و بينها و بين الدول الأخرى يتم في كل عام التوقيع على عديد من الاتفاقيات الدولية .

و ليس العدد الكبير لهذا النوع من الاتفاقيات و حسب ما يدعونا إلى الاهتمام بها و التركيز عليها، بل و طبيعة المدونة قيد الدراسة أيضا، و ينبغي علينا إذن تحديد مفهوم واضح للاتفاقية الدولية حيث أنها: " تحدث علاقات وفقا

¹ - Sarcevic, S .Op.CitB.,P.05 : "is to produce parallel texts that will be interpreted and applied uniformly by the courts. This is known as uniform interpretation and application".

للقانون الدولي، تنشؤها و توافق عليها طوعا مجموعة من الدول¹، و بطبيعة الحال تضطلع هذه الاتفاقيات بدو هام في تحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الأطراف و دور كل منها، فيمكن للأدوات القانونية الدولية أن تحدث حقوقا قانونية و التزامات بين الدول، و في حال ما انتهكت دولة ما تلك الالتزامات، ينتج عن ذلك مسؤولية دولية²، و إذا ما تطرقنا إلى مسألة ترجمة هذا النمط من النصوص نجد أن طريقة التعامل معها تتطلب أخذ عدة معطيات في غاية الأهمية بعين الاعتبار، و يتمثل ذلك أساسا في ماهيتها، والغرض من تحريرها، إضافة إلى طبيعة الأطراف المعنية و الملزمة باحترام ما ورد فيها.

إذ تتميز ترجمة هذه الوثائق بخصائص لا توجد في الترجمات القانونية الأخرى فضلا عن تميزها بالخصائص العامة للترجمة القانونية، كما أنها تتسم بطابعها الدولي بخلاف القوانين المحلية³، غير أن هناك عاملا أساسيا في الترجمة القانونية و لاسيما الدولية منها، يسهم إلى حد كبير في تيسير عمل المترجم وهو وجود كافة المفاهيم القانونية تقريبا في كل القوانين⁴، فالمفاهيم المتعلقة بالزواج والطلاق في قوانين الأسرة موجودة في جميع الدول تقريبا، و يمكن قول الشيء نفسه بخصوص البيع و القرض و الشراكة في كافة القوانين التجارية، مع وجود اختلافات قد تزيد أو تنقص وفقا للنظام القانوني المتبع، إلا أن المفهوم في حد ذاته موجود و متداول في مختلف القوانين.

¹- CAO ,D; Op. Cit., P.135, "International conventions or agreements are those binding at international law that are created and voluntarily agreed to by states."

²- CAO ,D; Op. Cit., P.136

³- Ibid. P.134

⁴- Voir. Bernard THIRY, 2000, Equivalence bilingue en traduction et en terminologie juridiques : Qu'est-ce que traduire en droit ? Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.», p. 10

على الرغم من الاختلافات الدينية و الثقافية و الاجتماعية الموجودة بين الشعوب، توجد مفاهيم و قيم إنسانية عالمية تتبناها و تدافع عنها جميع الثقافات، فاحترام العهد والأمانة و الصدق صفات تحظى بالاحترام في كافة الحضارات، كما أن الإخلاف بالعهد و الخيانة و الكذب صفات ينبذها العالم برمته، و هذا ما يذهب إليه "تيري" إذ يقول: "يوجد موقف عام و شامل تتقاسمه فرضا كافة المجتمعات الإنسانية، الهدف منه تنظيم الواقع قانونيا"¹، و لهذا الأمر أهمية كبيرة، فمن المعلوم أنه من الممكن لمحوري وثيقة قانونية ما و بخاصة الدولية منها، أن يختلفوا بخصوص تحديد مفهوم ما، لما سينجر عنه من تبعات قانونية، و بالتالي فوجود توافق عام في المفاهيم يسهل من عمل المحرر و بالتالي المترجم.

و بما أن معظم الاتفاقيات الدولية يتم إبرامها بين دول ذات لغات مختلفة، فمن الطبيعي أن يسعى كل طرف إلى استعمال لغته، و في كثير من الأحيان يتم تحرير الوثيقة نفسها بلغتين أو بعدة لغات وفقا لعدد الأطراف المعنية و لغاتهم، فضلا عن ذلك، هناك مسألة ملحة في هذا الصدد، وهي تحديد اللغة التي تتميز بالفعل بالإلزامي.

و بغية تجنب الخلاف الممكن نشوبه بسبب هذا الموضوع، تم استحداث الأدوات القانونية الكفيلة بحل هذا المشكل، تقول "كاو": "يوجد مبدأ مهم في القانون متعدد اللغات، و هو مبدأ الأصالة المتساوية. فالممارسة المتعارف عليها تقتضي وجود بند نهائي في المعاهدة، يحدد عادة اللغات الأصلية للمعاهدة،

¹Thiry ,B; Op. Cit., P.10: "Il y'a une commune et universelle attitude partagée par hypothèse, par toutes les sociétés humaines, et destinée à organiser juridiquement la réalité".

و يؤكد على أن كل نصوص اللغات الرسمية على القدر نفسه من الأصالة، أي أنها تتمتع بالقوة القانونية نفسها"¹.

و الأمثلة على ذلك كثيرة، فاللغات الست الرسمية في هيئة الأمم المتحدة وهي: العربية و الانجليزية والفرنسية و الروسية و الصينية و الإسبانية لها الثقل القانوني نفسه، غير أنه لا ينبغي أن يقودنا هذا الكلام إلى الاعتقاد بأن مجرد وجود وثائق قانونية محررة بلغات مختلفة، يقتضي بالضرورة تكافؤ الفعل القانوني لتلك اللغات، فمن الممكن أن ينص عقد ما على أن النسخة المحررة بلغة واحدة فقط هي الملزمة قانونيا، عكس النسخة أو النسخ الأخرى².

(3) الغموض و الإبهام في الترجمة القانونية:

لا مناص من الإشارة إلى وجود العديد من التناقضات في الترجمة القانونية تزيد من درجة صعوبتها، وعليه لا بد أن يتوفر المترجم القانوني على الأدوات التي تسمح له بتجاوز كافة العقبات التي من الممكن أن تواجهه أثناء ممارسته لمهنته، ولعل أهم تلك التناقضات الواجب عليه التعامل معها بحكم أنها خاصة لازمة للغة القانونية، هي حاجة القانون إلى الدقة و الاستقرار، زيادة على الطبيعة غير الثابتة للغة³.

¹- CAO, D; Op. Cit.,P.150,"One important principle in multilingual law is the principle of equal authenticity. The common practice is that in the final clause of a treaty, it usually specifies the original languages of the treaty and the fact that all official language texts are equally authentic, that is, having equal legal force"

²- Voir ,CAO, D; Op. Cit.,P.84

³- Voir ,CAO, D; Op. Cit.P.80

من الواضح إذن أنّ الغموض أمر حتمي في اللغة القانونية: "إذ يعود سبب وجود اللغة القانونية إلى كونها غير مفهومة"¹، و من الأهمية بمكان أن يضع المترجم في حسابه خصائص كل من القانون واللغة على حدا، فضلا عن الخصائص الأخرى الناتجة عن استخدام اللغة بوصفها وسيلة للتواصل القانوني، و هذا ما تنبه إليه "كاو"، إذ يشير الشك اللغوي **linguistic uncertainty** إلى الخصائص اللغوية المختلفة، بما في ذلك الإبهام و الغموض في تطبيق التعابير اللغوية و التي قد تؤدي إلى **تعدّر الجزم القانوني legal indeterminacy** مما يعني أن القانون غير محدد بخصوص مسألة قانونية ما، أو فيما يتعلق بكيفية تطبيق القانون بالنسبة للحقائق التي ليس لها جواب صحيح واحد².

و ما يهمنا في هذا الصدد مسألة الغموض، إذ توجد مدارس فكرية تؤكد على أنّ رجال القانون يُبقون عن عمد اللغة القانونية خارج إطار اللغة العامة ليتمكّنوا من احتكار الفهم لأنفسهم و من ثمّة الحصول على الهيبة و القوة³، و في الإطار نفسه يعتبر "كورنو" الغموض عاملا ناتجا عن تعدد المعاني، فعند استخدام المتحدث لمصطلح متعدد المعاني يحدث هذا المصطلح الالتباس لدى المتلقّي⁴

و لعل الغموض من أعسر الإكراهات التي يواجهها المترجمون في اللغة القانونية، حيث يقول "كاراكيرا": "تطورت القوانين و النصوص القانونية

¹- Cornu. G.Op.Cit.P.12 : "Le langage du droit existe parce qu'il n'est pas compris."

²- Voir. CAO.D.Op.Cit.P.75

³- Voir. KARAKIRA, S; Op.Cit.,P.39.

⁴- Voir. CORNU. G. Op.Cit.P.89

الأخرى مع مرور الزمن بشكل جعل معناها الحقيقي متاحا في معظم الأحيان لرجال القانون و حسب¹.

و عليه إذن فإن التعامل مع هذه الخاصية يتطلب توخي أقصى درجات الحذر، ولا جرم أن المحررين القانونيين يتميزون بالدقة، و بأخذهم لكافة المعطيات

و الحالات بعين الاعتبار، فإذا وجد الغموض في نص قانوني ما، فينبغي أن يكون هناك سبب وجيه يستدعي ذلك، ولا ينبغي إذن بأي حال من الأحوال توضيح الغموض الموجود في النص الأصل، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى إحداث قواعد قانونية غير موجودة في نص الانطلاق².

و من البديهيات الأساسية التي لا يمكن من دونها أن يتم أي فعل ترجمي، أن يكون فهم المعنى و استيعابه سابقا للترجمة، إذن يجب على المترجم إيجاد الغموض و من ثمة فهمه، و صعوبة هذا الأمر لا تخفى على أحد، ولا يُصعب الغموض في الترجمة القانونية من مهمة حل الرموز اللغوية فقط، بل يتطلب في العديد من الأحيان جهدا تأويليا، يفوق بكثير الجهد المبذول في حل الرموز اللغوية لأنواع أخرى من الترجمات و تأويلها³، غني عن القول إذن أن الفهم مرحلة هامة من مراحل الترجمة، ويشكل الغموض عقبة تجعل الإحاطة بالمعنى المراد نقله مسألة صعبة، حيث تتسم كلمة أو جملة ما بالغموض إذا كان لها أكثر من معنى واحد، فيمكن لكلمة "حق" مثلا أن يكون لها عدة معاني⁴.

¹- KARAKIRA S; Op.Cit.,P.76:"Statutes and other legal texts have evolved over the centuries in a way that makes their true meaning accessible in many cases only to lawyers"

²- Voir. HOUBERT, F ; Op.Cit.,P.06

³- Voir. GARZONE, G ; Op. Cit., P.03

⁴- Voir. CAO, D; Op. Cit.,P.74

و تشير "كاو" إلى أمر دقيق ينبغي التنبيه له في الترجمة القانونية، إذ تفرق بين الغموض (ambiguity) السابق التطرق إليه و الإبهام (vagueness)، إذ تعرف هذا الأخير: "يكون تعبير ما مبهما أو غير دقيق إذا كانت هناك إمكانية ورود حالات أخرى في الاستعمال الراهن... فكلما "وخيمة"، في عبارة 'ستكون هناك عواقب وخيمة إذا لم تحترم قرارات الأمم المتحدة' مثال على ذلك، ما النتيجة التي تقتضيها كلمة 'وخيمة'؟ العقوبات الاقتصادية، استخدام القوة، أو أي نتائج أخرى"¹ و باختصار، يتمثل الغموض في تعدد المعاني للكلمة أو العبارة الواحدة.

أما الإبهام فيتمثل في تعدد الحالات الممكن أن تتضمنها الكلمة أو العبارة الواحدة، و كما سبق و أن ذكرنا أنفا يجب تفادي توضيح الغموض في الترجمة القانونية، إلا أن هناك قواعد عامة سابقة لعملية تحرير النص الأصلي نفسه غير أنها موجة أساسا للمحررين و المشرعين فهي إذن عناصر سابقة للترجمة بل و حتى للنص الأصل.

و تتمثل في استخدام بعض الأساليب التي من شأنها أن تحد من درجة غموض النص القانوني و منها: "استعمال صيغة المبني للمعلوم فضلا عن كتابة الجمل القصيرة إضافة إلى الترتيب المنطقي للنقاط زيادة على تفادي استعمال الاستعارة ناهيك عن تجنب التعبيرات البلاغية، يفضل إذن تجنب هذه

¹- CAO, D; Op. Cit.,P.74. : "An expression is vague or imprecise if it admits of borderline cases in actual use ... an example is 'serious', as in 'Serious consequence will result' if UN resolutions are not complied with. What does 'serious' entail: economic sanctions, use of force, or any other consequences?"

الصيغ بشكل عام إلا إذا أدى استعمال أي منها إلى نتائج أفضل¹، و في الأخير لا بد من الإشارة إلى وجود يوار فكري قانوني عالمي يدعو إلى تبسيط اللغة القانونية و يُدعى (the plain languagemovment) بهدف جعلها مُتاحة للجميع و ليس لرجال القانون و حسب.

(4) عدم تطابق الحقائق:

لا سبيل إلى إنكار حقيقة هامة و هي أنّ لكل قانون سماته الخاصة التي تميزه عن بقية القوانين، إذ تتأثر هذه الأخيرة خلال تطورها بعوامل اجتماعية و سياسية و اقتصادية ، فكل منها كيان مستقل بذاته، لأنه يتعامل مع حقيقة قانونية خاصة ببلد معين له هيئاته و مؤسساته، فمن الطبيعي إذن أن يكون من الصعب على المترجم نقل المفاهيم المتعلقة بتلك القوانين، لأن مجملها موجود في لغة الانطلاق فحسب²، ففي الولايات المتحدة من السهولة بمكان الحصول على ترخيص يسمح بحيازة الأسلحة النارية عكس الجزائر، إذ يؤدي اختلاف الحقائق إلى اختلاف القوانين.

و هذا بالضبط ما يذهب إليه جيمار، إذ لا يمكن نقل الحقيقة القانونية من بلد إلى آخر مباشرة، بسبب الاختلافات السوسيو ثقافية و السوسيو اقتصادية المؤثرة في تلك المؤسسات³ و هذا ما يتطلب يقظة المترجم لتحديد طبيعة تلك الحقيقة القانونية، و على سبيل المثال ف لترجمة حكم صادر بالإنجليزية إلى

¹ -Voir. James C. Raymond, 2000, Beyond Linguistic Surfaces, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».PP.08-09

²-Voir. HOUBET, F ; OP.Cit., P.01

³-Voir. GEMAR, J.C ; OP.Cit. B., P.49

الإيطالية ينبغي على المترجم طرح تساؤل هام: هل النص الإنجليزي يعبر عن حقيقة بريطانية أم أمريكية¹؟

و ينبغي التأكيد على أن هذا الاختلاف يمس كافة المجالات القانونية، ففي القضاء يوجد مفهوم "محكمة الاستئناف" "cour de cassation" في فروع القانون الروماني، غير أن هذا النوع من المحاكم لا وجود له ألبته في فروع القانون الأنجلوساكسوني²، لأن كل من القانونين الروماني و الأنجلوساكسوني ينظر إلى الحقيقة القانونية من زاوية مختلفة، بل و يختلفان حتى في طريقة تقسيمها، فيما يتعلق الهيئات القضائية و كذا الوظائف مثلا.

و في سياق متصل، يوجد "قانون الالتزامات" loi des obligations و هو من أهم القوانين في القانون الروماني، إلا أنه غير موجود في القانون الأنجلوساكسوني³، فكيف يمكن للمترجم نقل مفهوم هذا القانون إلى القارئ الإنجليزي مثلا، في حين لا وجود له في النظام لقانوني المطبق في بلده؟ و يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة "للقانون الدستوري"

La Loi Constitutionnelle بحكم أنه لا وجود لنص دستوري مكتوب في بريطانيا.

و نختم بمثال واضح على مدى أهمية اختلاف الحقائق القانونية، فتميز المواطن الفرنسي بين الدولة Etat والحكومةGouvernementمختلف عن

¹- Voir. Giovanna Rivezzi, 2000 Traduction des actes judiciaires : approche du texte et choix terminologique, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.», P.03

²- Idem.

³- Voir. CAO, D. Op., Cit; P.66

تميز المواطن الأمريكي بين State و Government، لأن الأمريكي يستعمل State للدلالة على إحدى الولايات الخمسين في بلده، بينما يستخدم الفرنسي Etat للدلالة على معنى مختلف و هو الدولة، فالأمريكي والفرنسي يستخدمان المصطلح نفسه للتعبير عن مفهومين مختلفين¹.

(5) اختلاف النظم القانونية:

لا بد لأي مترجم يشتغل على النصوص القانونية أن يكون على إطلاع كاف بالأنظمة القانونية التي يتعامل معها، سواء كان ذلك في النص الأصلي أم النص المترجم، إذ من الممكن أن تتم ترجمة نص إلى لغة بلد يتبنى نظاما قانونيا مختلفا عن النظام المطبق في بلد النص الأصلي، و يقودنا هذا الطرح إلى الاهتمام بالاختلافات الموجودة بين اللغات و كذا الأنظمة القانونية، إضافة إلى الاختلافات الناجمة عن تفاعل اللغات و الأنظمة القانونية فيما بينها، فتجاهل هذا الأمر هذا يؤدي "حتميا إلى التعارض في المفاهيم القانونية بين الأنظمة الوطنية"².

تقول كاو: "يرتبط القانون باللغات ارتباطا وثيقا، حيث طورت اللغة القانونية خصائصها من أجل تلبية مطالب النظام القانوني المعبرة عنه"³، فمن الواضح أن النظام القانوني يستعمل موارد اللغة المتاحة لتشكيل الخطاب

¹- Voir, Jean Darbelnet, 1979, Réflexions sur le discours juridique, Meta, vol.24, n°1, p26-34PP.32-33.

²- Lucja Biel, 2008, Legal Terminology in Translation Practice. Dictionaries, Googling or Discussion Forums? Department of Translation Studies and Intercultural Communication, Institute of English. University of Gdansk. Gdansk. Poland. P.23: "This inevitably leads to the incongruity of legal concepts between national systems."

³- CAO, D ;Op. Cit ., P.28, "Law and languages are closely related. Legal language has developed its characteristics to meet the demands of the legal system in which it is expressed."

الخاص به وفقا للحقيقة القانونية الموجودة و طريقة تعامله معها، فيمكن في هذه الحال اعتبار: "القوانين مثل اللغات؛ إذ يتغير كل منهما باستمرار لعكس الحقائق الكاملة: الثقافية و الدينية و الأخلاقية و المادية و الصناعية المتعلقة بمجتمعاتهم و باختصار، يعبر كل منهما عن الطيف الكامل للنشاط الاجتماعي. إذن يجب تعديل النشاط الاجتماعي، وتنظيمه بل و حتى تقنينه"¹.

و مما لا يختلف عليه اثنان الصعوبة الجمة التي يشكّلها الاختلاف في الأنظمة القانونية، يقول "جيمار:" إن الصعوبة الكبرى...الموجودة في الترجمة القانونية، ناجمة عن تعدد الأنظمة القانونية الموجودة و تنوعها"² و من الصعوبة بمكان تعداد كافة الأنظمة القانونية المطبقة في العالم، ولهذا السبب عمّد أهل الاختصاص إلى دراسة الخصائص المشتركة بين مختلف الأنظمة ومن ثمة تصنيفها في نطاق مدارس قانونية، حيث توجد المدرسة الإنجلوساكسونية واللاتينية و الإسلامية و الجرمانية، مع الإشارة إلى أن معظم البلدان العربية تعتمد في تشريع قوانينها على المدرسة اللاتينية و التي تمثلها فرنسا أساسا³.

و لا بد من التأكيد على أن لكل مدرسة مفاهيم أساسية ترتكز عليها، فالقانون الإنجليزي مثلا يرتكز على قاعدة مهمة، و هي حل النزاعات لا

¹ KARAKIRA, S ;Op.Cit .,P.20,"laws are like languages; both are constantly changing to reflect the full reality of their societies: cultural, religious, moral, material, industrial - indeed the whole spectrum of social activity. Social activity has to be regulated, organised and even codified."

² GEMAR, J.C ; OP.Cit. B., P.44, "la seule vraie grande difficulté...que présente la traduction juridique procède de la variété et de la diversité des systèmes juridiques en présence."

³ Voir, Haytham ALSHARAF, 2000, Vers un système de traduction juridique français/arabe, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»P.225

¹ Voir. GEMAR, J.C ; OP.Cit. B., P.46

استباقها، بينما يعتمد القانون الفرنسي على استباق النشاط الاجتماعي، لا "تسييره"¹.

و رغم انتماء قانون ما إلى أي مدرسة قانونية كانت، تبقى لكل قانون وطني خصائص تميزه عن بقية القوانين، فحسب "سارسفيتش" SUSAN SARCEVIC: "يشكل كل قانون وطني نظاما قانونيا مستقلا بجهازه الاصطلاحي الخاص، المتضمن لطريقة تنظيمه للمفاهيم و قواعده التصنيفية ومصادره القانونية، وصولا إلى مقارباته المنهجية ومبادئها لاقتصادية والاجتماعية"².

و تشير كل من "بوليتيس" و "بوتي" Politis Michel و Mari Canellopoulou-Botti إلى وجود أربعة أطر أساسية تشمل كافة العلاقات الترجمية الممكن وجودها بين عديد الأنظمة القانونية:

1) ترجمة نصوص قانونية تنتمي إلى الإطار القانوني نفسه و المدرسة القانونية نفسها، في بلدان ذات لغتين أو أكثر مع وجود ثقافة متجانسة، مثل سويسرا و بلجيكا.

2) ترجمة نصوص قانونية تنتمي إلى إطار قانوني مختلف في نطاق المدرسة القانونية نفسها، مثل فرنسا و إيطاليا و ألمانيا و اليونان، حيث أن قوانين هذه البلدان محررة وفقا لأسس القانون الروماني.

²- Susan sarcevic, 1997 A ,new approach to legal translation, the hague, kluwer law international,P.13:"Each national law constitutes an independent legal system with its own terminological apparatus, underlying conceptual structure, rules of classification, sources of law, methodological approaches and socio-economic principles"

(3) ترجمة نصوص حيث الإطار القانوني لا ينتمي إلى المدرسة القانونية نفسها مع وجود تأثير متبادل بين المدرستين مثل القانون الروماني و القانون الإنجلوساكسوني.

(4) ترجمة نصوص في إطار قانوني لا يوجد فيه تأثير متبادل: مثل ترجمة نصوص تركز على الشريعة و محررة في بلد إسلامي إلى اليونانية¹.

(6) القواميس:

تعتبر القواميس من أهم الأدوات التي يعتمد عليها المترجم القانوني، على أن القانونية منها لا تخلوا من العديد من العيوب لعل أبرزها: نقص الشمولية

و تعذر الاستفادة من التفسير لفرط طولها ، فضلا عن غياب التوضيحات بخصوص الفروق الدقيقة بين معاني الكلمات المترادفة، ناهيك عن الاقتراض غير المرفق بالتفسير ووصولاً إلى عدم الاهتمام بتعدد معاني²، هذه أهم النقائص الموجودة في هذا النمط من القواميس إجمالاً، أما العربية منها فلها نقائصها الخاصة و نذكر منها: أنها تمنح تفسيرات عوضاً عن مكافئات واضحة بالعربية، إضافة إلى إعطاء المقابل العربي نفسه لعدة مصطلحات إنجليزية* ذات معاني مختلفة³.

¹ Voir. P Michel et Botti M C, Op.cit.,pp.08-10.

² Voir. Frédéric Houbert, 2003 B, Le traducteur juridique et les dictionnaires: amis ou ennemis? Conférence annuelle de L'ATA, Phoenix.pp., 06-07.

*نذكر بأن البحث الباحث يستشهد بدراسة حول القواميس الإنجليزية- العربية و قد يختلف الأمر بالنسبة للغات الأخرى.

³ Voir.Karakira S, Op.cit. p.03.

و هذا أمر يكاد يجمع عليه أهل الاختصاص، فمجل القواميس الموجودة لا تلبي المطالب المتعددة و المطردة للمترجمين، مع الإشارة إلى أنها لا تساير التطور المتسارع في الميدان الذي تعالجه¹، ووفقا لهذه المعطيات تتأكد حقيقة هامة، و هي ضرورة مراعاة المعايير الخاصة بالقواميس القانونية بما يسمح لها بتسهيل عمل المترجم وبالتالي تحسين أدائه.

يركّز "جيمار" على ثلاث معايير أساسية تحدّد بدرجة كبيرة مدى جودة القاموس القانوني و هي: الثّقة و الشّمولية و المنفعة، يتعلق المعيار الأول بالجودة اللّسانية فيما يخصّ المداخل و التعريفات و المكافئات المُقترحة ودرجة حداثة المصطلحات الواردة في القاموس، فيما يتعلق الثاني بمدى شموليته و التي كلّما زادت كلّما دلّت على جدّية بحث المؤلّفين، أمّا المعيار الأخير فيرتبط أساسا بالمعيارين السّابقين و يشكّل إلى حدّ ما النتيجة الطّبيعيّة لهما².

و يدعوا العديد من الباحثين إلى إحداث تحسينات من شأنها أن تسهم في

زيادة جودة القواميس القانونية، و هذا بالضبط ما يهتمّ به الباحث "هوبير"، فبما أنّه لكل مجال قانوني مصطلحيّته الخاصّة، ينبغي إذن حسبه تحديد المجال القانوني الذي ينتمي إليه كل مصطلح، إضافة إلى إعطاء أمثلة سياقيّة سواء تعلّق الأمر بالجمال أم بطريقة تركيبها، فضلا عن الأمثلة التي توضّح المتلازمات اللفظيّة المرتبطة بكل مصطلح، زيادة على الملاحظات أو التعليقات حول المصطلح إذا أمكن، و أخيرا يدعو إلى استعمال الإحالات

¹-Karakira S, Op.cit., P.195

²- Voir. J C GEMAR, Op.Cit. B., PP.,50-51.

ليتمكّن المترجم من إيجاد المصطلح الذي يبحث عنه و بخاصّة فيما يتعلق بالاختصاصات¹.

فإذا ما أخذت هذه المعايير بعين الاعتبار لا بد و أن يسهّل على المترجم الاستفادة بشكل أفضل من القواميس، أمّا جيمار فيركز على نقطتين أساسيتين لبلوغ أفضل درجات الجودة في القواميس القانونية حيث يجب على مؤلفه أن يجمع بين شرطين أساسيين و هما المعرفة الجيدة لمجال الاختصاص أي القانون، بالإضافة إلى الكفاءة العالية في اللسانيات².

ولقد أدلى الباحث دوغروت Gerard-René de Groot أيضا بدوله في هذا الموضوع، حيث وضع معايير أخرى من شأنها أن تزيد من جودة القواميس القانونيّة، حيث يتمثّل حسب دور القواميس القانونية في إعطاء مقترحات للترجمة بالاستناد إلى المجالات القانونيّة في إطار نظام قانوني معيّن، و إرفاق إحالات إلى مصادر قانونيّة للتحقق من صحّة تلك المكافئات، و اقتراح المكافآت بالإضافة إلى بدائل أخرى وفقا للنظام القانوني و استعماله ومجاله في القواميس الثنائية اللغة، والإشارة في القواميس إلى درجة التكافؤ (كاملة أو مقبولة أ وجزئية)، و في حال غياب المكافئ لمصطلح ما في النظام القانوني، يَجِبُ ذكره واقتراح الحلول، و الإشارة إلى التعابير الجديدة (Neologism)، ووصولاً إلى خضوع القواميس القانونيّة إلى التّقييم و التّجديد دورياً³، و الفائدة من تطبيق هذه الإرشادات لا تغيب على أي لبيب، و في الأخير يجب على

¹ Voir. F Houbert, Op.Cit.b., pp., 06-07.

² Voir. J C GEMAR, Op.Cit.B., P. 51.

³ Voir. Gerard- René de Groot. Legal Translation. Elgar encyclopedia of comparative law, PP.423-433,P.430.

المترجم أن يمتلك حسًا نقديا فيما يتعلّق بالحلول التي تقترحها القواميس¹، فالمترجم الحاذق يعرف الوسيلة الأمثل لاستغلال المعطيات الموجودة في القواميس وفقا لاحتياجاته.

(7) الطابع الإلزامي للنص القانوني:

يتميز النص القانوني عن بقية النصوص بعدة خصائص و لعلّ أهمّها طبيعته الإلزامية، إذ يتوجّب على الجميع الانصياع لأوامر القانون، إذ يرى "جيمار" بأنّه إذا ما وُجدت فكرة يتّفق عليها كلّ من اللّغويّين و رجال القانون فهي الميزة الإلزاميّة للنّص القانوني²، القانون فوق الجميع و هو يتعلّق أساسا بمفهوم السلطة التي يجب على الجميع احترامها و الإذعان لها.

و هذا ما يتّفق معه "كورنو" حيث أنّ النص القانوني يحمل علامات السّيادة و الشّمول و كذا حزم القانون³.

فكل فرد من المجتمع ملزم بمراعاة القانون في علاقاته مع الغير، و هذا بالضبط ما يشير إليه "جيمار" إذ يوجد في النص القانوني غالبا أثر كفيل بإحداث شكل من أشكال المسؤولية أو الإلزام⁴، فبمجرّد صدور مادّة قانونيّة ما يصبح الجميع معنّيّا باحترامها، سواء أنصّت على إلزام أم منع، حيث تقول "كاو": "القواعد القانونية جميعها مُرتبّطة بالوظيفة الأساسيّة للقانون والمتمثّلة

¹- Voir. PELAGE, J ; OP.cit., B. P.01

²- Voir. J .C. GEMAR, Op.Cit.B., P.39.

³- Voir.Cornu J.Op.Cit.P.264

⁴- Voir. Jean-Claude Gémard, 1998 D, Les enjeux de la traduction juridique, Ecole de traduction et d'interprétation, Université de Genève, P.07

في تنظيم السلوك البشري و العلاقات المختلفة الناتجة عنه، وذلك من خلال تحديد الالتزام و الترخيص و المنع في المجتمع¹

وفقا لهذا الكلام و إذا ما أردنا المقارنة بين الأصل و الترجمة في سياق مفهوم الإلزام القانوني نجد أنّ لهما غالبا الفاعلية القانونية نفسها، تقول غارزوني " يمتلك كل من النصّ المصدر والترجمة نفس منزلة النصوص الأصلية الرسمية"²، و تعبّر هذه الرؤية عن الأهمية الكبرى للنصوص القانونية المترجمة، بوصفها قوانين بحدّ ذاتها لها القدرة التأثيرية نفسها الموجودة في النصوص الأصلية، حيث تقول كاو: " تتجاوز ترجمة القانون مسألة اختيار طريقة تركيب الجمل وحسب. فالكلمات ليست كلمات فقط، بل تُعتبر أفعالا يمكنها أن تحدث الحقائق و تمارسها، إذ أنها تؤثر في المجتمع والمواطنين و تنجرّ عنها نتائج قانونية. و يعتبر التشريع، كوثائق لسّ القواعد، عملا خطابيا مُحمل بقوى إلزامية مختلفة"³.

و لا ينحصر دور هذا النمط من النصوص القانونية في قدرتها على إحداث أثر قانوني و حسب، بل يتعدّاه إلى وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي إعطاء معلومات عن القانون⁴.

¹- CAO, D.Op.cit.,PP.114-115:"The legal rules are all linked to the basic function of law in regulating human behaviour and relations by setting out obligation, permission and prohibition in society".

²- GARZONE, G ; Op. Cit ., P.06 : " both the source text and the translation have the status of official authentic texts. "

³- CAO, D.Op.cit.,P.117:"Translating law involves more than just the choice of phraseology. Words are not just words. They are acts that can and do create facts, affecting society and citizens and producing legal consequences. Legislation, as rule-enacting documents, is a speech act with various illocutionary forces"

⁴- Voir. Valérie Dullion, 2000, Du document à l'instrument : les fonctions de la traduction des lois, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.», P.01

و يستمدُّ القانون طابعه الإلزامي المعروف أساسا من مصدرين أساسيين، يقول "جيمار": "يمنح كلّ من التشريع و الاجتهاد القضائي القاعدة القانونية سرّيان مفعولها و بالتّالي فاعليّتها و طبيعتها الآمرة، حيث من دونهما ليس من الممكن الحديث عن المعيار القانوني"¹.

و يؤثّر الطّابع الإلزامي الموجود في القانون علينا تأثيرا مباشرا و شاملا لكافة المظاهر الحياتيّة، من أبسطها إلى أشدها تعقيدا، و يضرب لنا لوغو مثلا واضحا على ذلك: "ففي مراسيم الزواج يُحدث تبادل عبارات القبول حقيقة كون المرء مُتزوّجا ممّا يحدث أيضا تغييرا في حالة المتزوّج، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ تبادل عبارات القبول ينتج عنه مجموعة من الالتزامات"²، و يمكن قول الشّيء نفسه في الشريعة الإسلامية فيما يتعلّق بالالتزامات الناتجة عن الزّواج حيث تجب على الزّوج النفقة و السكن.

وهو نفس ما يُشير إليه "كاراكيرا" إذ يقول: "حالما يتلفّظ القاضي بهذه الجملة: "لقدتمّ الحكم على المتهم بالسجن لمدة... فإنّ حالة المتهم تتغيّر في الحين، ممّا يجعله سجينا من ذلك الوقت و صاعدا"³، ووفقا للمقاربة التّداوليّة

¹- Jean-Claude Gémard, mars 1980 C, « La traduction et la documentation juridique ».Meta.vol.25, n°1.,P.137 : "la législation et la jurisprudence confèrent à larègle de droit sa validité, donc son efficacité et sa nature impérative, conditions sans lesquelles on ne pourrait pas parler de norme juridique"

²- George. A. Legault, 1979, Fonctions et structure du langage juridique, Meta, vol.24,n°1, p.18-25.,P.24 : " Dans la cérémonie du mariage, l'échange des consentements crée le fait d'être marié, ce qui change mon statut. En plus de ce fait, l'échange des consentements crée une série d'obligations"

³- KARAKIRA S; Op.Cit.,P.102:" in the justices' sentencing phrase 'You are hereby convicted and sentenced to ... of imprisonment... As soon as the sentence has been uttered the status of the accused undergoes an instantaneous transformation, which makes him a prisoner forthwith."

دائماً: "فالأفعال التي تُستعمل لوصف الإلزام مثل يدعي و يعد و يلتمس و يشكر و يعلن يُمكن أن تُستعمل عموماً كأفعال إنجازيه"¹.

(8) الاختلافات الثقافية:

مما لا ريب فيه أن للثقافة تأثيراً مهماً في المجتمع، إذ يبرز بوضوح في الأفكار المنبثقة عنها و التي تسهم في تطويره و تغييره، و بما أن هذا المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون، بوصفه ظاهرة اجتماعية، تتأثر به وتتفاعل معه فإن الثقافة تؤثر أيضاً في القانون حيث: "يؤثر التواصل التجاري بين الثقافات المختلفة بشكل مباشر في الأنظمة القانونية للثقافات المعنية"²، من الواضح إذن أن العامل الثقافي مهم جداً و يجب أن يدخل في صميم اهتمامات المترجم القانوني.

و من الطبيعي أيضاً أن تتأثر اللغة هي الأخرى بالثقافة حيث: "لا يمكن أن توجد لغة ما لم تتشعب بسياق الثقافة، و لا يمكن أيضاً أن توجد ثقافة لا تمتلك في مركزها تركيب اللغة الطبيعية"³، فاللغة و الثقافة عاملان متلازمان لا يمكن ألبنه الفصل بينهما، هذا ما تشير إليه كاو إذ تقول: "كل لغة قانونية ماهي إلا نتاج تاريخ خاص وثقافة خاصة"⁴، و كما سبق و أن أسلفنا، توجد

¹- Geoffrey Leech and Jenny Thomas, 1990, Language and Context : Pragmatics, , in N. E. Collinge (ed), AN Encyclopedia of Language, Routledge, London and New York, PP.94-114, P.96:"the verbs used to describe illocutions such as claim, promise, beg, thank and declare can generally used as performative verbs".

²- Alenka Kocbek, 2006, Language and Culture in International Legal Communication. Managing Global Translation. Volume4.Number3.Fall, P.231:" An intercultural business communications directly affected by legal systems of the cultures involved "

³- Susan Bassnett, 1991 Translation studies. Revised Edition, London and New York.P.23:" No language can exist unless it is steeped in the context of culture ; and no culture can exist which does not have at its center, the structure of natural language.

⁴- D. CAO; Op.cit., P.28:"Each legal language is the product of a special history and culture."

علاقة تأثير متبادل بين الثقافة و المجتمع و القانون، و إذا سلّمنا بأنّ لكلّ مجتمع ثقافة خاصّة، ينبغي علينا أيضا التسليم بأنّ لكلّ مجتمع قانونه الخاص أيضا، و هذا ما يذهب إليه "جيمار": "طوّر كل شعب وفقا لثقافته و عاداته و تقاليده طريقته الخاصّة في تحرير النصوص القانونيّة"¹، و لا ينطبق هذا الكلام على التحرير فقط بل يشمل كلّ ما يتعلّق بالقانون.

و لهذا السبب تُجبر هذه الحقائق المترجم القانوني على إيلاء العامل الثقافي في الترجمة القانونية الأهميّة التي يستحقّها، إذ أنّ إغفال هذا العنصر المهم يذهب بجزء كبير من جودة الوثيقة المترجمة و مصداقيّتها بسبب قوّة العلاقة الموجودة بين الثقافة و اللّغة القانونيّة، تقول كاو: "إنّ اختلاف الثقافات والتقاليد القانونية سبب رئيسي في اختلاف اللغات القانونية عن بعضها البعض، وستبقى كذلك، و هو أيضا السبب الذي يجعل من اللّغة القانونية ضمن كلّ نظام قانوني وطني، لغة فريدة من نوعها، ليست ولن تكون أبدا مثل اللّغة العاديّة"².

و ينبغي على المترجم أن يكون على دراية بحقيقة هامّة، و هي تأثير الثقافة على المحرّر في طريقة إنجازهِ للنّص القانوني، تقول كاو: "لا تتم صياغة القوانين أو النصوص القانونية في فراغ، إذ يتم تحرير الوثائق القانونيّة وفقا لسلطة قضائية ما، حيث إنّهُ يخضع لشروطها ويلبّي حاجاتها ومتطلباتها

¹- Jean Claude Gémard, 2005 E, De la traduction juridique à la jurilinguistique fonctions proactives du traductologue, E.,Meta, Vol.50,n4, P.02:"chaque peuple selon sa culture, ses us et coutumes a forgé sa propre tradition de rédaction des textes juridiques. "

²- D. CAO; Op.cit., P. 32:"The existence of different legal cultures and traditions is a major reason why legal languages are different from one another, and will remain so. It is also a reason why legal language within each national legal order is not and will not be the same as ordinary language."

الخاصة بقانون و تقليد و سياسة كل ثقافة¹، فالثقافة إذن هي العنصر الأساسي المساهم في طريقة تحرير النص القانوني، ناهيك عن طريقة معالجته للحقيقة القانونية.

و من نافلة القول أن نوّكد على أنّ الطبيعة الثقافية للخطاب القانوني، تؤدّي إلى الاختلافات العميقة بين الأنظمة القانونية فيما يتعلّق بالأصناف والمفاهيم²، فالثقافة إذن هي السبب الرئيسي في اختلاف طريقة تعامل رجال القانون مع الحقيقة القانونية وفقا للتأثير الذي تمارسه لتلك الثقافة الخاصة بذاك بلد.

و ما ينبغي الاهتمام به أيضا المصطلحات القانونية ذات الشحنة الثقافية الخاصة، و هذا ما يشير إليه الباحث هارفي إذ تتعلّق بالمفاهيم و المؤسسات الموجودة في ثقافة ما، و الغائبة في ثقافة أخرى³، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر مصطلح الخلع في قانون الأسرة الجزائري، حيث لا وجود لهذا المفهوم في قانون الأسرة الفرنسي.

و انطلاقا ممّا ذكر آنفا يتمثّل الدور الذي ينبغي على المترجم القانوني أن يلعبه فيما يتعلّق بالعامل الثقافي في الترجمة القانونية حيث: "لابد من الاهتمام بالسياق السوسيو ثقافي الذي يتمّ فيه إنتاج كلّ من نص اللّغة المصدر

¹- D. CAO; Op.cit., P.98:"Laws or legal texts are not formulated or construed in a vacuum. Legal documents drafted in each jurisdiction are conditioned by and cater to the demands and requirements of that particular jurisdiction, unique to the law, tradition and policy of each culture."

²- Voir. G, GARZONE ;Op.cit.,P.03.

³- Voir. Malcolm Harvey, 2000, A Beginner's Course in Legal Translation: the Case of Culture-bound Terms, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»,P.02

و اللغة المستهدفة و تلقيهما "،¹ لا مناص إذن من ضرورة الإلمام التّام بكافة المعطيات الثقافية في كلتا اللغتين، و توضّح غلاديس طبيعة العلاقة الوطيدة التي تجمع الثقافة بالقانون إذ تقول: "يعتبر القانون إذن مولّدا للثقافة و منتوجا ثقافيا أيضا، فهو يسهم في تشكيل الثقافة لكنه يمتلك ثقافة خاصة به، ألا و هي الثقافة القانونية"²، و دائما وفقا للمقاربة النّداوليّة التي تبنيها فإنّ هذه الأخيرة تهتمّ باللّغة المرتبطة بالسياق الاجتماعي"³، و بالطّبع فالكلام على أي مجتمع يدلّ على ثقافة ما خاصّة به، ممّا يدلّ على الأهميّة التي توليها النّداوليّات للثقافة.

(9) المصطلحية:

من المؤكّد أن أوّل ما يلتفت انتباه قارئ أي نص قانوني، المصطلحات الخاصة المتعلقة بهذا المجال، و التي تميزه عن غيره من الميادين، و هي بالتالي في طليعة اهتمامات المترجم بحكم أن جُلّ الصعوبات التي تواجهه في هذا الميدان تتعلّق بالمصطلحات، وفي الحقيقة، من الصعوبة بمكان حصر هذه الصعوبات لكثرتها، و هذا ما تشير إليه "كاو": "فهناك (1) قضايا تتعلّق بالمفاهيم القانونية ومسألة تكافؤ و عدم تكافؤ تلك المفاهيم القانونية في الترجمة؛ (2) المصطلحات القانونية المتعلقة بالقانون والمؤسسات القانونية؛ (3) اللغة

¹- M. HARVEY; Op.cit.,P.01:" being aware of the socio-cultural context in which both the source language (SL) and the target language (TL) texts are produced and received".

²- MATTHEWS. G. G ;Op.cit.,P.118:"Le droit est donc à la fois générateur de culture et produit d'une culture : il contribue à façonner une culture, mais il possède aussi une culture qui lui est propre, la culture juridique. "

³- Nigel Armstrong, 2005 Translation, linguistics, culture, Multilingual Matters LTD, Clevedon, Buffalo, Toronto, p.152:"the pragmatic level is generally concerned with language that is tied to social context".

القانونية بوصفها لغة تقنية فيما يخص المعنى العادي مقابل المعنى القانوني والمترادفات القانونية؛ و(4) صعوبات اصطلاحية ناجمة عن الشك اللغوي مثل الغموض والإبهام¹. و من الأفضل إعطاء مفهوم المصطلح قبل التعمق في طرح المسائل المتعلقة به: "حيث يمكن تعريف المصطلحات بأنها مجموعة متفرقة من الكيانات التصورية المنفصلة، أو الخصائص، أو النشاطات أو العلاقات التي تُشكّل فضاءاً معرفياً مرتبطاً بمجال معين"².

فالمصطلح هو العامل الأساسي لتكوين اللغة المتخصصة و هذا ما يؤكده الأستاذ "الديداوي": "الكتابة العلمية عصبها المصطلح و قوامها مفهومه و لا فرق بينها و بين الكتابة الأصلية إلا بهما و بكونها ترمي إلى منتهى الدقة و أقصى الإيجاز و غابة الفهم و العلم"³، يمكن القول إذن أنّ المصطلحات تشكّل اللبّات الأساسية المكوّنة للغة المتخصصة بما فيها القانونية طبعاً، و من المهم تحديد العلاقة الموجودة بين تلك المصطلحات، حيث تميل المصطلحات القانونية إلى تشكيل مدونات مصطلحاتية، حيث تعبّر عن نفسها عن طريق التفسير بالتعريف عوضاً عن الترادف⁴.

و لا بدّ للغة القانونية من مصادر تعتمد عليها في الاستجابة لمتطلبات القانون المطردة حيث تشير "غلايس": "تستمدّ اللغة القانونية مصطلحاتها من مصادر مختلفة، و منها اللغة العامّة غير أنّها تمتلك معانٍ خاصّة، في حين هناك

¹- D. CAO; Op.cit., P.54: "These are (1) legal conceptual issues and the question of equivalence and nonequivalence of legal concepts in translation; (2) legal terms that are bound to law and legal institutions; (3) legal language as a technical language in terms of ordinary vs. legal meanings, and legal synonyms; and (4) terminological difficulties arising from linguistic uncertainty such as vagueness and ambiguity."

²- Juan Sayer, 1998, Terminology: Theory in Baker .M.(ed).Routledge Encyclopedia of Translation Studies, London/ New York.Routledge,1998PP.258.262, P.261. : "refer to discrete conceptual entities, properties, activities, or relations which constitute the knowledge space of a particular subject field."

³- محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصص و توحيد و توصيله و تفهيمه وحوسبته، مكتب الأمم المتحدة، جنيف، ص.03.

⁴- Voir. KARAKIRA S; Op.Cit.,P.130.

مصطلحات أخرى لا توجد إلا في الإطار القانوني، و في الأخير هناك مصطلحات تم اقتراضها من لغات أخرى¹.

و لعل أبرز المسائل المذكورة ما ارتبط بالتقابل الموجود بين المعنى العادي و المعنى القانوني، حيث يتوجب على المترجم القانوني تحديد المعنى القانوني و تمييزه من المعنى العادي قبل نقله إلى اللغة المستهدفة،² و لا يتسنى ذلك إلا ببذل مجهود كبير يسمح بذلك، لأن الحدود الفاصلة بين المعنى القانوني و العادي باهتة جدا، و الأمثلة على ذلك كثيرة، "عرض" "offer" و "إعتبار" "consideration" و "أداء" "performance" و "علاج قضائي" "remedy" و "التعيين" "assignation"³، فتحديد معاني هذا النمط من الكلمات و تمييز معناها العام من التقني أولى أولويات المترجم القانوني.

تشير هذه المعطيات مسألة بالغة الأهمية و هي تكافؤ المصطلحات في المجال القانوني و ما إذا كان يمكن التعامل معه كما المجالات الأخرى، ففي الحقيقة يفرض القانون بحكم طبيعته الوظيفية معايير خاصة على المصطلحات المستخدمة للتعبير عن مفاهيمه، تؤثر بشكل مباشر في التكافؤ الممكن حدوثه قبل و أثناء و كذا بعد الفعل الترجمي، حيث تطرح الباحثة "غارزوني" Garzone Giuliana تساؤلا جديرا بالاهتمام، يتعلق بإمكانية تطبيق مفهوم التكافؤ القانوني على جميع أشكال النصوص، وأنواعها و فروعها في الترجمة القانونية و تجيب الباحثة بالنفي⁴.

¹- MATTHEWS. G. G ; Op.cit., P.06: " Bon nombre de termes proviennent de la langue courante, mais sont dotés d'une signification particulière, alors que d'autres n'existent qu'à l'intérieur du cadre juridique. D'autres termes sont empruntés à d'autres langues "

²- Voir. D. CAO; Op.cit., P.67.

³- Voir. D. CAO; Op.cit., P.67.

⁴- Voir. . GARZONE, G ; Op. Cit., P.05

بالإضافة إلى هذا يجدر بنا في هذا المقام ذكر فكرتين في غاية الأهمية، فالأولى تتعلق بضرورة التمييز بين التكافؤ الموجود بين مختلف الأنظمة القانونية وبينه و بين التكافؤ الموجود بين المصطلحات فيما بينها¹، إذ أنّ إدراك هذا الفرق يتيح للمترجم فهما أشمل للأنظمة و النصوص و المصطلحات القانونية على حد سواء، والثانية تتمثل في ضرورة وجود تكافؤ من نوع آخر و هو التماثل التام بين النصين في درجة الفعل القانوني².

و إذا ما أردنا إبراز مختلف الصعوبات التي تواجه المترجم القانوني في ما يتعلق بتكافؤ المصطلحات يجب البدء بغياب المكافئات القانونية، إذ توجد صعوبة لغوية أساسية في الترجمة القانونية و تتمثل غياب المصطلح المكافئ بين اللغات المختلفة، مما يتطلب مقارنة دائمة بين الأنظمة القانونية في لغتي الانطلاق و الوصول³.

و يحسُن ضرب أمثلة في مجالات توجد في صميم النشاط القانوني و هي القوانين التابعة لمدارس قانونية مختلفة و المحاكم إضافة إلى المهن القانونية و ذلك في سياق المقارنة بين المدرستين القانونيتين الرومانية و الإنجلوساكسونية، ففي النظام القانوني الروماني توجد القوانين نفسها في مختلف البلدان مثل القانون الدستوري و الإداري والعام إضافة إلى القانون الجنائي و قانون الإجراءات و القانون المدني و التجاري وصولاً إلى قانون العمل... إلخ⁴، و ينبغي التأكيد على أنّ هناك بعض القوانين السالفة الذكر غير موجودة في النظام الإنجلوساكسوني.

¹- Voir. B. THIRY; Op.cit., P.01.

²- Voir. J.C. GEMAR ; Op.cit., C.,P. 09

³- Voir. CAO, D. Op., Cit; P.29.

⁴- Voir, D. CAO; Op.cit.,P.64.

و في المقابل يوجد في هذا الأخير قانون خاص به لا نكاد نجده في الأنظمة الأخرى مثل "العدالة" "Equity"، و كمثال آخر لا يمكن بحال استعمال المصطلح الفرنسي "Droit Commun" كمكافئ للمصطلح "Common Law"، لأنّ المصطلح الأوّل يُستعمل وفقا لمعنى مختلف جدّا عن معنى الـ "Common Law"¹.

و يمكن ملاحظة الشيء نفسه فيما يتعلق بترتيب الأنظمة القضائية، "ففي إنكلترة مثلا يعتبر "مجلس الأعيان" "House of Lords" آخر محكمة للاستئناف، و هناك أيضا محكمة القضاء العليا "The Supreme Court Of Judicature فضلا عن محكمة الاستئناف "of AppelCourt" والمحكمة العليا للعدل "The High Court of Justice" و أخيرا المحكمة الملكية "Crown Court" ².

و إذا ما تطرّقنا إلى النظام القضائي الفرنسي فإننا نجد تقسيما مختلفا فهناك مجلس القضاء "la court" و المحكمة "le Tribunal" إضافة إلى ولاية الجهة القضائية "la juridiction"³، و مكن الصّعوبة في هذه المصطلحات يتعلّق أساسا بالاختلاف في الوظائف المنوطة بكلّ محكمة.

وهذه الظاهرة اللّغوية موجودة حتّى في البلدان العربيّة، فقانون مكافحة التّسوّر التجاري Concealment Committee Anti-Commercial الذي

¹- De Groot.G. R. Op.cit. P.428:" the use of the French 'droitcommun' as a translation for the term 'common law' must be rejected, because the former is already in use in a sense very different from that of 'common law'".

²- CAO, D. Op., Cit; P.29:" in England, for instance the Court hierarchy consists of the House of the Lords as the ultimate appellate Court, the Supreme Court of Judicature, Court of appeal, the High Court of justice, the Crown Court. "

³- Voir, D.CAO; Op.cit. P.64

اعتمده مجلس التعاون الخليجي لا يوجد في مصر¹، كما أنّه لا وجود له في الجزائر أيضا.

و يقترح "دوغروت" عدّة حلول لمعالجة المشاكل الناتجة عن التّكافؤ القانوني و من بينها الإبقاء على المصطلح في اللغة الأصل عند نقله إلى اللغة المستهدفة مع إضافة شروحات بين قوسين²، ممّا يُتيح لقارئ النصّ التّعريف على معنى المصطلح الجديد في لغته الأصليّة.

و كحلّول أخرى يدعو الباحث إلى استخدام شرح للتعبير عن معنى المصطلح في اللغة الأصل، أو استحداث مصطلحات جديدة لا توجد في مصطلحيّة النظام القانوني في اللّغة المستهدفة³.

و لا تقتصر الصّعوبات المتعلّقة بالمصطلحيّة على عدم وجود المكافآت، بل تتعدّاه إلى ترادف المصطلحات كما سبق و أن أشارت إليه "كاو"، إذ يمكن للمصطلح القانوني أن يكون له عدّة مرادفات و يمكن لها أن تشبه بعضها البعض، غير أنها تختلف في القانون، ما من شأنه أن يُسبّب مشاكل في التّرجمة⁴.

و إنّهُ لأمر يُثير التّعجّب بحق، ففي مجال حسّاس مثل القانون يصعب تصوّر وجود مصطلحات لها المعاني و الدّلالات نفسها في المجال القانوني، خاصّة

¹- ينظر. السباعي، أ، ك، المرجع السابق.ص.06.

²- Voir. De Groot. G. R. Op.cit. P.426.

³- Ibid. P.427.

⁴- Voir.CAO, D. Op., Cit; P.70.

إذا ذكرنا بخاصّة هامة للنصوص القانونية و هي أنّها تهدف إلى الحفاظ على معنى واحد وواضح مهما تنالت استعمالاته¹.

إلا أنّ الباحثين في المصطلحيّة القانونية لا حظوا و جود عدد كبير من المصطلحات ذات المعاني المتقاربة جدّا، حيث يمكن للمصطلح القانوني أن يكون له عدّة مرادفات و يمكن لها أن تشبه بعضها البعض، غير أنّها تختلف في المجال القانوني²، حيث إنّ الصّعوبات الناتجة عن تقارب معاني المصطلحات القانونيّة لا تخفى على أحد، حيث أنّها تُسبّب الارتباك عند محاولة اختيار المصطلح الملائم.

و توجد أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة اللغوية في المجال القانوني، ففي القانون الدولي، هناك مرادفات عديدة مثلا لمعاهدة treaty ، اتفاقية convention، اتفاق agreement، بروتوكول protocol، عهد pact، ميثاق Covenant³، و من الواضح أنّ الحدود الفاصلة بين معاني هذه المصطلحات باهتة جدّا و من الصّعب التمييز بينها.

و كمثال آخر في القضاء الأسترالي "كثيرا ما يُعتقد بأنّ 'المتهم' و 'المُدعى عليه' مترادفان، إلا أنّ هذان المصطلحان يتعلّقان بالسلطات التي يتمّ منحها لكلّ من القضاة في المحاكم الدّنيا والمُحلفين في المحاكم العليا. فالقضاة يُمكنهم فقط أنّ يرفضوا معلومات ضدّ متهم ما، في حين يُمكنُ لهيئة المحلفين فقط أنّ تُبرّئه"⁴.

¹- Voir. KARAKIRA S; Op. Cit., P.142.

²- Voir. CAO, D. Op., Cit; P.70.

³- Voir. CAO, D. Op., Cit; P.71

⁴- KARAKIRA S; Op. Cit., P. 214: " 'accused' and 'defendant' are treated as synonyms. The fact, however, is that these terms have to do with the powers given to magistrates in lower courts and to

و لا يَسْعُنَا إِلَّا التَّأْكِيدُ عَلَى أَنَّ تَرَادُفَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْقَانُونِي يُكَادُ يَكُونُ موجوداً فِي كَافَّةِ الْبُلْدَانِ نَاهِيكَ عَنِ الْأَنْظُمَةِ الْقَانُونِي الْمَخْتَلَفَةِ الْأَنْظُمَةِ الْقَانُونِيَّةِ، وَ كَمَثَالٍ عَلَى ذَلِكَ: " فَلِلْمَصْطَلَحِ وَاسِعِ الْإِنْتِشَارِ فِي كَنْدَا Business Corporation مَا لَا يَقِلُّ عَنْ سِتَّةِ مِكَافَأَاتٍ إِذَا مَا تَمَّتْ تَرْجُمَتُهُ إِلَى الْفَرَنْسِيَّةِ فِي الْكَبِيكِ أَوْ أُونْتَارِيو أَوْ بَرُونْسُوِيكِ الْجَدِيدَةِ أَوْ أَوْتَاوَا، مَعَ الْأَخْذِ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ إِذَا صَدَرَ النَّصُّ الْقَانُونِي قَبْلَ أَوْ بَعْدَ عَامِ 1985¹.

و بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَرَادُفِ الْمَعَانِي الْمَوْجُودِ فِي عَدِيدٍ مِنَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْقَانُونِيَّةِ، لِأَبَدٍ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى خَاصِّيَّةٍ أُخْرَى فِي الْمَصْطَلَحِيَّةِ الْقَانُونِيَّةِ، وَ الَّتِي تُشَكِّلُ هِيَ الْأُخْرَى مُتَاعِبَ عَدِيدَةٍ لِلْمُتَرْجِمِينَ الْقَانُونِيِّينَ، وَ هِيَ تُعَدُّ الْمَعَانِي لِلْمَصْطَلَحَاتِ الْقَانُونِيَّةِ، إِذْ تُتَمَيِّزُ الْمَصْطَلَحِيَّةِ الْقَانُونِيَّةِ بِتُعَدُّ مَعَانِيهَا إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ².

و هَذَا مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ كُورْنُو أَيْضاً إِذْ أَنَّهُ يَرَى بِأَنَّ الْمَصْطَلَحَاتِ ذَاتِ الْمَعَانِي الْقَانُونِيَّةِ الْمُتَعَدَّةِ أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَصْطَلَحَاتِ ذَالِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ³.

إِذْ فَتُعَدُّ الْمَعَانِي أَيْضاً مِيزَةً لَازِمَةً لِلْكَثِيرِ مِنَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْقَانُونِيَّةِ وَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ "تَمْتَلِكُ كَلِمَةُ : "Droit" عِدداً لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ

juries in the higher courts. Magistrates can only dismiss information against a defendant, but only juries can acquit the accused."

¹- Jean-Claude G  mar, 1979 A, Terminologie, langue et discours juridique. Sens et signification du langage du droit, Meta, vol.24, n  1, P.282 : "Et dire d'un terme assez r  pondu que Business Corporation. Au Canada il n'a pas moins de 6   quivalents possibles selon qu'il sera traduit en fran  ais au Qu  bec, en Ontario, au nouveau Brunswick ou    Ottawa, que le texte sera ant  rieur ou post  rieur    1985".

²- Voir. MATTHEWS. G. G ;Op.cit.,P.91.

³- Voir. Cornu J. Op.Cit.P.92.

وفقا للبلد و للأنظمة القانونيّة، و أحيانا يوجد اختلاف في البلد نفسه أو النظام القانوني وفقا للتّيّارات الفكرية المختلفة¹.

غير أنّه لا بدّ من لفت الانتباه إلى أنّه لا يوجد نمط واحد من تعدّد المعاني

بل يوجد نوعان أساسيان منه ، فالأوّل "خارجي" "Externe" و يتعلّق بالكلمات "مزدوجة الانتماء" "A Double Appartenance" و الثّاني "داخلي" "Interne" و يتعلّق بتعدّد المعاني لكلمة ما وفقا للمجالات القانونية التي تنتمي إليها مثل: فالسبب والعلة و الدافع والدعوى و القضية مكافآت ممكنة للمصطلح "Cause"، و الأمر نفسه بالنسبة للسّهم و النصيب فهما مكافآن ممكنان للمصطلح "Action" أمّا مصطلح "libre" فيمكن ترجمته بحر أو طليق في أن².

فالكلمات مزدوجة الانتماء تتمثّل في الكلمات التي لها معنى عام و آخر قانوني، أمّا تعدّد المعاني المرتبط بتعدّد المجالات القانونيّة، فهو نتيجة حتميّة لاختلاف معاني المصطلح نفسه الرّاجع لاختلاف المجال المستعمل فيه و لا شك أنّ كلّا منهما يتطلّب طريقة خاصّة في التّعامل تختلف عن الآخر.

و يحاول "كورنو" أن يُحدّد السّبب الأساسي لتعدّد المعاني حيث أنّه يرى بأنّ عدد المدلولات أكبر بكثير من عدد الدّالات³ و في الوقت نفسه فإنّه يقترح بعض الحلول لتسهيل التّعامل مع هذا الإكراه و منها أنّه يجب على المشرّع نفسه أن يعطي تعريفات لبعض المفاهيم و المصطلحات، زيادة على أنّه يجب

¹- J. C. Gémar, Op.Cit. D.,P06 : " Le seul mot "droit" possède un nombre infini de définitions selon les pays et les systèmes, parfois au sein d'un même pays ou système, selon les écoles de pensée, les doctrines et les idéologies".

²- Voir. ALASHRAF. H; Op.Cit., P.226.

³- Voir. Cor nu J.Op.Cit.P.87.

عليه عدم استعمال الكلمة نفسها للتعبير عن معاني مختلفة و إنما للتعبير عن معنى واحد و حسب، و أخيراً يجب استحداث مصطلحات جديدة و ذلك من خلال قيام المشرّع بتسمية أو إعادة تسمية الحقيقة القانونية باسم جديد¹.

و إذا دلّ هذا الكلام على شيء فإنّه يدلّ ضرورة توحي أقصى درجات الحذر في التعامل مع المصطلحات القانونية: "فالخطأ في فهم المصطلح القانوني و صياغة الجملة القانونية يؤدي إلى نشوب خلافات و منازعات و خصومات قضائية"².

و لهذا السبب يدعو الأستاذ عادل عزّام إلى توضيح معاني المصطلحات حيث من الضروري حسبه أن يصحب المعاهدات و الاتفاقيات و القوانين و العقود عادة تعريفات و توضيحات للمصطلحات، مع التأكيد على أنّ هذه التعريفات جزء لا يتجزأ من النص، فمحكمة مثلاً يمكن أن تكون من أي نوع أو درجة أو في أي مكان، لكن من الممكن تعريفها: المحكمة أينما وردت في النص تعني المحكمة ذات الاختصاص المكاني للنظر في أي نزاع ينشأ عن هذا العقد داخل الأردن³.

¹- Voir, Cornu J. Op.Cit. P.P. 104-105.

²- السباعي، أ، ك، المرجع السابق ص. 02

³- ينظر د. عادل عزّام سقف الحيط. الدليل المعتمد للترجمة القانونية. دار الثقافة للنشر و التوزيع. عمان الأردن ص. 27.

الفصل الثاني:

خصائص الترجمة القانونية

1) الإطار العام للاتفاق:

من الأهمية بمكان التطرّق إلى ماهية المدونة التي نحن بصدد التعامل معها، حيث إنّها تتمثّل في جزء من اتّفاق الشراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية، حيث يسمح ذلك بإعطاء نظرة أوضح لكل من الخصائص العامة والخاصة للمدونة، و من ذلك طبيعة النص و الغرض من إنشائه و إعطاء طابع أدق للبحث بما يسمح لقارئ البحث بفهم أوسع و أدق لنتائج الدراسة استنادا إلى طبيعة الإشكالية والمنهج و المقاربة فضلا عن معرفة كافية بالمدونة قيد الدراسة.

تتمثّل المدونة في جزء من اتفاق الشراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية، الذي تمّت المصادقة عليه في تاريخ: و يهدف إلى وضع الإطار القانوني للمبادلات التجارية بين الجزائر و المجموعة الأوروبية حيث: "يندرج اتّفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط"¹، إذن فالاتفاق يدخل ضمن سياسة أوروبية عامة تحدّد على أساسها علاقاتها التجارية مع الدول المتوسطية الأخرى.

و يعتبر الاتفاق بشكل عام في حد ذاته مصطلحا قانونيا ينبغي الوقوف عند دلالاته، حيث يمكن تعريفه بأنّه: "توافق إرادتين أو أكثر على إنشاء التزام

¹ - د. عبد الحميد زعباط، 2004، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري. مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول. ص. 53.

أو نقله أو إنهائه"¹، و بهذا يتّضح لنا بأنّ معنى مصطلح الاتفاق يتمحور بصفة عامّة حول مفهوم الإلزام حيث سبق التّطرّق إليه في الفصل الأوّل.

أمّا الآن فسنستطرق بشيء من التّفصيل إلى المواد التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في إبرام معاهداته، مع التّعريض لتطور تلك المواد و تغييرها وفقا للمراحل الزمّنية فضلا عن مصالح الأطراف المتعاقدة، ففي البداية كانت تتم الاتفاقيات التجاريّة استنادا إلى المادّة 113 حيث أنّها تسمح للاتحاد الأوروبي بإبرام الاتفاقيات الضّريبية و التّجارية فحسب إي أنّها تتعلّق أساس بالمبادلات الجمركيّة².

(1) مصادر القانون التّجاري الجزائري :

تفرض علينا طبيعة المدوّنة قيد الدّراسة و المتمثّلة في اتفاق الشّراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية في ميدان التّجارة و الذي تمّ تحريره بالّغتين العربيّة و الفرنسيّة التّطرّق إلى إحدى العناصر بالغة الأهميّة، وهو القانون التّجاري الجزائري، ويجدر بنا اقتراح مفهوم عام للقانون التّجاري، حيث يمكن تعريفه بأنّه: " القواعد التي تُسيطر على توجيه النّشاط الاقتصادي للمجتمع، كما يعرّف على وجه التّجديد بأنّه أحد فروع القانون الخاص و يشمل القواعد المنظّمة لحرفة التّجارة و الأعمال التّجاريّة"³.

¹ - د. السباعي أ.ك. المرجع السابق، ص. 22.

² - Voir. Otmane Bekeniche, 2006, la Coopération entre l'Union européenne et L'Algérie, l'Accord d'association, Office des Publications Universitaires, 1.Place Centrale de Ben-Aknoun, Alger.P.99.

³ - محمود محمّد علي صيرة، 2000، ترجمة العقود التّجاريّة. مكتبة صيرة للترجمة. شارع الوفاء والأمل، مشعل الهرم. ص.ص 28-29.

و من المعلوم أنّ هناك عدّة عوامل تؤثر في طبيعة القوانين التجارية وتؤدي إلى اختلافها، حيث توجد نظريّتان فيما يتعلّق بالأساس الذي تقوم عليه أحكام القانون التجاري هما: النظريّة الشخصيّة و النظريّة المادّيّة تعتبر النظريّة الشخصيّة التّاجر هو أساس تطبيق أحكام القانون التجاري

، بينما تجعل النظريّة المادّيّة العمل التجاري نفسه أساسا لتطبيق هذه الأحكام¹، إذن ينبغي على المترجم قبل كل شيء أن يدرك النظريّة التي يركز عليها القانون التجاري الذي هو بصدد ترجمته.

وكغيره من القوانين الأخرى، و من الضّروري أن تكون للقانون التجاري الجزائري مصادر يعتمد عليها ، حيث لابدّ للمُشرّع من قاعدة ينطلق منها في وضع القواعد القانونيّة المتعلّقة بالمجال المُراد تنظيمه، و في البلدان العربيّة كلّ كانت هناك حاجة مُلحّة لتبني القوانين الغربيّة في كافّة المجالات ماعدا قانون الأسرة²، و هذا أمر مُلاحظ في أغلب البلدان العربيّة، و هو ما يُوافق عليه الأستاذ "بن أشنهو" حيث يُشير إلى وجود مصدر قانوني غربي مُؤسّس على القواعد الغربيّة من جهة، و مصدر قانوني آخر مُؤسّس على المدونة الإسلاميّة من جهة أخرى³، و لهذا الواقع علاقة وطيدة بالاستعمار الغربي الذي اهتم بشكل كبير بتوطيد قوانينه الوضعيّة و تهميش الشريعة.

¹ - ينظر. سامي محمد مذكور، 1970، أحكام القانون التجاري. القاهرة. مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر. صص08-09.

²-Voir. K. STEVE. Op.cit. P.183.

³-Voir. Y. BENACHENHOU. Op.cit. P.01.

و ينطبق هذا الكلام إلى حدّ كبير على القانون التجاري الجزائري غير أنّهم الضّروري الإشارة إلى وجود مصدرين أساسيين و هما المصدر

الرّسمي و يتضمّن:

(1) التّشريع

"و يعود التّشريع إلى القانون الصّادر برقم 59-75 بتاريخ 26/09/1975 و المُعدّل بالمرسوم التّشريعي رقم 93-08 مؤرّخ في 03 ذي القعدة عام 1413 الموافق ل 25 أفريل 1993 يُعدّل و يُتمّم الأمر رقم 59-75 المؤرّخ في 26 سبتمبر 1975 المُتضمّن القانون التّجاري"¹، و بهذا فإنّ التّشريعات التي يُصادقُ عليها تُعتبر المصدر الأوّل للقانون التجاري.

(2) الشّريعة الإسلاميّة

"تُعَدّ الشّريعة الإسلاميّة المصدر الثّاني لحُكم علاقات الأفراد في المجتمع الجزائري"²، حيث إنّ للشّريعة الإسلاميّة دورا بارزا في تنظيم المعاملات التّجاريّة بين المُواطنين، و عليه فإنّها جزء لا يتجزأ من المصادر الرّسمية، و من المعلوم بأنّ الدستور الجزائري ينص صراحة على أنّ الإسلام دين الدولة، و بوصفه ديناً شاملاً متكاملًا فلا بدّ إذن أن يؤثر في كافّة مجالات الحياة بما فيها التجارة.

(3) العُرف

¹- نادية فضيل، 1999، القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر. ص.38.
²- فضيل. ن، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

"و العرف بوصفه مصدرا رسميا للقانون التجاري، يستمدّ منه

القاضي القواعد الواجبة التطبيق للفصل في الخصومات إذا لم يأت

التشريع بحكم¹"، و تتمثل في التعاملات التي تعارف عليها الناس في العلاقات التجارية التي تجمعهم.

(4) الاتفاقيات الدولية:

" لقد أبرمت في هذا الإطار اتفاقيات دولية ترمي إلى إصدار قوانين مشابهة و تطبيقها ، غرضها الأساسي هو تحقيق التوحيد الدولي في مجال القانون التجاري²"، حيث إنّ احتكاك القوانين فيما بينها يُولّد قواعد جديدة تُضاف إلى القواعد الموجودة سابقا ممّا يُثري القانون الجزائري في حد ذاته.

أمّا المصدر الثاني فهو التفسير و يتضمّن: (1) القضاء

"و لا يُقصد بالقضاء الهيئة المنوط بها الفصل في المنازعات و المتمثلة في المحاكم (les juridictions) و إنّما هو مجموعة المبادئ القانونية التي تُستخلص من استقرار أحكام المحاكم على إتباعها و الحكم بها³"، حيث إنّ أحكام القضاء تُصبح بدورها مصدرا آخر للقانون التجاري.

(2) الفقه

"يُقصد بالفقه آراء الفقهاء و النظريات التي استخلصوها من القواعد

¹ - فضيل. ن، المرجع نفسه. ص 39.

² - فرحة زراوي صالح، 2003، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الأعمال التجارية -التاجر-الحرفي-السجل التجاري، ابن. خلدون للنشر والتوزيع، وهران. ص 45.

³ - فضيل. ن، المرجع السابق. ص 42.

القانونية عند تفسيرها لها، غير أنّ الفقه لا يُعتبر مصدراً رسمياً للقانون الجزائري بل مصدر تفسير له، وقد ساعد الفقه على تطوير القانون

التجاري الجزائري عن طريق نقد الحلول القضائية و إبراز مزاياها و إظهار النقائص و العيوب¹، إذن يُمارسُ الفقه دوراً ناقداً للأحكام القضائية فضلاً عن كونه مصدراً تفسيرياً و بالتالي فهو يسهم في تطويره.

و من الطبيعي أن تتنوّع القوانين التجارية تبعاً للأنظمة القانونية المنبثقة منها، حيث يمكن ذكر عدّة أنواع من التشريعات المقننة لأحكام القانون التجاري:

"المجموعة اللاتينية: و تشمل التشريع الفرنسي الصادر في سنة 1807 والتشريعات التي تأثرت به... و المجموعة الجرمانية: و تشمل التشريع التجاري الألماني الذي صدر في سنة 1897 و التشريعات التي تأثرت به، و أخيراً المجموعة الإنجلوسكسونية: و تشمل تشريعات الدول التي اكتفت بإصدار قوانين متفرقة لتنظيم بعض مسائل القانون التجاري... حيث ظلت قواعد القانون التجاري خاضعة لأحكام العرف بالنسبة للمسائل التي لم يصدر بشأنها قانون مكتوب".²

(2) أهمية الترجمة في ظل التعدد اللغوي:

تُعتبر المجموعة الأوروبية تجربة فريدة من نوعها، إذ أنّ اندماج أكثر من ثمان وعشرين بلداً في كتل اجتماعي و اقتصادي و سياسي و عسكري

¹ - فضيل. ن، المرجع السابق. ص 43.

² - د. مذكور. م. س، المرجع السابق. ص. ص 08-09.

موحد إنجاز يستحق الإعجاب، غير أن تحقيق هذا الأمر ليس بهذه السهولة، إذ كان من الواجب تخطي عقبات كثيرة و لعلّ الأبرز بينها مسألة اختلاف لغات البلدان الأعضاء أو ما يُسمّى بالتعدّد اللّغوي، إذ أنّ نجاح هذا المشروع الكبير يرتكز على عنصر غاية في الأهميّة و هو ضمان التّواصل الفعّال بين المؤسسات و الأفراد المكوّنة لهذا التّكتّل.

و لبلوغ هذا الهدف تمّ الاعتماد على التّرجمة حلاً أساسياً لهذا الإشكال، إذن ينبغي علينا توضيح الأهميّة البالغة التي تحتلّها التّرجمة في كافّة مجالات الحياة في المجموعة فضلاً عن التأثير الذي تمارسه على جميع الأصعدة، فمن وجهة نظر قانونيّة و لسانيّة ينبثق الاندماج الأوروبي من إنشائه لقانون تمّ تحريره بإحدى عشرة لغة.¹

وقبل التّوسّع في تفصيل الدّور الهام للتّرجمة و يَجدر بنا التمييز بين التعدّد اللّغوي "multilingualism" المتمثّل في وجود أكثر من جالية لغويّة واحدة في المجتمع نفسه ممّا يصعب التّواصل فيما بينها، و "plurilingualism" و الذي يعبر عن مقدرة فرد ما على التّواصل بأكثر من لغة واحدة ممّا يسهّل عليه مدّ الجسور بينه و بين الآخرين.²

و بعد تعريف هذين المفهومين الأساسيين، سنحاول تبيان الأهمية القصوى التي تكتسبها التّرجمة بوصفها عنصر حاسماً و فعّالاً في تحقيق الوحدة الأوروبيّة، و لبلوغ ذلك سنجعل من البرلمان الأوروبي مثلاً مُصغّراً لإبراز

¹- Voir Nicole Buchin and Edward Seymour, 2003, Equivalences or divergences in legal translation, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The Challenge of Multilingual Translation for European Union. Clevedon PP.111-116, P.114.

²- Voir. John Trim, 2003, Multilingualism and the Interpretation of Languages in Contact, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The Challenge of Multilingual Translation for European Union. Clevedon, PP.08-20., P.08.

هذه الأهمية. يتمثل العامل الأهم لتمثيل الناخبين بشكل مناسب، في تكلم لغتهم، إذ يسهل هذا على المواطنين الأوروبيين الوصول مباشرة إلى أعمال من يمثلونهم ويؤمنهم من فهم ومراقبة عمل الأعضاء الذين انتخبوهم¹، و هذا أمر واضح إذ أن تكلم البرلمانين بلغات منتخبهم يسمح لهم بالاطلاع على كافة

المناقشات التي تتم في البرلمان و فهما طبعاً، مما يعطيهم نظرة أشمل و أوضح للقرارات التي تنتج عن تلك المناقشات، و بالإضافة إلى هذا فإن كافة القوانين التي تم التصويت عليها تُترجم إلى كافة لغات البلدان الأعضاء، حيث تنص المادة 117 من مواد الإجراءات على ذلك بشكل صريح:"

(1) تحرر كل وثائق البرلمان باللغات الرسمية.

(2) تُترجم الخطابات المُلقاة بإحدى اللغات الرسمية شفهيًا بشكل آني إلى اللغات الرسمية الأخرى وإلى أي لغة أخرى قد يُعتبرها المكتب ضرورية². ولهذا يتم الاعتماد بشكل شبه كلي على المترجمين، إذ يعمل في البرلمان أكثر من 450 مترجماً و 300 أمين سر مُوزعين على اثني عشر قسماً لغوياً، ناهيك عن وكالات المترجمين الخواص الذين يُستعان بخدماتهم في الأوقات التي يشتد فيها ضغط العمل³، و لا بُد من الإشارة إلى أن هؤلاء المترجمين يتمتعون بكفاءات عالية بُغية ضمان الجودة واحترام الآجال في آن، "إذ يمرّ توظيف المترجمين عبر امتحان

¹- Barry Wilson , 2003, The Translation Service in the European Parliament, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The Challenge of Multilingual Translation for European Union. Clevedon, PP.01-07, P.03.

²- W.Barry; Op.Cit., P.02:" (1) All documents of Parliament shall be drawn up in the official languages.

(2) Speeches delivered in one of the official languages shall be simultaneously interpreted into the other official languages and into any other language the Bureau may consider necessary."

³- Voir. Karl Johan Danell, 2003, Impossible mais nécessaire : les dilemmes de la traduction en Union Européenne, Publications Linguistiques, Revue Française de Linguistique Appliquées, Volume III/02PP.55-64,P.5

تنافسي عام، شرط أن يكونوا حائزين على شهادة جامعية في أيّ مجال معرفي، بالإضافة إلى مستوى لغوي جامعي في لغتين من لغات الاتحاد على الأقل¹.

إنّ هذه المعطيات غاية في الأهمية فهي تنطوي على أمر غاية في الخطورة وهو أنّ المترجمين يساهمون في تحرير القوانين المتعددة اللغات و يتقاسمون مع المشرّع قوّة صياغة تلك القوانين².

إذن ممّا لاشكّ فيه فإنّ المترجمين بمساهمتهم في تحرير القوانين الأوروبية فإنّهم يؤثرون بشكل مباشر في جميع المجالات و يضعون أطرا لكافة العلاقات الممكن وجودها في المجتمع الأوروبي و هذا بالضبط ما تشير إليه كاو إذ تقول: "تعتبر الترجمة جزءاً لا يتجزأ من العملية التشريعية"³.

(3)المجهودات الترجمة الأوروبية والتعدد اللغوي:

لاشكّ أنّ تحقيق الوحدة الأوروبية رغم تعدّد اللغات الموجودة في البلدان المعنية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمرّ عبر بذل مجهودات جبّارة، و هذا أمر لم يُغفله الدّاعون إلى الاندماج، إذ وعياً منهم بالسياق اللغوي الذي سيتعايش فيه المواطنون الأوروبيون ذوي الجنسيّات و اللّغات المختلفة، سارعوا إلى توفير كافّة الوسائل اللازمة لإنجاح هذا المسعى، حتّى أنّهم جعلوا من سنة 2001

¹- W.Barry; Op.Cit., P.04:"translators are recruited by public competitive examination. A university degree in any subject together with university-level knowledge of at least two languages of the Union is a basic requirement."

²- Voir. RENATO CORREIRA, 2003, Translation EU Legal Texts, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The Challenge of Multilingual Translation for European Union. Clevedon, PP.111-116, P.114.

³- CAO, D ;Op. Cit .,P.151:"Translation is an integral part in the legislative process"

السنة الأوروبية للغات¹.

و لا بدّ من الإشارة إلى وجود سياسة لغوية أوروبية موحدة تركز على خطة عامة لتدعيم التعدّد اللّغوي و تشجيع المواطنين على الاستفادة من مزاياه وتتمحور هذه الخطة على العناصر التالية:"

- (1) تشجيع تعلّم اللّغات و ترقية التّنوّع اللّغوي في المجتمع.
- (2) العمل على تنمية اقتصاد فعّال يركز على التعدّد اللّغوي.
- (3) تمكين المواطنين من الاطلاع على التشريع ... في الاتحاد الأوروبي بلغتهم الأم²."

و من المؤكّد أنّ تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الخطة يتطلّب وجود عدّة شروط ضرورية لضمان نجاحها و هي: تكوين المدرّسين بشكل أفضل و تدريس اللّغات في سن مبكّرة فضلا عن تعليم مادّة عن طريق لغة أجنبية، إضافة إلى تطوير البحث في مجال التعدّد اللّغوي زيادةً على تدريس اللّغات في التّعليم العالي ووصولاً إلى وضع الدليل الأوروبي للكفاءات اللّغوية³.

فضلا عن ذلك فإنّ الجهود الكبيرة التي يبذلها المسؤولون الأوروبيون في سبيل تسهيل التّواصل بين المؤسسات و الأفراد ككلّ تشمل مجالات عدّة، ونذكر من بينها القواعد البيانية(Europe) في البرلمان و Eurodicautom في اللّجنة

¹- Voir. WILSON. B; Op.Cit., P.01

²- Commission des communautés Européennes, 2005, Un nouveau cadre stratégique pour le multilinguisme, Communication de la Commission au conseil, au Parlement Européen, au comité économique et sociale et au comité des régions, Bruxelles, P.04 : " 1) Encourager l'apprentissage des langues et promouvoir la diversité linguistique dans la société

2) Favoriser une économie multilingue performante

3) Donner aux citoyens un accès à la législation ... de l'Union européenne dans leur propre langue.

³- Voir. Commission des communautés Européennes.; Op.cit., PP.07-08.

و TIS في المجلس) حتّى أنّه قد شُرّع في دمجها ليكون البحث الواحد شاملاً لكافة القواعد البيانيّة المذكورة¹.

و يحتلّ البحث العلمي في المجال اللّغوي أولى أولويّات السّياسة اللّغويّة الأوروبيّة حيث تُخصّص أموال طائلة سنويّاً لتدعيم برامج البحث المتعلّقة بالترجمة و ذلك بغية توفير كافّة الوسائل الكفيلة بتحسين عمل المترجمين وتحسين إنتاجهم مثل ذاكرة التّرجمة، و القواميس المتّصلة بالإنترنت فضلاً عن برامج التّرجمة التّفاعليّة نصف الآليّة، إضافةً إلى برامج التّرجمة الآليّة كُليّاً².

و في السّياق نفسه يتّيمّ التّركيز على ترجمة الكُتب لتشجيع الاطلاع عليها في مختلف اللّغات، حيث تمّت ترجمة ما لا يقل عن 2000 كتاب سنة 1997 أدبي عام من وإلى اللّغات الأوروبيّة³.

ويدل هذا الأمر على تركيز المسؤولين على نشر التّعدّد اللّغوي و تشجيعه، إذ أنّهم يحثّون المواطنين الأوروبيين على تقبّله كواقع و من ثمة الاستفادة منه، مع التّركيز على الانفتاح على كافّة اللّغات الموجودة في الاتحاد، و يبدوا أنّ التّرجمة عنصر أساسي في إنجاح هذه السّياسة اللّغويّة الأوروبيّة ككل حيث يُوظّف الاتحاد في مؤسّساته أكثر من 3000 مترجم يترجمون أكثر من مليوني صفحة سنويّاً⁴.

ورغم هذا الكمّ الهائل من الصّفحات المترجمة، إلّا أنّها تتميّز بأعلى درجات الجودة حيث إنّ معظمها تدرج في إطار التّرجمة القانونيّة و التي تتطلّب الدقّة و الحذر أثناء التّعامل معها، و إذا ما أردنا إلقاء نظرة عن كثب على ظروف

¹- Voir. DANELL.K.J ; Op.cit., p. 60.

²- Voir. Commission des communautés Européennes ; Op.Cit.,P.08.

³- Commission des communautés Européennes ; Op.cit.,. P.05.

⁴- Voir. WILSON. B; Op.Cit ., P.03.

عمل المترجمين يُدرك لا محالة الصّعوبات الجمة التي يواجهونها: " يَسْتَلْمُ كُلُّ قسم حوالي 300 صفحةٍ لَتَرْجَمَتِهَا يوميا، أي ما يعادل تَرْجَمَة روايةٍ إلى عشرة لغاتٍ مختلفة كُل يوم"¹. أمّا فيما يخص المدة الزمنية التي ينبغي أثناءها إنجاز التّرجمات فأقل ما يُقال عنها أنّها قصيرة جداً عادة، حيثُ أنّ المواعيد النهائية للجنة العمل تتراوح من بضعة أيام، إلى ساعتين و حسب أثناء الدورات البرلمانية².

إنّنا نعتقد بأنّ التّطرق إلى التّجربة اللغوية الأوروبية أمر مفيد من ناحيتين، أولاها إعطاء فكرة واضحة على سبب نجاح الاتحاد الأوروبي ككل واستناده على سياسة لغوية شاملة تركز أساساً على التّرجمة، و ثانيهما الدّعوة إلى الاستفادة من هذه التّجربة التي أثبتت نجاعتها خاصّة و أنّنا لا نُعاني من مسألة التّعدّد اللغوي.

(4) المترجم القانوني:

إنّنا نعتقد أنّ المترجم أهم عنصر في الفعل الترجمي ككل، لأنّه يتعامل مع كافّة العناصر الأخرى و يتفاعل معها، و لهذا كان من اللازم التّطرق إلى دور المترجم بصفة خاصّة، ناهيك عن الشروط الواجب توافرها فيه ليؤدي مهمّته بنجاح، و بما أنّ المترجم القانوني يشتغل في مجال مُتخصّص ينبغي عليه قبل كل شيء أن يتقاسم التّجارب نفسها و طرائق التّفكير مع مُحرّر النّص الأصل والذي هو نفسه مُتخصّص في المجال موضوع التّرجمة.³

¹ - WILSON. B; Op.Cit ., P.04:" every day each translation division receives around 300 pages to translate, the equivalent of translating a novel into ten different languages every working day"

² - Voir. WILSON. B; Op.Cit ., P.04 .

³ - Voir. CAO, D ; Op.Cit .,P.47.

و في هذا المقام يشير الباحث "بولاج" JACQUES PELAGE إلى أمر مهم جدا و هو التمييز بين المترجمين القانونيين، إذ يوجد حسب المترجم القانوني بالمصادفة OCCASIONNEL، حيث لا ينبغي أن نتفاجأ عندما نرى مهندسا يترجم نصًا قانونيًا ذي طابع تقني، و المترجم القانوني المتخصص SPECIALISÉ والذي يجب عليه أن يُجيد كل ما يتعلّق بالمفاهيم و المصطلحيّة و تنظيم القوانين في الأنظمة اللغوية للغة الانطلاق و الوصول¹، ومن الواضح أن الفرق شاسع بينهما حيث إنّ الأول يُترجم لأمر طارئ فحسب أما الثاني فيُمارس الترجمة القانونيّة كتخصص.

أما المترجم المُحلف ASSERMENTÉ فيجب عليه أن يتمتّع بكل مهارات المترجم المتخصص بالإضافة إلى وضع كفاءته في خدمة السلطات الإدارية والقضائية².

إذن و فضلا عن الإطار الذي يمارس فيه المترجم القانوني عمله، يتعلّق الأمر أيضا بالمستوى المعرفي الذي ينبغي عليه أن يكتسبه، حيث ترى "غلاديس" أنّه يجب على المترجم القانوني أن يمتلك قاعدة معرفيّة جد متنوّعة ترتكز على كفتين أساسيتين: الكفاءة الواقعيّة (COMPÉTENCE FACTUELLE) والكفاءة التقنيّة (COMPÉTENCE TECHNIQUE)³، حيث تتعلّق الأولى بالمعارف النظرية للترجمة و التخصص في المجال القانوني و الثانية بالمعارف المرتبطة بطرائق الترجمة.

¹- Voir. PELAGE, J ;Op.Cit B P.05.

²- Idem

³- Voir. MATTHEWS. G. G ;Op.cit.,P.202.

أما ميشال بورجورون فيدعوا المترجمين القانونيين إلى التركيز على أنماط التلفظ الخاصة بكل نظام قانوني، إضافة إلى الوعي بالطابع الإلزامي للنص القانوني¹، وهما نقطتان هامتان سبق و أن تطرقنا إليهما بوصفهما من الصعوبات التي ينبغي توخي الحذر أثناء التعامل معها.

أما جيمار فيؤكد على ضرورة تلقي المترجم القانوني لتكوين يشمل عنصرين أساسيين يتمثلان في اللغة و القانون و يشير في الوقت نفسه إلى حقيقة هامة تسهم بشكل كبير في تسهيل عمل المترجم، حيث كلما اتسعت مجالات إدراك المترجم في مختلف الميادين، كلما سهّل عليه إيجاد الحلول المناسبة لكافة العقبات التي تواجهه².

و بعد أن عرضنا عدة أفكار لعدة مُنظّرين و باحثين في مجال الترجمة القانونية تتعلّق بالمستوى المعرفي الذي يليق بالمترجم القانوني، سنحاول التطرق إلى هذه النقطة من زاوية أخرى، إذ أنّ كاو سعت إلى وضع نموذج خاص أكثر وضوحا و دقّة بُغية الإحاطة بكافة المعارف الضرورية عند كل مترجم قانوني، حيث تعتبر "الكفاءة الترجميّة" (Translation Competence) كل معرفة ضرورية للترجمة³.

و لاشك بأن هذا التعريف جد مُبهم و لتوضيحه تُقسّم كاو الكفاءة الترجميّة ككل إلى ثلاثة عوامل أساسيّة، و هي (الكفاءة اللغويّة الترجميّة) (Translational Language Competence) حيث تتمثّل في:

¹- Voir. Michel BERGERON, 2000, La traduction juridique au Canada, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques. » P.03.

²- Voir. J.C.GEMAR. B ; Op.cit., P.51

³- J.C.GEMAR. B ; Op.cit., P.39.

مجموعة العوامل الخاصة بلُغتي الوصول و الانطلاق، و التي يتم تشغيلها واستعمالها في الفعلِ الترجمي عندما يتعلّق بالأمر بالتواصل بين الثقافات و اللغات المختلفة"¹.

و لا تحتاج هذه النقطة إلى أيّ توضيح، حيث يجب على المترجم أن يُلمَّ إماماً تاماً بكِلتا اللّغتين المُترجم منها و إليها، غير أن ما تُركّز عليه كاو هو جعل معارفه اللغوية في خدمة الفعل التّرجمي بُغية تحقيق التواصل الأمثل بين الثقافات و اللغات المتعددة.

أمّا العامل الثاني الذي تهتم به كاو فيما يتعلق بالكفاءة الترجمية فهي

البنى المعرفيّة التّرجميّة Translational Knowledge Structures

و تشمل: "المعارف المُتعلّقة بالعالم و بالمجال المُترجم فيه و الضروريّة لحدوث التواصل في الوضعيات التي تشهد تفاعل اللغات و الثقافات المختلفة"²، و لهذا فإنّ وعي بما يحدث في العالم الذي يحيط به، فضلاً عن تمكّنه من المجال التّرجمي الذي يتخصص فيه شرطان أساسيان لنجاح مهمته التّواصلية.

و يتمثل العامل الثالث في (الكفاءة الاستراتيجية الترجمية)

(Translational Strategic Competence)

¹- CAO, D ;Op. Cit .,P.42:"comprises a set of specific components in both the SL and TL that are activated and utilised in the translation act of intercultural and interlingual communication."

²-CAO, D ;Op. Cit . P. 45: "translational knowledge structures refer to the knowledge about the world and about the subject matter necessary for communication to take place in intercultural and interlingual situations".

وتتخصر في: "القدرة العقلية المتكاملة و الملازمة لمهمة الترجمة، عندما يُنفَّذ مترجم عمليةً على نصٍّ ما ويستحضر كلا من الكفاءتين المعرفية واللغوية بُغية استعمالهما لأغراضٍ تواصلية في الترجمة"¹.

و من المؤكد وجود علاقة وطيدة بين هذه العناصر الثلاثة رغم اختلافها، وهي بالطبع علاقة تكامل: "هناك ثلاثة أنواع من (المتغيرات)(Variables): الكفاءة اللغوية الترجمة و البنى المعرفية الترجمة و الكفاءة الاستراتيجية الترجمة، و تشكّل سوية (البراعة الترجمة)(Translation Proficiency)"²

إذن فتكامل المتغيرات المذكورة هو العامل الأساسي الذي تُحدّد بشكل كبير درجة جودة الترجمة انطلاقاً من الكفاءات التي يتمتع بها المترجم، غير أن كاو تُضيف عاملاً آخر لا يقل أهمية، و هو (السياق المقامي)

(Situational Context) و هو المجال الذي تتفاعل فيه كل المتغيرات مع بعضها البعض حيث يُمارسون سوية تأثيراً بدرجات مختلفة على المنتج النهائي للترجمة³.

تُعالج هذه المُعطيات مُختلف المعارف الواجب توافرها لدى المترجم المتخصص وفقاً للمجال الذي ينشط فيه، و بما أننا نهتم في هذه الدراسة بالمجال القانوني فإن كاو تقترح تعريفاً لمفهوم (البراعة الترجمة القانونية)

¹-CAO, D ;Op. Cit .,P.48:" Translational strategic competence is used to describe the integrated mental ability inherent in the translation task when a translator carries out an operation on a text and enacts language and knowledge competence for communicative purposes in translation"

²-CAO, D ;Op. Cit .,P.50:"there are three sets of variables, i.e. translational language competence, translational knowledge structures and translational strategic competence, which together constitute translation proficiency."

³- Voir. CAO, D ;Op. Cit .,P.51

(Legal Translation Proficiency) "القدرة على استعمال الكفاءة الترجمة لأداء مهام ترجمة قانونية في المجال القانوني لأغراض تواصلية بين اللغات والثقافات المختلفة"¹.

و فضلا عن ذلك، فإن وجود المترجم في عصر تتسارع فيه الأحداث وتتطور فيه العلوم في كافة الميادين، يفرض عليه أن يواكب هذا التطور إذا أراد أن يستفيد منه في تحسين أدائه، إذ أن الورقة و القلم و القاموس لم تعد الوسائل الوحيدة التي ينبغي ان يستعملها المترجم، بل ينبغي عليه أيضا أن يتقن استخدام الحاسوب و المعالجة الإلكترونية للوثائق و طريقة إرسال البريد الإلكتروني و الإنترنت و محرّكات البحث².

و بعد التطرق إلى الجانب المعرفي في الترجمة القانونية ينبغي في الأخير الإشارة إلى طريقة التعامل الواجب على المترجم القانوني إتباعها أثناء الترجمة، حيث يجب عليه أن يتمتع بحس نقدي تجاه النص الأصلي، فضلا عن البحث في جميع المعلومات المتاحة، إضافة إلى استعمال كتب المؤلفين المشهود لهم بالكفاءة، وصولا إلى وجوب ترجمة النص الأصلي بلغة سليمة و سليمة، تتماشى و السياق و طريقة تعبير لغة الوصول³.

¹- CAO, D ;Op. Cit ., P. 39:" the ability to mobilise translation competence to perform legal translation tasks in the legal setting for intercultural and interlingual communication purposes."

²- Voir. CAO, D ;Op. Cit .,P.51

³- Voir. Louis BEAUDOIN, 2000, Traduire la Common Law en français: rebelle ou fidèle? Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».PP.01-02.

(5) نمط التحرير القانوني في المجموعة الأوروبية:

مما لا يختلف عليه اثنان تميّز تحرير القوانين الأوروبية بالتّعقيد، حيث إن تحرير نصوص مُلزِمة تتّسم بالتكافؤ الوظيفي بلغات مختلفة يتطلّب أعلى درجات التنسيق بين المُحررين، و لهذا فمن الأهميّة بمكان ذكر مراحل تحرير هذا النوع من النّصوص بحكم أنّها تجربة خاصّة و ثريّة، إذ تقول "كاو": "في أغلب الأحيان تتم صياغة مثل هذه النصوص الثنائية اللغة أو المتعددة اللغات في لغة واحدة أولاً وبعد ذلك تُترجم إلى اللغة أو اللغات الأخرى. و في بعض الأحيان تتم صياغة تلك النصوص في آن واحد بلغتين أو بعدّة لغات"¹.

و فيما يخص طريقة التّحرير في هيئات الاتحاد الأوروبي إجمالاً، تُستعمل الطّريقة الأولى بحُكم أنّها تُسهّل من مهمّة تحرير النّصوص باللّغات الأخرى، و هذا ما يذهب إليه كل من الباحثين بوليتيس و بوتلي، ففي الأساس ينبغي تحرر النّصوص بكل اللّغات في الوقت نفسه ، لكن في الحقيقة يستعمل المحرّرون لغة واحدة أو اثنتين لتحرير النص الأصلي أمّا بقيّة النصوص "الأصلية" فما هي إلّا نتاج الترجمة.²

إنّ تحرير جميع النصوص بكل اللّغات سويّة يتطلّب جهداً أكبر بكثير، فضلاً عن أنّه يُهدّر الكثير من الوقت، إضافة إلى أنّه مُكلف، و باختصار فإنّ هذا النمط من التّحرير غير عملي في السّياق الأوروبي، و ممّا ينبغي الإشارة إليه هو سيطرة لغتين أساسيتين في عمليّة التحرير في الهيئات الأوروبيّة، و هما

¹- CAO, D ; Op.Cit., P.10:" Often such bilingual or multilingual texts are first drafted in one language and then translated into another language or languages. They may also be drafted simultaneously in both or all languages".

²- Voir. P. MICHEL et B. M. MARIA ;Op.Cit.,P.11.

الإنجليزية و الفرنسية، يقول الأستاذ "دانيال" Karl Johan Danell: "تُستعمل اللّغتان الإنجليزيّة والفرنسيّة في 70% من النصوص ممّا يترك 30% فحسب للّغات الأخرى"¹.

و يمرّ تحرير النصوص القانونيّة الأوروبيّة بأربع مراحل أساسا وُصولا إلى تحقيق التكافؤ المطلوب في مُختلف اللغات: "تتمثل الخطوة الأولى في تحضير القسم التقني أو الخبراء التقنيين لمُسوّدة الاقتراح التشريعي للقطاع الجاري العمل عليه، و يجبُ على المُحررين أن يستعلوا إما الإنجليزية أو الفرنسية ويتم الاختيار بينهما بالعودة إلى اللغة المُستعملة في القسم."²

إذن فالخطوة الأولى تتمثل في كتابة نص إمّا بالإنجليزية أو الفرنسية يتطرق للموضوع القانوني المُزمع مُعالجته، أمّا الثانية فما إن يُحضّر القسم التقني المُسوّدة، حتى يتم إرسالها إلى أقسام الهيئة الأخرى كجزء من أجزاء الاستشارة الداخليّة³، و لهذا فإن التنسيق بين أقسام التحرير مرحلة ضروريّة قبل الشروع في ترجمة المُسوّدة إلى اللّغات الأخرى.

بعد الانتهاء من مرحلة التنسيق بين أقسام الترجمة، يُشرع في الترجمة إلى اللّغات الأخرى كخطوة ثالثة "إذ يجبُ على النصّ أن يكون مُترجماً إلى كلّ اللغات الرسمية من قبل المديرية العامّة للمترجمين، و في هذه المرحلة، سيُكون للمراجعين القانونيين فرصة أخرى لمُراجعة النصّ، و يجبُ أيضاً عليهم أن

¹ D. J. DANELL. Op.cit. P.58 : "l'Anglais et le Français couvrent à peu près 70% des textes ce qui laisse 30% aux autres langues."

² William Robinson, How the European Commission Drafts Legislation in 20 languages, Clarity, PP.4-10, P.151: "the first step is that the initial draft of a legislative proposal is prepared by the technical department or technical experts for the sector concerned. Drafters must write in either English or French and their choice is determined by the language used in their department."

³ Voir. CAO, D ; Op.Cit., P.151.

يُصحّحوا الأخطاء الشكليّة أو الاصطلاحية ويتأكّدوا من التوافق الدقيق للمجال القانوني في نسخ اللغات المختلفة¹، من الواضح إذن المسؤولية الكبيرة المُلقاة على عاتق المُراجعين، إذ ينبغي عليهم في هذه المرحلة تنقيح التّرجمات في اللغات المُختلفة مع الاهتمام بشكل الوثيقة و تدقيق المُصطلحات الواردة فيها.

(6) أنواع التحرير القانوني:

لاشك أن لرجال القانون طريقتهم الخاصة في التعبير عن المعنى القانوني ولهذا فقد طوّروا أسلوبا خاصا بهم ووضعوا معايير دقيقة لهذا النمط من التحرير في هذا المجال الهام، يقول "كاراكيرا": "لا تتميز طريقة تحريرهم بالوضوح و عدم الغموض و الدقة فحسب، بل و فضلا عن ذلك فهي شاملة و مرنة و مناسبة، و ذلك بغية السماح للقضاة بممارَسة كفاءاتهم التأويلية بنظرة تغطي الاحتمالات غير الواردة سابقاً"².

إذن يُعتبر الوضوح من أهم سمات التحرير القانوني إذ لا ينبغي أن يكون هناك مجال لوجود عدّة معانٍ للكلمة الواحدة، يقول "كاراكيرا": "يسعى مُحررو النصوص القانونية إلى إزالة أيّ إمكانية لسوء الفهم، وذلك بالحد من المعاني المجازيّة للكلمات التي يستعملونها"³.

¹ CAO, D ; Op.Cit., P.151 : " As a third step, the text must then be translated into all the official languages by the DGT. At this stage, the legal revisers will have another opportunity to review the text. The legal revisers must also correct formal or terminological errors and ensure that the legal scope is exactly the same in the different language versions."

²-K. STEVE. Op.Cit.P.96: "their writing is not only precise, clear and unambiguous, but also all-inclusive, flexible and accommodating, in order for judges to exercise their interpreting capabilities with a view to covering eventualities not previously contemplated."

³- K. STEVE. Op.Cit.P.96:" writers of legal texts aspire to eliminate any possibility of misinterpretation by limiting the connotative values of the words they use."

و لا بد من التأكيد على أن لكل لغة طريقته الخاصة في التعبير عن الواقع القانوني في إطار المدرسة القانونية الجاري العمل على أساسها، ووفقا للمعايير التي وَضَعَهَا مُحرِّرو تلك النصوص.

فعلى سبيل المثال يتميز أسلوب التحرير باللغة الفرنسية بالاستنباط و بالانتقال من العام إلى الخاص و من القاعدة إلى الاستثناء و ذلك من خلال استعمال الجُمْل القصيرة ذات الطابع المُجرَّد¹، و يبرز بوضوح في هذا المقام التأثير الهام الذي يُمارسه النظام القانوني على طريقة التحرير هذه حيث أنها الأنسب للمدرسة الرومانية التي تعتمد على قواعد عامّة و نظريّة تشمل العديد من القضايا.

و في المقابل يميّز أسلوب التحرير باللغة الإنجليزية باستعمال الجُمْل الفعلية الطويلة و التي تُعبّر عن العديد من التفصيلات الملموسة و التّرقيم فضلا عن التحفظات و الاستثناءات². و هو أسلوب يتماشى تماما و الطريقة للمدرسة القانونية الإنجليزية في التعامل مع القضايا الراهنة لا المُمكن حدوثها في المُستقبل.

و في المجال نفسه يرى كاراكيرا بأنّ نمط التحرير باللغة العربية يُعاني من الاستعمال المفرط لعلامات الوقف أو غيابه، ممّا يجعل جُلّ النّصوص العربية تفتقر للتّرابط و التّنظيم، فضلا عن تميّزها بالغموض³.

و دائما فيما يتعلّق بالوضوح و الغموض في التحرير القانوني، قد يختلف

¹- Voir. BERGERON. M. Op.cit. PP.02-03

²- Voir. BERGERON. M. Op.cit. P. 03

³- Voir. K. STEVE. Op.cit. P. 92

* هذا رأي الباحث فيما يتعلّق بالنّصوص المترجمة من الإنجليزيّة إلى العربيّة و قد يختلف الأمر مع اللغات الأخرى.

الأمر من قانون إلى آخر تبعا لإرادة المُحرّر، و هذا ما يُشير إليه الباحث بولاج حيث يرى أنّ القانون المدني في سويسرا قد تمّ تحريره بأسلوب بسيط و مفهوم للجميع، في حين أنّ مُحرري القانون المدني الألماني قد فضّلوا استعمال لغة يُقال عنها "علميّة"¹.

و لا يقتصر الأمر على هذا الحد، إذ حتّى طريقة تنظيم الوثيقة القانونيّة من حيث الشّكل و المضمون من الممكن أن تختلف اختلافا كبيرا، و على سبيل المثال تتضمّن عُقود الميلاد معلومات عامّة عن المعني بالأمر كمكان السّكن و اسمه و لقبه، غير أنّ عقود الميلاد في جمهورية التشيك تبدأ باللقب أمّا في فرنسا فتبدأ بالاسم، و في البلدان الإفريقيّة النّاطقة بالفرنسيّة فيُذكر ترتيب

الطفل وساعة الازدياد، فضلا عن ساعة الإدلاء بالازدياد ووصولاً إلى اسم الأم²، و في الأخير من المهم التطرق إلى أنواع التحرير في المجال القانوني، إذ يجتهد أندري "لابيل" André LABELLE في ذكر أنواع التحرير المُمارس في كندا، و التي تُعتبر رائدة في هذا المجال، بحكم وجود لغتين مُختلفتين تعبّران عن نظامين قانونيين مُختلفين، وأولها التحرير المشترك (la Co rédaction) حيث يحصلُ مُشرّعان يستعملان لغتين مُختلفتين على القواعد العامة للتحرير ثم يضعان خطة مشتركة و يشرعان في التّحرير سويّة، و التحرير المُتوازي (la rédaction parallèle) و يُشبه كثير النّوع السّابق، إلّا أنّه بعد وضع الخطة المُشتركة يبدو كل مُشرّع في التّحرير على حده،

¹- Voir. Jacques PELAGE, 2000 A, La traductologie face au droit., Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques. » P.03.

²- Voir. Slavomira Jezkova, 2000, La traduction des documents juridiques affectant la vie en société, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques. » p.02

إضافة إلى التحرير المُتعاقد (la rédaction alternée) حيث يتبادل المُشرعان الأدوار، حيث يقوم الأول بتحرير النسخة الأصلية، في حين يُترجم المشرع الثاني أو المُترجم تحت إشراف المشرع الثاني بترجمة النسخة الأصلية.¹

و الاختلاف واضح بين الطرائق الثلاث في المنهج و طريقة عمل المُحررين، و هو الأمر بعينه في الطريقتين الباقيتين، و هما التحرير المشترك (la rédaction partagée) حيث ما إن توضع الخطّة المشتركة للنص، يبدأ المشرع في تحرير جزء منه، و المحرّر المرافق في تحرير الجزء الآخر و في نهاية المطاف يترجم كل جزء إلى اللغة الأخرى، و في الأخير التحرير المُزدوج (la rédaction en partie double) حيث يقوم المشرعان بتحرير النسختين، و لا يتدخل المحرر المرافق إلا للتأكد من وجود التوافق بينهما، و الموافقة على النسخة المُحرّرة بلغته.²

(7) المقاربة التداولية في الترجمة القانونية:

من المتطلبات الأساسية لأي بحث في المجال التُرجمي الاستناد على مقارنة يتم الارتكاز عليها في التعامل مع المدونة قيد الدراسة، حيث أنها تسمح لنا بالتطرق إلى الموضوع من زاوية علمية محددة، "وبظهور النظريات التي تركز على العوامل التواصلية و التداولية زاد التأكيد الآن على اعتبار الترجمة عملاً تداولياً و ثقافياً في آن، لتترك وراءها كلّ النظريات التي تركز

¹- André LABELLE, 2000, La corédaction des lois fédérales au Canada Vingt ans après: quelques réflexions', Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».P.04

²- Voir, LABELLE, A, Op.cit.p.04.

بشكل خاص على الخصائص اللسانية¹. و نحسب أنّ المقاربة التداولية هي الأنسب، و ذلك لسببين أساسيين وهما طبيعة المدونة و موضوع البحث.

و قبل التطرّق إلى مفهوم التّداوليّات من الأفضل الإشارة إلى نشأتها حيث يعتبر الباحث إيتشن Jean Alitchison: "التداوليّات حقلا جديدا نسبياً، حيث كان الفلاسفة أول من ساهم في إنشاء أسسها، ثم انتشرت الآن لتشمل العديد من مجالات اللسانيات"². حيث أصبح من الضروري التّعامل مع الدّراسات اللّغويّة من منظور أوسع ويمكن تعريف التداوليات بأنّها إحدى علوم اللغة التي تهتم بكافة العناصر التي تتدخّل في الخطاب، مثل المرسل و المرسل إليه والقناة و الحالة أو السّياق، و من البديهي أن تكون هذه النظرة فعّالة في المجال القانوني، حيث أن اهتمام التداوليّات بمُستعمل اللّغة يسمح بدراسة جميع العلاقات اللسانية و غير اللسانية الموجودة في الرسالة³.

إذن فإنّ التداوليات تفسح المجال لدراسة مُستعملي اللغة، ناهيك عن العلاقات التي تربطهم بجميع العناصر الأخرى المُساهمة في الفعل التواصلي، و لهذا السّبب يمكن القول بأنّ دورها ينصبّ على: "دراسة فعل التلقّظ نفسه

¹- G. GIULIANA. Op.Cit. P.01:"with the emergence of approaches centered on communicative and pragmatic factors, growing emphasis is now placed on translation as a communicative and intercultural action, leaving behind all approaches focusing exclusively on linguistic aspects."

²- Jean Alitchison, 1990, Language and Mind: Psycholinguistics, in (ed.) N.E Collinge, An Encyclopedia of Language, First Published , Routledge, London and New York PP.186-205, P.193:"pragmatics is relatively new field, it was initially inspired by philosophers and has now spilled into numerous areas of linguistics"

³- Voir. G. G. MATTEWS. Op.Cit.P.82

ضمن نطاق موسّع¹ و لهذا فإن التحليل التداولي يرتكز على مبدأ هام "و هو أن مُستعملي اللغة لا يتحرّكون في الفراغ بل بالأحرى في مقام أو سياق خاص"².

و من الضروري إبراز العلاقة الوطيدة التي تجمع بين القانون و التداوليات، وهو ما تُلح عليه "كاو" إذ تقول: "توجد سمة لغوية بارزة في النصوص التشريعية و هي القوة الإلزامية كواقع تداولي، حيث إن هذه السمة اللسانية التداولية واضحة و حاسمة في القوانين وذلك في كل من الأدوات القانونية البلدية و المحلية أو الأدوات القانونية متعددة الأطراف"³.

إذن فالعامل الأساسي الذي يجعل من المنهج التداولي الأنسب لدراسة النصوص القانونية هو الاهتمام الذي يوليه للمتلفّظ (أو المحرر) حيث يعتمد القانون على الطبيعة الإلزامية للغة، إذ أن التّلفّظات القانونيّة تُنشئ حقائق وحقوقا و مؤسسات، فالتشريع إذن هو المثال النموذجي الأوّل للمثل القائل:

"الأقوال تُوازي الأفعال"⁴.

و لا ينحصر تناسب المنهج التداولي والمجال القانوني بالنظر إلى في الفعل الإلزامي فقط، بل هناك اعتبارات تداولية أخرى في النصوص القانوني

¹ - مارينو الغار يبريور، 2007، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة عبد القادر فهم لشيباني، الطبعة الأولى، سيدي بلعباس. الجزائر

² - MATTHEWS. G. G ;Op.cit P.83 : " les usagers de la langue n'agissent pas dans le vide, mais plutôt dans une situation ou un contexte particulier "

³ - CAO. D. Op.Cit. P114 : "One prominent linguistic feature of legislative texts is the illocutionary force as a pragmatic consideration. This pragmatic feature is a crucial and prominent linguistic aspect of statutes, for both domestic or municipal statutory instruments and multilateral legal instruments."

⁴ - CAO. D. Op.Cit. P21 : " law depends upon the performative nature of language. Legal utterances perform acts, creating facts, rights and institutions. Typically, legislation is a prime example of 'saying as doing'".

تتمثل في الغموض و الإبهام و أنواع أخرى من غياب الوضوح في القوانين و الاتفاقيات¹.

و بما أن همة المترجم تتجه إلى إنتاج نص مُترجم يُحقّق في الوقت نفسه المعادلة الصعبة و المتمثلة في ثنائية الشكل و المعنى، فإن الوصول إلى هذا المُبتغى يمر عبر الاهتمام بعدّة عوامل نصيّة تدخل في صميم المنهج التداولي ولمعرفتها نطرح الأسئلة التالية:

"كيف تترابط الكلمات مع بعضها البعض؟ (الاتساق) و كيف تترابط الأفكار مع بعضها البعض (التناسق) و لماذا يُنتج المتكلم / الكاتب هذا النص؟ (المقصديّة) و كيف يتقبّله القارئ؟ (المقبوليّة) و عن ماذا يُخبرنا؟ (المعرفيّة) و أين يتموضع النص؟ (الموضعيّة) ما هي النصوص الأخرى التي تشبه هذا النص؟ (التناسق)"².

إنّ هذه العوامل تسمح لنا بدراسة أيّ نصّ من جوانبه المختلفة ما يدلّ على تميّز المقاربة النّداوليّة بأدواتها الخاصّة، حيث "يتمثّل الاتساق في العامل النصي المتعلّق بالطريقة التي تترابط بها المُكوّنات السطحيّة للنصّ ... في حين يتمثّل التناسق في الطريقة التي تترابط بها الأفكار في النصّ"³، إذن يهتمّ المفهوم الأوّل بطريقة بكيفية تسلسل الكلمات و تكوينها للنسيج النصّي، أمّا

¹- CAO. D. Op.Cit. P. 22

²- Roger.T. Bell, Translation and Translating: Theory and Practice, First Published 1991, Longman, London and New York.PP.163-164:" How do the clauses hold together? (cohesion) How do the propositions hold together? (coherence), Why did the speaker/writer produce this?(intentionality), How does the reader take it(acceptability), What does it tell us (informativity), What is the text for?(relevance) and what other texts does this one resemble?(intertextuality)".

³- POLITIS. M ; BOTTI. M. C. Op.cit. P.04 : " Par *cohésion* nous entendons le facteur textuel qui concerne la manière selon laquelle sont liées les composantes de surface d'un texte ... alors que nous désignons par *cohérence* la manière selon laquelle les idées sont liées entre elles au sein du texte".

الثاني فيهتمّ بالعلاقات الموجودة بين الأفكار في تتاليها، و من المؤكّد أنّ لكلّ محرّر نصّ طريقته الخاصّة في التّعامل مع هذين المفهومين.

و تتمثّل مقصديّة النّصّ في مقاصد أو نيّات المحرّر و التي يعبر عنها من خلال طريقة تنظيمه و إنشائه للنّصّ، أمّا المقبوليّة فتعبر عن ردّة الفعل الإيجابيّة أو السّلبيّة للقارئ حيال مقاصد المحرّر¹، و بهذا فإنّ مقاصد المحرّر تُؤثّر بشكل مباشر في درجة مقبوليّة القارئ للحقائق الموجودة في النّصّ.

أمّا المعرفيّة فتتعلّق: " بدرجة جدّة المعلومة لدى القارئ أو تفاجّيه لها²، حيث أنّ هناك معلومات شائعة و أخرى يعرفها قلة من النّاس.

"أمّا الموضوعيّة فتتمثّل في العامل النّصّي الذي يجعل من نصّ ما مرتبطاً بوضعيّة خاصّة ففي الأساس يُصبح النّصّ مفهوماً لدى القارئ بحكم أنّه يُدرك عوامل خارج النّصّ تتعلّق بالمجال المُعالج في النّصّ³، فإذا أراد رئيس شركة ما أن يفهم مُحتوى العقد الذي سيربطه بشركة أخرى، فلا بدّ أن يكون لديه إطلاّع على القانون التجاري و المواد القانونيّة لهذا النّموذج من الأنشطة.

و في الأخير يتمثّل التّناسل "في المقدرة على إنتاج نصّ ما أو فهمه بالاعتماد على نُصوص أخرى سابقة⁴، و غالباً ما نرى هذا المفهوم في المجال القانوني، حيث أنّ المواد تبقى في مُجمل الأحوال نفسها مع وجود تعديلات طفيفة تستدعي رغم ذلك صُدُور قانون مُعدّل، و باختصار فللغة و التّداوليّات علاقة

¹- POLITIS. M ; BOTTI. M. C. Op.cit.. P.05.

²- POLITIS. M ; BOTTI. M. C. Op.cit. P.06:" Le facteur de l'informativité, c'est-à-dire à quel degré l'information présentée est nouvelle ou imprévue pour le lecteur

³- POLITIS. M ; BOTTI. M. C. Op.cit. P.06 : " Par *situationalité*, nous entendons le facteur textuel qui rend un texte relatif à une situation. En principe, un texte devient intelligible par le lecteur en raison du fait que celui-ci connaît les facteurs extra-linguistiques qui ont rapport avec l'objet traité dans le texte".

⁴- POLITIS. M ; BOTTI. M. C. Op.cit. P.07.

وطيدة، حيث: "إنّ مجرّد استعمال النّاس للّغة دليل حاسم على وجود النّدائيات، حيث توجد مجموعة من الكلمات إلى الأجسام و الحقائق، لكن هذه الطّرق غير ثابتة و متغيّرة و عرضيّة، تتحكّم بها العادات الخاصّة و التّواريخ الشّخصيّة، و مادّة أخرى قابلة للتّفاوض"¹.

(8) الخصائص المعجميّة للغة القانونيّة:

من الضروري التّطرق إلى عديد الخصائص التي تُميّز اللّغة القانونيّة بدايةً بالمعجميّة منها، حيث يعتبر "كورنو" المعجميّة القانونيّة مجموعة من المصطلحات لديها عدّة معان قانونيّة في إطار اللّغة و تتضمّن كلّ المصطلحات التي تمتلك معنى في الاستعمال العادي و آخر مغاير له في المجال القانوني²، غير أنّ هذا التّعريف يشمل المصطلحات ذات المعنى العام و القانوني في آن واحد و حسب، في حين كان من الأفضل إضافة المصطلحات ذات لمعنى القانوني وحده.

أمّا "جيمار" فيصف المعجميّة القانونيّة بـ "اللاستقرار" و يرجع ذلك حسبه إلى تعدّد المعاني الذي يسهم في جعل القانون يتميّز بسِمَتي الهيبة و الغموض³، وهذا ما يُلاحظه القارئ غير المُتمرّس في المجال القانوني، أمّا كما و فتؤكّد على أنّ اختلاف المعجميّة القانونيّة نابع من اختلاف اللّغات ذاتها فيما بينها، إذ تقول: "تتميز المفردات القانونية في كلّ لغة بالشمول في أغلب الأحيان، فهي

¹- Probal Dasgupta, 2007, Trafficking in words, Language, missionaries and translators, Indian Statistical Institute, in Paul St-pierre and Prafulla C. Kar, in In Translation, Reflections, Refractions , Transformations , John Benjamins Translation, Amsterdam and Philadelphia.PP.57-72 Amsterdam and Philadelphia.P63: "that people use language implies the existence of a pragmatics, a set of paths from words to objects and facts, but thses paths are contingent, precautions, governed by idiosyncratic habits, subjective histories, and other negotiable material" .

²- Voir. GERARD CORNU. Linguistique Juridique P. 14.

³- Voir. J C Gémard, Op.Cit.A., PP.,281

إذن نتاج للقانون المتعلق بالنظام القانوني المتداول وانعكاس له في الوقت نفسه¹، و لهذا فإنّ المفردات القانونيّة مُوجّهة للتعبير على المفاهيم القانونيّة وفقاً للأنظمة القانونيّة المنوطة بها، ووفقاً لهذه الفكرة تُحبّذ اللغة الإنجليزيّة استعمال الكلمات العامّة مثل "مسألة" و "ISSUE" وأساس "BASIS" وسياسة "POLICY"، في حين تعتمد اللّغة الفرنسيّة بشكل عام على كلمات أكثر دقّة رغم وجود كلمات عامّة أيضاً²، و ينبغي في هذا السّياق التنبّه إلى أمر هام، و هو التّأثير الذي تُمارسه بعض الإكراهات المذكورة في الفصل الأوّل على المعجميّة القانونيّة سواء من حيث الماهية أم الوظيفة، فتعدّد المعاني و اختلاف الأنظمة القانونيّة مثلاً تُحدّد إلى حدّ بعيد طبيعة و دور المصطلحات القانونيّة.

(9) الخصائص الأسلوبية:

يتمتّع النّص القانوني بأسلوب خاص يُميّزه عن بقيّة النّصوص، حيث يرى "كورنو": "بأنّ الخطاب القانوني يتميز بتركيبه و أسلوبه"³، حيث أنّ أسلوب التّحرير القانوني يتّسم بخصائص عامّة تجعل منه جنساً لغويّاً مُختلفاً، و هذا ما تؤكّده "غارزوني" إذ تقول: "تتميّز الكتابة القانونية بالنّمطيّة والقدم بشكل عام، وهي خاضعة لمواضع أسلوبية صارمة جداً من ناحية السجّل اللغوي والإلقاء بالإضافة إلى مختلف أنماط التراكيب المنظّمة"⁴.

¹- CAO. D. Op.Cit. P.20 : "The legal vocabulary in each language is often extensive. It results from and reflects the law of the particular legal system concerned"

²- Voir. BEAUDOIN. L. Op.Cit. P.02.

³- CORNU. G. Op. Cit. P.15 : " Un discours juridique se reconnaît à sa structure et à sa forme."

⁴- Voir. GARZONE. G. Op. Cit. P.03: "legal writing is typically ritualistic and archaic, being subject to very strict stylistic conventions in terms of register and diction as well as highly codified genre structures."

و إذا ما دلّت هذه الفكرة على شيء فهي تدلّ على أنّ أسلوب التحرير القانوني يفرض مجموعة من الضوابط التحريرية يجب إتباعها لإنشاء نص قانوني ناجح، و أوّل ما يميّز النص القانوني هو تركيبه الخاص حيث تقسم النصوص القانونية إلى مواد، "تتميّز النصوص القانونية بالفصاحة الصارمة فضلا عن نظامها الترقيمي. فالدساتير والقوانين، على سبيل المثال، تتّبع طريقة صارمة في تقسيم الوثيقة إلى فصول أو أجزاء أو أقسام أو ... فقرات وصولاً إلى فقرات ثانوية، و التي لرُبّما تقسم أيضا إلى فقرات أصغر"¹، و يدلّ هذا الكلام على وجود أسلوب خاص يتعلّق بتركيب النصوص القانونية.

بالإضافة إلى ذلك يُشير الدكتور "عادل عزّام" إلى كثرة الأساليب المعبّرة عن الإلزام: "تكثر في الكتابة القانونية الصيغ الدالّة على الوجوب و الإلزام و التي تُحدّد التزامات الأطراف المتعدّدة"²، حيث إنّ القانون يُعبّر عن سلطة الدولة، أي القوّة المنظّمة للحياة الاجتماعية في جميع مظاهرها، و عليه فمن الواجب أن تتمتع بتلك القوّة الإلزاميّة، و هو ما يُعبّر عنه الأستاذ السباعي في قوله: "الصيغ الأمرّة تلك الصيغ التي تستخدم لتحديد الحقوق و الالتزامات و تحويل السلطات التقديرية و تحديد المحظورات"³.

و فضلا عن ذلك "يفضل رجال القانون استعمال صيغة المبني للمجهول، حيث إنّهُ يَسْمَحُ للكاتب بتجنّب تسمية أو الإشارة إلى الشخص أو الشيء الذي

¹- KARAKIRA. S.Op.Cit.P.64:"A common feature of legal texts is their rigid articulation and numbering system. Constitutions and acts, for instance, follow a strict method of dividing the document into chapters or parts, sections or ... paragraphs and sub-paragraphs, which may also be divided into smaller articulated provisions".

²- سقف الحيط ع. ع. المرجع السابق.ص.34.

³- السباعي. أ. ك. المرجع السابق. ص.26.

يُؤدّي العمل.¹ و يتعلّق الأمر أساسا بالطابع العام للنصوص القانونية، حيث أنّ الخطاب فيها موجّه غالبا إلى المجتمع ككل.

و يُستعمل أيضا الاستفهام غير المباشر في النصوص القانونية مثلما يُشير إليه "داربلني"، إذ لا يُمكن للعدالة أن تطرح أسئلة مباشرة من قبيل: هل من المُمكن؟ بل من الأفضل استعمال الصيغة التالية: السؤال المطروح يتعلّق بمعرفة...².

10) الطابع الإلزامي للنص القانوني:

يتميز النص القانوني عن بقية النصوص بعدة خصائص و لعلّ أهمّها طبيعته الإلزامية، إذ يتوجّب على الجميع الانصياع لأوامر القانون، إذ يرى "جيمار" بأنّه إذا ما وُجدت فكرة يتّفق عليها كلّ من اللّغويين و رجال القانون فهي الميزة الإلزاميّة للنص القانوني³، القانون فوق الجميع و هو يتعلّق أساسا بمفهوم السّلطة التي يجب على الجميع احترامها و الإذعان لها.

و هذا ما يتّفق معه "كورنو" حيث أنّ النص القانوني يحمل علامات السيادة والشّمول و كذا حزم القانون⁴، فالنص القانوني يفرض الاحترام على كل من يطلّع عليه بغضّ النظر عن منصب من يقرؤه أو مكانته في المجتمع، لأنّ القانون فوق الجميع.

¹- CAO. D.Op.Cit. P.94: "Lawyers like to use passive structures. The passive voice is a linguistic construction that permits the writer to avoid naming or referring to the person or thing that performs the action. "

²- Voir. DARBELNET. J .Op. Cit. P.31.

³- Voir. J C GEMAR, Op.Cit.B., P.39.

⁴- Voir. Cornu J.Op.Cit.P.264

فكل فرد من المجتمع ملزم بمراعاة القانون في علاقاته مع الغير، و هذا بالضبط ما يشير إليه جيمار إذ يوجد في النص القانوني غالباً أثر كفيل بإحداث شكل من أشكال المسؤولية أو الإلزام¹، فبمجرد صدور مادة قانونية ما يصبح الجميع معنياً باحترامها، سواء أنصت على إلزام أم منع، حيث تقول كاو: " فالقواعد القانونية جميعها مرتبطة بالوظيفة الأساسية للقانون و المتمثلة في تنظيم السلوك البشري والعلاقات المختلفة الناتجة عنه، و ذلك من خلال تحديد الالتزام والترخيص و المنع في المجتمع"²

و تواصل كاو في السياق نفسه دائماً لتؤكد على البعد الإلزامي في إطار المقاربة التداولية دائماً بوصفها خاصية لازمة للنصوص التشريعية إذ تقول: " توجد ميزة لغوية بارزة واحدة في النصوص التشريعية و هي القوة الإلزامية بوصفها عاملاً تداولياً واقعياً، حيث تعتبر هذه الميزة التداولية سمة لغوية حاسمة وبارزة في القوانين، لكل من الأدوات القانونية المحلية أو البلدية و كذا الأدوات القانونية المتعددة الأطراف"³.

و إذا ما أردنا المقارنة بين الأصل و الترجمة في سياق مفهوم الإلزام القانوني نجد أن لهما غالباً الفاعلية القانونية نفسها ، تقول "غارزوني": " يمتلك كل من النصّ المصدر والترجمة نفس منزلة النصوص الأصلية الرسمية"⁴، و تعبّر هذه الرؤية عن الأهمية الكبرى للنصوص القانونية المترجمة، بوصفها

¹- Voir. Jean-Claude Gémard, 1998 D, Les enjeux de la traduction juridique, Ecole de traduction et d'interprétation, Université de Genève, P.07

²- CAO, D.Op.cit.,PP.114-115:"The legal rules are all linked to the basic function of law in regulating human behavior and relations by setting out obligation, permission and prohibition in society".

³- CAO, D.Op.cit.,P.114:" One prominent linguistic feature of legislative texts is the illocutionary force as a pragmatic consideration. This pragmatic feature is a crucial and prominent linguistic aspect of statutes, for both domestic or municipal statutory instruments and multilateral legal instruments"

⁴- GARZONE, G ; Op. Cit ., P.06 : " both the source text and the translation have the status of official authentic texts. "

قوانين بحدّ ذاتها لها القدرة التّأثيريّة نفسها الموجودة في النّصوص الأصليّة، حيث تقول "كاو": "تتجاوز ترجمة القانون مسألة اختيار طريقة تركيب الجمل و حسب. فالكلمات ليست كلمات فقط، بل تُعتبر أفعالا يمكنها أن تحدث الحقائق وتمارسها، إذ أنها تؤثر في المجتمع والمواطنين وتنجرّ عنها نتائج قانونية.

و يعتبر التّشريع، كوثائق لسنّ القواعد، عملا خطابيا مُحَمَّلا بقوى إلزاميّة مختلفة¹، لأنّه خطاب مُوجّه للسلطات و كذا المواطنين في الوقت نفسه، كما لا ينحصر دور هذا النمط من النّصوص القانونيّة في قدرتها على إحداث أثر قانوني و حسب، بل يتعدّاه إلى وظيفة أخرى لا تقلُّ أهميّة عن الأولى وهي إعطاء معلومات عن القانون².

و يستمدُّ القانون طابعه الإلزامي المعروف أساسا من مصدرين أساسيين، حيث يقول جيمار: "يمنح كلّ من التّشريع و الاجتهاد القضائي القاعدة القانونيّة سرّيّان مفعولها و بالتّالي فاعليّتها و طبيعتها الأمر، حيث من دونهما ليس من الممكن الحديث عن المعيار القانوني"³.

و يؤثّر الطّابع الإلزامي الموجود في القانون علينا تأثيرا مباشرا و شاملا لكافة المظاهر الحيّاتيّة، من أبسطها إلى أشدها تعقيدا، و يضرب لنا لوغو George. A. Legault مثلا واضحا على ذلك: "ففي مراسيم الزّواج

¹- CAO, D.Op.cit.,P.117:"Translating law involves more than just the choice of phraseology. Words are not just words. They are acts that can and do create facts, affecting society and citizens and producing legal consequences. Legislation, as rule-enacting documents, is a speech act with various illocutionary forces"

²- Voir. Valérie Dullion, 2000, Du document à l'instrument : les fonctions de la traduction des lois, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.», P.01

³- Jean-Claude Gémard, mars 1980 C, « La traduction et la documentation juridique ».Meta.vol.25, n°1.,P.137 : "la législation et la jurisprudence confèrent à la règle de droit sa validité, donc son efficacité et sa nature impérative, conditions sans lesquelles on ne pourrait pas parler de norme juridique"

يُحدث تبادل عبارات القبول حقيقة كون المرء مُتزوّجا ممّا يحدث أيضا تغييرا في حالة المتزوّج، و بالإضافة إلى ذلك فإنّ تبادل عبارات القبول ينتج عنه مجموعة من الالتزامات¹، و يمكن قول نفس الشّيء في الشريعة الإسلامية فيما يتعلّق بالالتزامات الناتجة عن الزّواج حيث تجب على الزّوج النفقة والسكن.

وهو نفس ما يُشير إليه كاراكيرا إذ يقول: "حالما يتلفّظ القاضي بهذه الجملة: "لقد تمّ الحكم على المتهّم بالسجن لمدة..." فإنّ حالة المتهّم تتغيّر في الحين، ممّا يجعله سجيناً من ذلك الوقت و صاعداً"².

11) البحث التوثيقي:

سبق و أن أشرنا إلى مجموع المعارف المختلفة الواجب توافرها لدى المترجم القانوني، إلّا أنّ تلك المعارف لا تُغنيه بتاتاً عن ممارسة البحث التوثيقي و ذلك لسببين رئيسيين: اتساع المجال القانوني بشموله لجميع المظاهر الاجتماعية و النّطوّر المتسارع للمفاهيم القانونيّة الناتج بدوره عن تطوّر النظريّات القانونيّة الحديثة، و لهذا يجب على المترجم القانوني أن يعتمد على خطة فعّالة للبحث التوثيقي تسمح له بمسايرة هذين العاملين، و تقترح كريستين دوريو CHRISTINE DURIEUX منهجا خاصاً للبحث التوثيقي في المجال التقني إذ تقول: "يجدر بالمترجم أن يُحدّد هدف بحثه الوثائقي جيّداً و أن يستخرج من

¹- George. A. Legault, 1979, Fonctions et structure du langage juridique, Meta, vol.24,n°1, p.18-25.,P.24 : "Dans la cérémonie du mariage, l'échange des consentements crée le fait d'être marié, ce qui change mon statut. En plus de ce fait, l'échange des consentements crée une série d'obligations"

²- KARAKIRA S; Op.Cit.,P.102:" in the justices' sentencing phrase 'You are hereby convicted and sentenced to ... of imprisonment...As soon as the sentence has been uttered the status of the accused undergoes an instantaneous transformation, which makes him a prisoner forthwith."

قراءاته كل ما هو مفيد له من دون زيادة"¹، و لهذا يجب على المترجم أن يتمتّع بحس انتقائي، ليتمكّن من اختيار المعلومات التي هو بحاجة إليها لأداء مهمّته، و بعد ذلك ينبغي عليه: " قراءة الكتب و المقالات باللغة المستهدفة... إذ أنّ ذلك يحمل معه مكسبا مزدوجا و هو أنّه يقدّم أولا معلومة قابلة للفهم بسرعة أكبر من جانب القارئ و يُقدّم ثانيا لغة اصطلاحية و استخداماتها بشكل يمكن استغلاله مباشرة في تنفيذ الترجمة"²، ممّا يسمح للمترجم باستيعاب معاني المصطلحات ناهيك عن وُرودها في سياقاتها المختلفة ممّا يُسهّل من الترجمة بشكل كبير.

وفي الوقت نفسه تدعو "دوريو" إلى قراءة الكتب و المقالات في اللغتين: " يمكن البحث الوثائقي في اللغة المصدر حصرا من الإضاءة على بعض المفاهيم و شرحها و لكنّه لا يقدّم أيّ مساعدة مادّية للمترجم في إعادة التعبير باللغة الهدف... إلّا أنّ المعلومة تصبح أكثر قابليّة للاستيعاب بشكل فوري حينما تأتي بلغتها الأصليّة"³، حيث يتعلّق الأمر أساسا في هذه المرحلة بفهم معاني المصطلحات في اللغة الأصليّة، حيث أنّها غالبا ما تكون أوضح في اللغة المصدر، و توضّح المنظرة أيضا مزايا البحث في الموضوع باللغتين:

(1) يسمح بفهم الموضوع بشكل جيد، ذلك أنّ هذا الأخير لا يُقدّم من الزاوية نفسها في وثائق تكتب بلغات مختلفة...

(2) يعود المترجم على اللغة التقنيّة المستخدمة في المجال المعني...

¹ - كريستين دوريو، 2000، أسس تدريس الترجمة التقنيّة Fondements didactiques de la traduction technique. ترجمة هدى مقنّص، المنظمة العربيّة للترجمة. 2007. بيروت. لبنان. ص 94.

² - المرجع نفسه. ص. 70.

³ - المرجع نفسه. ص. 91.

(3) يمكن من استخراج المصطلحات الخاصة بالموضوع لا من خلال استخراج معادلات الكلمات في النصين و لكن من خلال الإحاطة بالسياقات المتقابلة¹،

و بهذا تسمح مقارنة البحث هذه بجمع أكبر كم من المعلومات المفيدة مع سهولة استعمالها في الترجمة، غير أنّها موجهة للنصوص التقنية بشكل عام، في حين تقترح بييل LUCJA BIEL مقارنة خاصة بالبحث في الترجمة القانونية حيث تتمثل فائدة القواميس الموسوعية باللغة الواحدة في أنّها تمكن المترجم من فهم المفهوم في اللغة الأصلية وذلك بمنحها لمعلومات أساسية، لم تكن متاحة له من قبل²، و هو تقريبا ما تدعوا إليه دوريو فيما يتعلّق بضرورة الاطلاع على المعلومات باللغة، و فضلا عن ذلك تُلحّ بييل على إجادّة استعمال أدوات الاتصال و المعلوماتيّة الحديثة ، مثل TRADOS، WORD FAST أو DEJA VU، بحكم أنّها تسمّح للمترجمين بترجمة النصوص المتكررة بصورة أسرع و تُمكن كذلك من تحسين نوعية الترجمة من خلال ضمان الاتساق الاصطلاحي، ذي الأهمية المؤثرة في المشاريع الواسعة النطاق... ففي برنامج TRADOS مثلا من الممكن إنشاء مَسارد لكل زبون أو مشروع، فضلا عن إمكانية استعمال البنوك المصطلحيّة مثل EURODICAUTOM³.

و فضلا عن ذلك على المترجم في خضم البحث التوثيقي أن يُحسن استعمال الإنترنت حيث إنّها تُتيح معلومات حديثة و قابلة للاستغلال بما في ذلك القواميس و الموسوعات الحديثة و المصادر القانونيّة، ناهيك عن ميزة أخرى

¹ - المرجع نفسه، ص. 92.

² - Voir, BIEL, L, Op.cit. P27

³ - Voir, BIEL, L, Op.cit. P.30

هامة لا ينبغي إغفالها و هي الكم الهائل من المُدُونات باللغتين و القابلة للمقارنة¹، ممّا يسمح بالاطلاع على المصطلحات المراد ترجمتها في سياقها ووفقا لاستعمالاتها الخاصة.

و في الأخير تدعو الباحثة إلى الاستفادة من مواقع التحدث المتخصصة مثل PROZ.COM بوصفه أكبر تجمع للمترجمين حيث إنه يُتيح فرصة طرح عديد الأسئلة المتعلقة بالمصطلحات على المترجمين الآخرين، ناهيك عن إمكانية البحث عن أجوبة الأسئلة التي تمّ طرحها سابقا².

(12) أساليب الترجمة:

تتطلب الإجابة عن التساؤلات المطروحة في المقدمة الاستعانة بالوسائل المنهجية العلمية الموثوقة، و حيث أننا سنعتمد على المنهج المقارن بحكم أنه الأنسب لموضوع البحث، حيث أننا كما و قد أسلفنا في المقدمة، سنتعرّض بالتحليل للنص القانوني المتعلق باتفاق التجارة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية و ترجمته، بغية الوصول إلى الصعوبات التي واجهها المترجم، فضلا عن الأساليب التي استعملها لمواجهة تلك الصعوبات، و في هذا المقام تبرز أهمية الأبحاث التي قام بها كل من: "جون بول فيني" JEAN PAUL VINAY و "جون داربلني" و JEAN DARBELNET في كتابهما: "الأسلوبية المقارنة للفرنسية و الانجليزية".

Stylistique Comparée du Français et de l'Anglais

¹- Idem.

²- Voir, BIEL, L, Op.cit.P.32

و لا مناص من التأكيد على أهمية هذا المؤلف، حيث أنه قد أحدث ثورة في عالم الترجمة، و ساهم إلى حد كبير في إثراء النقاش المتعلق بكافة المواضيع الترجمية، و خصوصا نظرية الترجمة و تطبيقاتها و لا زالت الدراسات المنبثقة عن هذا الكتاب تسهم في توسيع آفاق الأبحاث في مجال الترجمة، خاصة و أنّ الباحثين قد جمعا في مؤلفهما بين النظرية و التطبيق.

حيث و بعد اعتمادهما على وسائل الأسلوبية المقارنة في دراستهما لترجمات من اللغتين الإنجليزية و الفرنسية تمكّنا من استنباط سبع طرائق للترجمة و قسّمها إلى جزئين أساسيين أولهما يتضمّن أساليب الترجمة المباشرة و المتمثلة في: الاقتراض و النحت و الترجمة الحرفيّة و ثانيهما يتضمّن أساليب الترجمة غير المباشرة و المتمثلة في: الإبدال و التطويع و التكافؤ و التصرف و سنتعرّض لهذه الطرائق بشيء من التفصيل.

أساليب الترجمة المباشرة:

1_ الاقتراض L'EMPRUNT:

يستعمل للتغلب على نقص ما، و يتعلّق عادة بالمفردات (مثل عملية تقنية جديدة أو مفهوم مجهول)، حيث يعتبر أسهل طرائق الترجمة ويتم من خلاله نقل الكلمة من اللغة الأصل و كتابتها بحروف اللغة المستهدفة¹،

مثل: الكلمة الروسية: Rouble روبل

والمصطلح الإنجليزي: COMPUTER حاسوب

¹- Voir. Jean Darbelnet et Jean Paul Vinay, 1972 , Stylistique Comparée du Français et de l'Anglais, 4ième édition , Didier, Paris,P.47.

أرمادة.

و الكلمة الإسبانية: ARMADA

حيث تمت كتابة هذه المفردات بحروف اللغة العربية و بهذا يتّضح لنا مدى سهولة هذه الطريقة و هي إحدى النتائج المباشرة للاحتكاك بين اللّغات المختلفة.

2_النحت LE CALQUE:

يعتبر النحت نوعا خاصا من الاقتراض، حيث يتم نقل تعبير ما من لغة إلى أخرى، لكن تتم ترجمة كل عناصره بشكل حرفي¹، حيث تكون النتيجة إمّا:

النحت التعبيري Un calque d'expression:

حيث يتم احترام التركيب النحوي للغة المستهدفة، بينما يُقدّم نمطا جديدا من التعبير:

الأخيرة لعب ورقته Jouer sa dernière carte أو

النحت التركيبي Un calque de structure:

و هو النحت الذي يُقدّم تعبيراً جديداً في اللّغة المستهدفة:

الخيال العلمي Science-fiction Science-fiction

حيث إنّ هذا التّعبير غير مألوف في اللغة الفرنسية.

3_الترجمة الحرفية La TRADUCTION LITTERALE:

¹-Voir . Darbelnet. j et Vinay. J. P. Op.cit. P.47.

" تتمثل الترجمة الحرفية ... في النقل المباشر للنص في اللغة الأصل إلى اللغة المستهدفة لإنتاج نص صحيح تركيبيا و دلاليا في اللغة المستهدفة، حيث تنحصر مهمة المترجم فيها في إدراك الإكراهات اللغوية للغة المستهدفة.¹ و كمثال على ذلك:

I left my spectacles on the table downstairs

وتترجم إلى الفرنسية ب:

J'ai laissé mes lunettes sur la table en bas

أمّا العربيّة فترجمتها: تركت نظارتي فوق الطاولة في الأسفل، و في حال ما إذا اعتبر المترجمون أساليب الترجمة المباشرة بأنها غير مقبولة، ، يتوجب عليهم حينئذ أن يتجهوا إلى طرق الترجمة الغير مباشرة، و نعني بالغير مقبولة عندما تؤدّي الترجمة الحرفيّة إلى رسالة: تعطي معنى آخر أو ليس لها معنى أو تستحيل ترجمتها لأسباب تركيبية أو عندما لا تمتلك تعبيراً موازياً ضمن التجربة خارج اللغوية للغة المستهدفة أو عندما تمتلك تعبيراً موازياً لها، لكن ليس ضمن نفس السّجل².

أساليب التّرجمة غير المباشرة:

4_الإبدال la Transposition:

¹- Darbelnet. j et Vinay. J. P. Op.cit. P.48:"la Traduction littérale désigne le passage de LD à LA en aboutissant à un texte à la fois correcte et idiomatique sans que le traducteur ait à se soucier d'autre chose que des servitudes linguistiques."

² - Voir . Darbelnet. j et Vinay. J. P. Op.cit. P.49

تتمثل هذه الطريقة في استبدال جزء ما من أجزاء من الخطاب بجزء آخر و ذلك بدون تغيير معنى الرسالة كاستبدال الفعل بالمصدر و الاسم بالصفة¹

فعلى سبيل المثال يمكن ترجمة: After he comes back

إلى الفرنسية ب:

après son retour أو après qu'il sera revenu

و إلى العربية ب: بعد أن يعود أو بعد عودته.

5_التطويع la Modulation:

"يتمثل التطويع في اختلاف في شكل الرسالة، ناتج عن اختلاف في وجهة النظر. و يُمكنُ أَنْ يُبرَّرَ هذا التغيير عندما تؤدي الترجمة الحرفية أو حتى تلك الناتجة عن الإبدال إلى ترجمة صحيحة نحويًا لكنها لا تتماشى مع عبقرية اللغة المستهدفة."²

فالتطويع إذن يتعلّق مباشرة بعبقرية اللغة المستهدفة، حيث أنّه من المعلوم أنّ لكل لغة طريقتها الخاصة في التعبير عن الواقع المحيط بها، و في السياق نفسه فإنّ الباحثان يميّزان بين نوعين مختلفين من التطويع فأولهما يتمثّل في:

التطويع الاختياري La MODULATION FACULTATIVE:

حيث يمكن للمترجم أن يعبر بطرق مختلفة في ترجمته:

¹- Voir. Darbelnet. j et Vinay. J. P . Op.cit.P.50

²- Darbelnet. j et Vinay. J. P. Op.cit.P.51 : "la Modulation est une variation dans le message obtenue en changeant le point de vue d'éclairage, elle se justifie quand on s'aperçoit que la traduction littérale ou même transposée aboutit à un énoncé grammaticalement correct, mais qui se heurte au génie de LA. "

It is not difficult to show: Il est facile de démontrer

حيث تم حذف أداة النفي في الترجمة إلى اللغة الفرنسية، و يمكن قولاً
نفس الشيء بالنسبة للترجمة إلى العربية: إنه لمن السهولة بمكان يُبين
أو إنه من السهل أن يُبين.

التطويع الإجباري أما ثانيهما فيتمثل La Modulation obligatoire:

ففي هذه الحالة يجب على المترجم أن ينقل خطاب اللغة الأصل بطريقة
معينة، حيث تجب ترجمة العبارة الإنجليزية:

The time when

إلى الفرنسية ب:

Le moment où

وإلى اللغة العربية كالتالي: في الوقت الذي.

6_التكافؤ L'Equivalence:

سبق و أن ذكرنا بأنه يمكن التعبير عن الحالة نفسها بصياغة نصين
يستخدمان طرقاً أسلوبية و تركيبية مختلفة كلياً و هذا هو التكافؤ و تستعمل
بخاصة في الأمثلة و التعبيرات الاصطلاحية و الحكم إذ تهدف هذه الطريقة في
النهاية إلى إحداث الأثر نفسه بين اللغتين¹.

إذ يمكن التعبير عن المثل الإنجليزي: Like a bull in a china shop

¹- Voir, Darbelnet. j et Vinay. J. P. Op.cit.P.52

في اللغة الفرنسية كالتالي:

Comme un chien dans un jeu de quilles.

و إلى اللغة العربية: كالبعير في سوق الحرير.

7_التصريف L'Adaptation:

" بهذه الأسلوب السابع نصل إلى أقصى حدود الترجمة : حيث تستعمل في الحالات التي تكون فيها الوضعية المعبر عنها في اللغة المصدر مجهولة في الثقافة المستهدفة.¹ ففي مثل هذه الحالات يتوجب على المترجم إيجاد حالة جديدة يُمكن أن تُعتبر مُكافئة: ففي الثقافة الإنجليزية يمكن الدلالة عن حب الوالد لابنته بهذه العبارة:

He kissed his daughter in the mouth

أمّا في اللغة الفرنسية فمن الأفضل نقلها بهذه الطريقة:

Il serra tendrement sa fille dans ses bras

أمّا في اللغة العربية: قبل ابنته على جبينها.

فللتعبير عن حالات غير موجودة في الثقافة المستهدفة، ينبغي على المترجم عندئذ أن يعبر عن الحالة المراد نقلها بطريقة فعّالة، فلدلالة عن الثلج بالنسبة لسكان المناطق الحارة استخدم الكتاب قديما القطن للشبه الموجود بينهما.

¹- Darbelnet, j et Vinay, J. P. Op.cit.P. 54:"avec ce septième procédé nous arrivons à la limite extrême de la traduction : il s'applique à des cas où la situation à laquelle le message se réfère n'existe pas dans LA et doit être créée par rapport à une autre situation que l'on juge équivalente."

13) الدّراسات التّرجميّة الوصفية:

لطالما ساهمت نظرية التّرجمة في إثراء النقاش بكل ما يتعلّق بالتّرجمة انطلاقاً من الماهية والفعل التّرجمي و إمكانية التّرجمة من عدمها و التّكافؤ و أنواعه، و المفاضلة بين الشكل و المعنى، فضلاً عن الوسائل المثلى للحصول على التّرجمة الفضلى ووصولاً إلى الدّراسات التّرجميّة الوصفية و محاولة جعل التّرجمة علماً قائماً بحدّ ذاته، و في خضم هذا النقاش استعان الباحثون بمجالات و علوم شتى حاولوا بالاستناد إليها التّعامل مع الفعل التّرجمي، فمن اللّسانيّات إلى تحليل الخطاب و علم النّفس و الإحصاء إلى المعلوماتيّة و وصولاً إلى الشّبكة العنكبوتيّة.

ويعتبر "جيمس. س. هومز James.S.Holmes" أوّل من تعرّض للدّراسات التّرجميّة الوصفية في بحثه: "اسم و طبيعة دراسة التّرجمة"

"The Name and Nature of Translation Studies"

الذي ألقاه عام 1972 غير أنّه لم يُنشر إلّا عام 1977، و أعاد "فينوتي" نشره في عام 2000¹، مُنشياً بذلك مبحثاً جديداً يتطرّق للمبحث التّرجمي من منظور جديد كلياً و قد قام "هومز" باستحداث تقسيم يشمل المجالات المختلفة الكفيلة بتطوير الفعل التّرجمي و دفع الدّراسات التّرجميّة قدماً وصولاً تسمح للمتّرجم باستعمال أدوات جديدة و تفتح له مجالات أوسع حتّى يتمكّن من تجميع جميع ما يتوصّل إليه في المبحث الجديد².

¹- ينظر د. عناني محمد، 2003 ، نظرية الترجمة الحديثة: مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، الشركة المصرية العالمية للنشر

، لونغمان، القاهرة، مصر، ص.14

²- محمد. ع. المرجع السابق، ص.16

حيث قسّم هومز الدّراسات التّرجميّة إلى قسمين: الدّراسات النّظريّة و الدّراسات الوصفية.

ففيما يتعلّق بالدّراسات النّظريّة قسّمها هومز إلى جزئين: "النّظريّة العامّة التي تتمثّل في الكتابات التي تسعى إلى وصف أو تفسير كل نمط من أنماط التّرجمة و إصدار المقولات العامّة التي تنطبق على التّرجمة بصفة عامّة أمّا النّظريّة الجزئية فتتمثّل في الدّراسات النّظريّة المحدودة أو المحدّدة بالمعايير.¹" حيث قسّم هومز الدّراسات الجزئية المتعلّقة بالمعايير كالآتي:

(1) النّظريّات المحدّدة بالوسائط Medium-Restricted theories:

و تنقسم إلى قسمين وهما التّرجمة التي تقوم بها الآلة و التّرجمة التي يقوم بها الإنسان و إلى أقسام فرعية أخرى منها قيام الآلة بالتّرجمة وحدها أو بالاستعانة بالإنسان، فضلا عن التّرجمة البشريّة التحريرية أو الشّفوية وما إذا كانت هذه الأخيرة فورية أم تتبعية²، فهي إذن تهتمّ بالعلاقة الموجودة بين الإنسان و الآلة فضلا عن أنماط التّرجمة التحريرية أو الشّفوية.

(2) النّظريّات المحدّدة بالمجال Area-Restricted-Theories:

و هي النّظريّات المحدّدة بمجموعات معيّنة من اللّغات أو الثقافات مع إشارة هومز إلى أنّ هذا النوع من النّظريّات يرتبط ارتباطا وثيقا باللّسانيّات التّقابليّة Contrastive Linguistics و الأسلوبية³ Stylistics

و بهذا فإنّ هومز لا يكتفي بوضح حدود لأنواع الدّراسات و حسب بل و يساهم في تحديد المجالات القريبة لكل دراسة.

¹- ينظر د. محمد. ع، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

²- ينظر د. محمد. ع. المرجع السابق، ص. 18.

³- ينظر د. محمد. ع. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(3) النظريّات المحدّدة بالرتبة Rank -Restricted Theories:

و تتعلّق أساساً بمستوى معيّن من الوحدات اللّغويّة و هو يتراوح في العادة بين مستوى الكلمة و مستوى الجملة.¹

(4) النظريّات المحدّدة بنمط النص Text-type Restricted Theories:

و هي النظريّات التي تهتم بأنماط النّصوص المختلفة مثل ترجمة النّصوص الأدبيّة أو التجاريّة أو العلميّة أو التّقنيّة.² أي أنّها تتعلّق بتصنيف أنماط النّصوص و هو ما سبق و أن تعرّضنا له بشيء من التفصيل في الفصل الأول.

(5) النظريّات المحدّدة بالزّمن Time Restricted Theories:

"و هي النظريّات و التّرجمات المقتصرة على فترات و أطر زمنيّة معيّنة، و يندرج تاريخ التّرجمة ضمن هذه الفئة".³

(6) النظريّات المحدّدة بالمشاكل Problem-Restricted Theories:

"و هي النظريّات التي تُشير إلى مشاكل معيّنة مثل مشكلة التّكافؤ... كما يمكن أن تنصرف هذه النظريّات إلى سؤال أكبر عمّا إذا كانت هناك عناصر عامّة عالميّة في التّرجمة"⁴، حيث تبحث عن العوامل المشتركة بشكل عام في التّرجمة.

أمّا فيما يتعلّق بالدراسات الوصفية فهي فقد قسّمها هومز إلى المجالات

التّالية:

¹ - د. محمد. ع. المرجع السابق، ص. 18-19.

² - ينظر. د. محمد. ع. المرجع السابق، ص. 19.

³ - ينظر. د. محمد. ع. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - ينظر. د. محمد. ع. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(1) دراسة الناتج Product oriented :

ترتكز أساسا على الترجمات الموجودة فعلا، و المقارنة و التحليل بين النص الأصل و النص المستهدف، أو بين عدة نصوص مترجمة و النص الأصل، و يتمثل أحد أهداف هذه الدراسة في الوصول إلى تاريخ للترجمة¹. و بهذا فإن هذا النمط من الدراسة يهتم بالترجمات الموجودة و مقارنتها.

(2) دراسة الوظيفة Function Oriented :

حيث تهتم الدراسات الوصفية الوظيفية بأسماء الكتب المترجمة والزمان الذي ترجمت فيه فضلا عن المكان وصولا إلى التأثير الذي أحدثته فهي بالتالي تهتم بوظيفة الترجمة في المجال الاجتماعي و الثقافي للمتلقى²، و بهذا يتضح عندنا تركيز "هومز" على الجانب الثقافي و الاجتماعي في الترجمة.

(3) دراسة العملية Process Oriented :

و تتعلق بسيكولوجية الترجمة، أي ما يحدث في ذهن المترجم أثناء الفعل الترجمي، أي أنها تهتم بتتبع المسار الذي يأخذه المترجم إبان اتّخاذة للقرارات المتعلقة بالترجمة التي هو بصدد³.

(14) توري و الدراسات الترجمية الوصفية:

يعتبر "جدعون توري" من أكثر الباحثين تأثيرا في مجال الدراسات الترجمية خلال العقدين الماضيين، فقد ساهم بقسط وافر في تطوير الأبحاث الخاصة بـ "هومز" فيما يتعلق بالدراسات الترجمية الوصفية، و تتمثل أهمية الإضافة التي قام بها توري في السعي إلى تقريب الدراسات الترجمية من العلوم

¹- ينظر. د. محمد. ع. المرجع السابق، ص.16

²- ينظر. د. محمد. ع. المرجع السابق، ص.17

³- ينظر. د. محمد. ع. المرجع السابق، ص.16.

التجريبية، و ذلك بإنشاء فرع وصفي منهجي، و يتجلى هذا الأمر بوضوح في الكتاب الذي أصدره عام 1995 "دراسات الترجمة الوصفية و ما بعدها"

"Descriptive Translation Studies and Beyond"، و الذي

يعتبر بحق علامة فارقة في حقل الدراسات الترجمية.

من المؤكّد أنّ توري قد تأثر بشكل كبير بأبحاثه المشتركة رفقة المنظر إيتامار إيفين- زوهار Itamar Even- Zohar حيث كانا السّباقيين إلى رصد "فكرة تعدّد النّظم الأدبية" "The Literary Polysystem" و المتمثلة في: "أنّ الآداب المختلفة والأجناس الأدبية المختلفة، بما في ذلك الأعمال غير المترجمة و الأعمال المترجمة، تتنافس فيما بينها على سيادة السّاحة الأدبية"¹

يحاول "توري" في الكتاب المذكور إنشاء منهج عام للبحث في المجال الترجمي، عوض الدّراسات الفردية التي أثبتت محدودية نجاعتها إذ يقول: "إنّنا لا نفتقر إلى المحاولات الفردية التي تمثّل ثماراً لطاقة الحدس الفدّة، و تقدم نظرات عميقة بديعة (إذ يتوافر ذلك في كثير من الدّراسات الحالية) و لكن نحتاج إلى فرع منهجي، تكون نقطة افتراضات واضحة، و بحيث يكون مسلّحاً بالمنهج العلمي و طرائق البحث العلمي و بحيث يتميز بالنّص على ذلك كلّ صراحة و تكون له مبرّراته الكافية داخل إطارات التّرجمة نفسها، و لا يستطيع إلّا فرض كهذا أن يضمن إمكان اختبار و مقارنة نتائج الدراسات الفردية فيما بين الدّارسين، و بحيث يمكن تكرار إجراء أمثال هذه الدّراسات."²

إنّ المتأمل لهذه العبارة يلحظ بوضوح مسعى توري المتمثل في جعل الدراسات الترجمية تتّسم بأكبر قدر من الدّقة ، و ذلك بإحداث توافق بين النتائج

¹ - د . محمد . ع . المرجع السّابق، ص. 23.

² - د . محمد . ع . المرجع السّابق، ص. 227.

الخاصة بالدراسات الترجميّة المختلفة وفقا لإطار معيّن، و بغية الوصول لهذا المسعى يقترح توري منهاجا علميا متعلّقا بالترجمة يتكوّن من ثلاث مراحل تتضمّن وصف العمل المترجم ناهيك عن الدور الخاص بالنظام الثقافي الاجتماعي¹

و على هذا تنبني النظرية الخاصة بتوري: القيام بدراسة العمل المترجم و مقارنته مع الأعمال المترجمة الأخرى المشابهة لها، فضلا عن الاهتمام بالتأثير الذي تمارسه الثقافة على الفعل الترجمي، أمّا المراحل المذكورة آنفا فهي كالتالي: "أما المرحلة الأولى فهي وضع النص في إطار نظام الثقافة المستهدفة...، و المرحلة الثانية هي مقارنة النص المصدر بالنص المستهدف لتحديد التغييرات و محاولة إصدار أحكام عامّة على مفهوم الترجمة وأمّا المرحلة الأخيرة فهي استنباط ما يُستفاد من ذلك للاهتمام به في الترجمة في المستقبل"².

إذن يعتبر العمل المترجم المُقارن و المدروس في إطار ثقافي معيّن فضلا عن القرارات التي اتّخذها المترجم و النّتائج المستنبطة من ذلك العمل بالخصوص، المراحل المكوّنة للمنهج العلمي المتعلّق بالترجمة وفقا لتوري.

و فضلا عن ذلك فمن الإضافات الهامّة التي ركّز عليها توري في الكتاب المذكور سابقا مفهوم "المسلك الخاص بالترجمة" "translation behaviour"

و المتكون من: "من عدّة اتجاهات تحدّدها القرارات التي يتخذها المترجم وفقا لمعايير اجتماعية و ثقافيّة و على الدّارس إذن أن يستنبط تلك المعايير التي حدّدت مسلك الترجمة ووضع الافتراضات التي يمكن اختبار مدى

¹- ينظر.د. محمد. ع. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
²- ينظر.د. محمد. ع. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

صحتها في الدراسات الوصفية بعد ذلك"¹، و لعلّ أهمّ المصطلحات الواردة في هذه العبارة و التي لن نبالغ إن قلنا بأنّها تنبني عليها تتمثّل في "المعايير" و التي يهتم بها توري أيما اهتمام، حيث أنّه يعرفها كالتّالي: "تتمثّل المعايير في ترجمة قيم أو أفكار عامّة يشترك فيما مجتمع من المجتمعات أي قيما يتعلّق بما هو صواب و ما هو خطأ، أو ما هو كاف أو قاصر إلى تعليمات الأداء المناسبة لكلّ حالة، و التي لا تسري إلّا في هذه الحالة"²، و بهذا تتّضح أهميّة العلاقة الموجودة بين العمل المترجم و الإطار الثقافي الذي تمّ فيه، إذ كما سبق و ذكرنا توجد علاقة وطيدة بين المجتمع و الثقافة و هذا ما يعود ليؤكدّ عليه توري فيما يتعلّق بالمعايير.

و ينبغي التّنويه بأنّ توري قد قسمّ المعايير إلى أنواع ثلاثة فأولها

المعايير المبدئية initial norms " و هي التي تشير إلى الاختيارات العامّة التي يعمد إليها المترجم في الترجمة، فإمّا أنّه يقبل معايير الثقافة و اللغة المصدر فيخرج ترجمة كافية أو يقبل معايير و ثقافة اللغة المستهدفة فيخرج ترجمة مقبولة"³

و لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اختيار المترجم لمعايير ثقافة ما، سواء كانت تتعلّق باللغة المصدر أم اللغة المستهدفة يخضع لعدّة عوامل على غرار شخصية المترجم و الظروف المحيطة به ناهيك عن طبيعة العمل المترجم، أمّا النّوع الثاني من المعايير فيتمثّل في المعايير التمهيدية Preliminary norms

و هي: "بمعنى اختيار نصوص بعينها للترجمة في زمن معين و ثقافة معينة، و تحدد ايضاً ما يسميه بدرجة المباشرة في الترجمة، بمعنى الترجمة عن

¹- د. محمد. ع. المرجع السابق، ص.ص. 227. 228.

²- د. محمد. ع. المرجع السابق، ص. 229.

³- د. محمد. ع. المرجع السابق، ص.ص. 229. 230.

لغة وسيطة...و مدى تقبّل الثقافة المستهدفة لذلك و انواع اللغات الوسيطة و ما إلى ذلك"¹، و بهذا يمكن القول بأنّ هذا النمط من المعايير سابق لعملية الترجمة، بحيث أنّه يتعلّق بالأسباب التي دفعت المترجم لاختيار "النص"

بحد ذاته دون غيره، فضلا عن مدى إمكانية وجود لغة وسيطة بين اللّغة الأصل و اللّغة المستهدفة.

أمّا النّوع الأخير من المعايير فيتمثّل في المعايير العملية Operational Norms: "و هي الخاصّة بصورة تقديم النص المستهدف و المادّة اللغوية التي يتكوّن منها...و هو لذلك يصف المعايير التي تتحكّم في ذلك بأنّها

معايير إطارية Matricial norms فالمترجم قد يقرّر حذف فقرة أو عبارة او كلمة من النص المترجم و قد يقرّر إضافة فقرة أو حواش للترجمة، ممّا يحدّد صورة تقديم النصّ المستهدف آخر الأمر و هذه المعايير هي القسم الفرعي الأوّل من المعايير العملية، أمّا القسم الفرعي الثاني فهو ما يسمّيه

Textual-linguistic norm المعايير النصية اللغوية و هي التي تحدّد اختيار المترجم للمادّة اللغوية على تنوّعها و ثرائها"²

¹- د. محمد. ع. المرجع السابق، ص. 230
²- د. محمد. ع. المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

الفصل التطبيقي

تمهيد:

يجدر قبل البدء بالفصل التطبيقي أن نوضّح بعض المفاهيم و نُضيف بعض المعطيات الكفيلة بجعل البحث أكثر دقة، كما أنّها ستُساهم في وضعه في إطار منهجي واضح يُسهّل على القارئ تتبّع مساره وفهم محتواه ، وقد ذكرنا بعض هذه المفاهيم و المعطيات في الفصلين السابقين، إلّا أنّنا فضلنا التطرّق إليها في هذا الفصل أيضا لشِدّة ارتباطها به من جهة و لأهمّيّتها من جهة أخرى و إدراكا منّا بأنّنا في الفصل التطبيقي فإنّنا سنسعى إلى الاختصار قدر الإمكان.

يهدف البحث إلى تحليل الصعوبات التي واجهها المُترجم أثناء ترجمته للاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها، من جهة أخرى، و الحلول التي طبّقها لتذليل تلك الصعوبات، و بهذا فإنّ الإطار العام للبحث يتمثّل في الترجمة القانونيّة و بصفة أخص في الترجمة في ما يتعلّق بالميدان القانوني التجاري، و بالتالي فمن الأهميّة بمكان التأكيد على وجود إرادة سياسيّة عند الطّرفين في جعل الترجمة جزءا هامّا من تحرير النصوص القانونيّة سواء تعلّق الأمر بالقوانين الداخليّة فيها، أم بتلك التي تربطها بالأطراف الأخرى، فمعظم القوانين في الجزائر إن لم نقل كلّها نجدها في اللّغتين العربية و الفرنسيّة، أمّا في المجموعة فتعدّد اللّغات بها أدّى إلى تبني الترجمة كحجر الأساس في تحرير قوانينها.

و بهذا فإنّ المدوّنّة تتمثّل في جزء من اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، الذي وقّعه كلّ من الجزائر و المجموعة الأوروبية في 2001/12/19 ببروكسل، حيث و بعد سلسلة من المفاوضات تمّ التوقيع على الاتفاق النهائي في

2002/04/22 و الذي دخل حيز التنفيذ في 2005/09/04 ، إذ يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين، مع الإشارة إلى أن الجزائر بصدد مراجعة العديد من بنود هذا الاتفاق و ذلك بسبب نتائجها التي لم تكن في معظمها في صالح الاقتصاد الوطني.

و لابدّ من التذكير بأننا اعتمدنا على المقاربة التداوليّة في التعامل مع هذا البحث، ذلك لأنّها تهتم بالعناصر اللسانية و غير اللسانية في آن، فضلا عن الطابع الإلزامي بوصفه سمة تداوليّة في معظم النصوص القانونيّة بما فيها المدوّنة موضوع البحث، ناهيك على أنّ الغموض و الإبهام بوصفهما يدخلان في إطار المقاربة التداوليّة، فضلا عن كونهما من أكبر الصعوبات التي تواجه المترجم القانوني، فكل هذه العوامل جعلتنا نعتمد على المقاربة المذكورة في هذا البحث.

كما أنّنا استعنا بنظريّة الباحث توري في تحليل النصّ الأصل و ترجمته و ذلك لأسباب عدّة لعلّ أهمّها، كون الباحث من أهم المنظرين تأثيرا في نظريّة الترجمة خلال العقدين الأخيرين، و بهذا فهي جديدة نسبيا، فضلا عن أنّ نظريّته من أقرب النظريّات إلى المنهج العلمي التجريبي، بل يُمكن القول بأنّ أهم أهدافها تتمثّل في تقريب نظريّة الترجمة من المنهج العلمي ككل، ناهيك عن أنّها تركز على إيجاد الصّعوبات التي يصادفها المترجم أثناء ترجمته و الحلول التي اعتمد عليها في مواجهة تلك الصّعوبات، و هو الأساس الذي ينبني عليه بحثنا، و في الأخير فإنّها تسمح بتحديد ما إذا كان المترجم اعتمد على معايير و ثقافة اللغة الأصل أم تلك الخاصّة باللغة المستهدفة.

أمّا فيما يتعلّق باعتمادنا على الأسلوبية المقارنة، فلكونها تضع المفاهيم الواضحة التي تسمح لنا بتحديد الأساليب و بالتّالي الحلول التي اعتمد عليها المترجم في حل الصعوبات التي اعترضت سبيله.

و لا بأس من التذكير بأننا انطلقنا في الفصل الأوّل بذكر أهمّ الصّعوبات التي يواجهها المترجم القانوني عادة، و لا بدّ من الإشارة بأننا لم نخط بها كلّها ، حيث إنّنا عملنا في إطار المصادر العلميّة التي في حوزتنا، و سنحاول إيجاد هذه الصعوبات إن أمكن في المدوّنة موضوع البحث مع التّطرّق إليها بالتعليق، حيث سنتعرّض للنّص الأصل و ترجمته بالمقارنة و التحليل جزءا بجزء في إطار تقابلي، و ذلك بتقسيمه و ترجمته إلى وحدات تُرجميّة.

و لا مناص من الإشارة إلى أنّنا مع بداية العمل التطبيقي على المدوّنة لا نعلم أيّ من النّصين هو الأصل، و أيّ منهما هو التّرجمة، حيث تبيّن لنا بما لا يدع مجالا للشك بأنّ النّص الفرنسي هو الأصل، في حين أنّ النّص العربي هو التّرجمة، و في الأخير لا بأس من التّطرّق إلى الصّعوبة التي واجهتنا في تحديد ما إذا كانت التّرجمة مائلة إلى معايير و ثقافة اللّغة الأصل أم إلى تلك المتعلّقة بالّلغة المستهدفة، عندما نتعامل مع فقرة تحتوي أساليب التّرجمة المباشرة و التّرجمة غير المباشرة في آن.

التحليل

Article 1

1. Il est établi une association entre la Communauté et ses Etats membres, d'une part, et l'Algérie, d'autre part.

المادة 1

1. تُقام شراكة بين المجموعة و دولها الأعضاء من جهة، و الجزائر من جهة أخرى.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الترجمة الحرفية	كافية

عند دراسة هذه الفقرة يتّضح لنا أنّ المترجم استعمل الترجمة الحرفية، فعلى سبيل المثال فقد حافظ على صيغة المبني للمجهول في: "تُقام" حيث في النص الفرنسي الفعل:

Il est établi

كما أنّنا نلاحظ توازيا في الكلمات بين النصين، حيث لكل كلمة مقابلها الواضح.

2. Le présent accord a pour objectifs de :

- fournir un cadre approprié au dialogue politique entre les parties afin de permettre le renforcement de leurs relations et de leur coopération dans tous les domaines qu'elles estimeront pertinents ;

تتمثل أهداف هذا الاتفاق فيما يلي:

توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما

و تعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة؛

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض	الترجمة الحرفية	كافية
و الثقافية	و التطويع	

يعتمد المترجم كذلك في معظم هذه الفقرة الفرعية على الترجمة الحرفية، غير أنّ ما يهّمنا هو استعماله لأسلوب التطويع عند ترجمته للعبارة الفرنسية:

entre les parties

ب: الطرفان حيث أنها بالعربية تدلّ على طرفين اثنين و حسب أمّا في النص الفرنسي فعلى طرفين أو أكثر، رغم أنّ سياق الفقرة في النص الفرنسي يدلّ على طرفين اثنين و حسب إلّا أنّ محرّر النص الأصلي لم يستعمل عبارة:

Les deux parties

حيث أنّ المترجم أراد رفع الالتباس المُمكن وقوعه إذا ما ترجم العبارة المذكورة ب: الأطراف، و رغم توضيح المترجم للمعنى إلا أننا نُنوّه بحُسن استعماله لخصائص اللّغة العربيّة.

- **développer** les échanges, assurer l'essor de relations économiques et sociales équilibrées entre les parties, et fixer les conditions de la libéralisation progressive des échanges de biens, de services et de capitaux ;

توسيع التبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين و تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصّة بالسّلع و الخدمات و رؤوس الأموال؛

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و الثقافية	الترجمة الحرفيّة	مقبولة
	و الإبدال و التطويع	

يمكن اعتبار هذه الفقرة ترجمة حرفيّة للفقرة الفرعيّة في النّص الأصل في مجملها مع إضافته لكلمة: الخاصّة في نهاية الفقرة، إلا إذا استثنينا إبدال الفعل الفرنسي:

Développer

بالمصدر العربي: توسيع، كما اعتمد أيضا على أسلوب التّطويع في ترجمته للعبارة الفرنسية :

entre les parties

ب: الطّرفين

مع الإشارة إلى اعتماد المترجم على واو العطف كمُقابل للفواصل الموجودة في النص الفرنسي، إذ من المعلوم أنّ اللغة العربيّة تُحبّذ استعمال الواو على هذا النّحو.

- **favoriser les échanges humains, notamment dans le cadre des procédures administratives ;**

- **encourager l'intégration maghrébine en favorisant les échanges et la coopération au sein de l'ensemble maghrébin et entre celui-ci et la Communauté européenne et ses Etats membres ;**

- **تشجيع التّبادلات البشريّة لا سيّما في إطار المبادلات الإداريّة؛**

- **تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات و التعاون داخل المجموعة المغاربية و بين هذه الأخيرة و المجموعات الأوروبية و الدّول الأعضاء فيها؛**

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
القواميس	الإبدال	كافية
	والترجمة الحرفية	

اعتمد المترجم على أسلوب الإبدال في الكلمات:

Favoriser, encourager

حيث أبدل هذين الفعلين بالمصدر : تشجيع، إلا أنّ المترجم لا يزال يفضل استعمال الترجمة الحرفية كما نلاحظه بوضوح في:

membres ;...l'intégration

حيث نقلها إلى العربية: الاندماج...الأعضاء، غير أنّ ما شدّ انتباهنا نقطتان أولاهما : إفراط المترجم في الاعتماد على كلمة تشجيع حيث استعملها في مناسبات ثلاث و ذلك في سطرين و حسب، وذلك لترجمة الكلمات الفرنسية

Favoriser, encourager, en favorisant.

على التوالي، حيث نحسب أنّه كان في مقدوره استعمال: "تنشيط و تحفيز"، إذ أنّنا نظن أنّها لا تُخلّ بالمعنى، و ثانيهما: ورود كلمة: "مجموعات" كمقابل للكلمة:

Communauté

حيث لا وجود بتاتا لمعنى الجمع في هذه الفقرة ممّا يشكل تغييرا في المعنى، و هو أمر غير مقبول تماما، حيث كان من الأفضل ترجمتها ب:

المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها.

- promouvoir la coopération dans les domaines économique, social, culturel et financier.

ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد و الاجتماع و المالية

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الإبدال	مقبولة

اعتمد المترجم على الإبدال في هذه الفقرة حيث أنه أبدل الصفات:

Economique, sociale, culturel et financier.

في اللغة الفرنسية بالمصادر العربيّة: الاقتصاد و الاجتماع و الثقافة
و المالية.

Article 2

Le respect des principes démocratiques et des droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'homme, inspire les politiques internes et internationales des parties et constitue un élément essentiel du présent accord.

المادة:2

يعد احترام المبادئ الديمقراطية و الحقوق الأساسية للإنسان كما هو مبين في الاعلان الدولي لحقوق الإنسان، مصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية و الدولية كما يشكّل عنصراً أساسياً لهذا الاتفاق.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
ثقافية	الترجمة الحرفية	مقبولة
و الغموض	و التطويع	

استخدم المترجم في معظم المادّة الثّانية الترجمة الحرفيّة باستثناء التطويع الذي اعتمد عليه في ترجمته للفعل الفرنسي:

Inspire

حيث نقله إلى العربيّة ب:مصدر إلهام، و ذلك لأنّ طبيعة اللّغة العربيّة تفرض عليه استعمال هذه العبارة، إذ أنّ ترجمته للفعل الفرنسي المذكور ب:يلهم من شأنها أن تغيّر من تركيب الفقرة الفرعية بشكل كلي ممّا يؤدّي إلى تغيير في المعنى، و في الأخير استعمل أيضا أسلوب التّطويع في ترجمته للعبارة الفرنسيّة:

entre les parties

ب: الطّرفين.

TITRE I

DIALOGUE POLITIQUE

Article 3

1. Un dialogue politique et de sécurité régulier est instauré entre les parties. Il permet d'établir entre les partenaires des liens durables de solidarité qui contribueront à la prospérité, à la stabilité et à la sécurité de la région méditerranéenne et développeront un climat de compréhension et de tolérance entre cultures.

الباب الأول

الحوار السياسي

المادة 3

يُقام حوار سياسي و أمني منتظم بين الطرفين، و يسمح هذا الأخير بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطة و استقرارها و أمنها و تخلق مناخا من التفاهم و التسامح بين الثقافات.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و الثقافية	الإبدال و الترجمة الحرفية و التطويع	مقبولة

اعتمد المترجم على أسلوبين مختلفين في هذه المادّة، حيث بدء بإبدال المصدر الفرنسي:

De sécurité

بالنّعت العربي: أمني و أخيرا ،استعمل أيضا الترجمة الحرفيّة في بقية
الفقرة مثل:

Développeront un climat de compréhension et de tolérance
entre cultures

حيث نقلها إلى العربية كالتالي: و تخلق مناخا من التفاهم و التسامح بين
الثقافات، كما اعتمد أيضا على أسلوب التّطويع في ترجمته للعبارة الفرنسيّة:

entre les parties

ب: الطّرفين

غير أنّ ما يُثير اهتمامنا هو إضافة المترجم لعبارة: هذا الأخير اعتمادا
منه على أسلوب التطويع، في بداية الفقرة الأولى رغم عدم وجود أيّ داع لذلك،
إذ كان في وسعه ترجمة الفقرة دون تلك العبارة مع عدم الإخلال بالمعنى، و
حسب فهمنا المتواضع فإنّ الفعل: يَسمحُ يعود على الحوار ككل، في حين أنّ
إضافة عبارة هذا الأخير تحتل الدّلالة على الحوار ككل بشقّيه السّياسة و
الأمني، كما تحتل الدّلالة على الشّقّ الأمنيّ فحسب، و بهذا فرغبة المترجم في
توضيح المعنى أدّت إلى جعله أكثر غموضا، و كان من الأفضل عدم إضافة
العبارة المذكورة و لهذا نقترح هذه الترجمة: يُقام حوار سياسي و أمني منتظم
بين الطرفين، و ممّا يسمح بإنشاء...الثقافات.

**2. Le dialogue et la coopération politiques sont
destinés notamment à :**

a) faciliter le rapprochement des parties par le développement d'une meilleure compréhension réciproque et par une concertation régulière sur les questions internationales présentant un intérêt mutuel ;

يهدف الحوار و التعاون السياسيين لا سيما إلى :

أ . تسهيل تقريب الطرفين من خلال تطوير تفاهم متبادل أحسن و إجراء مشاور منتظم حول المسائل الدوليّة ذات الاهتمام المشترك.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الثقافية و الغموض	النحت و التطويع	كافية

استهلّ المترجم الفقرة الفرعية بأسلوب النحت التركيبي في: تطوير تفاهم متبادل أحسن، حيث أنه يبدو تعبيراً غريباً في اللغة العربية، و نحسب أنه كان من الأفضل لو ترجمه ب: تطوير التفاهم المتبادل و تحسينه، وهو ما يُبرز

تأثيره بلغة النصّ الأصل، كما أننا نحسب بأنه من الأفضل لو استعمل المترجم كلمة: تقارب بدلاً من: تقريب، لأنها أنسب للسياق، أمّا التطويع فقد اعتمد عليه المترجم في عبارة ذات الاهتمام المشترك كمقابل للعبارة الفرنسية:

présentant un intérêt mutuel

وحيث أنه استغنى عن الكلمة الفرنسية:

présentant

و ترجمها وفقاً لعبقرية اللغة العربية، حيث قد أضفى بذلك لمسة جعلت من الفقرة الفرعية أكثر سلاسة.

b) permettre à chaque partie de prendre en considération la position et les intérêts de l'autre partie ;

ب. السّماح لكل طرف بأن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر؛

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الإبدال و التّكافؤ	مقبولة

قام المترجم بإبدال الفعل الفرنسي:

Permettre

بالمصدر العربي: السّماح، أمّا أسلوب التّكافؤ فنجدّه بين العبارة

Prendre en considération

و نظيرتها العربية: بأن يأخذ بعين الاعتبار.

c) œuvrer à la consolidation de la sécurité et de la stabilité dans la région euro-méditerranéenne ;

ج. العمل على دعم الأمن و الاستقرار في المنطقة الأوروبية المتوسطة؛

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الإبدال	كافية
	و الترجمة الحرفية	

استعمل المترجم أسلوب الإبدال في ترجمته للفعل الفرنسي:

Œuvrer

إلى العربية بالمصدر: العمل

كما اعتمد المترجم كذلك في بقية الفقرة الفرعية على الترجمة الحرفية،
إلا أننا نشير إليه أنه استعمل المصطلح: "الأوروبية المتوسطة" و نشير أنّ
المصطلح الآخر "الأورو متوسطة متداول و معمول به أيضا."

d) permettre la mise au point d'initiatives communes.

د. السّماح بإعداد مبادرات مشتركة

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التطويع	مقبولة

استخدم المترجم أسلوب التطويع و ذلك بنقله لمعنى الفعل:

La mise en point

بالمقابل العربي: إعداد

ممّا يسمح إبراز عبقرية اللغة العربيّة و استعمال مواردها غير المحدودة دون الإخلال بالمعنى.

Article 4

Le dialogue politique porte sur tous les sujets présentant un intérêt commun pour les parties et, plus particulièrement, sur les conditions propres à garantir la paix, la sécurité et développement régional en appuyant les efforts de coopération.

المادة 4

يتعلّق الحوار السّياسي بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للطرفين لا سيّما الظروف التي من شأنها ضمان السّلم و الأمن و التّنمية الإقليميّة مع مساندة جهود التّعاون.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض	التطويع والترجمة	مقبولة
و الاختلافات الثقافية	الحرفية	

اعتمد المترجم على التطويع في عبارة: ذات الاهتمام المشترك، حيث أنّه لم يتقيّد بطبيعة اللّغة المصدر و عبارتها:

présentant un intérêt commun

ولم يستعمل مقابلاً للكلمة الفرنسية:

Présentant

غير أنه في مجمل المادة استعمل الترجمة الحرفية، مع الإشارة إلى أنه كان من الأفضل الاعتماد على الكلمة: تدعيم بدل: مساندة في نهاية الفقرة لتكون كالتالي: تدعيم جهود التعاون.

كما استعمل أسلوب التطويع عند ترجمته للفقرة الفرنسية:

Les parties

بالطرفين حيث أنها بالعربية تدلّ على طرفين اثنين و حسب أمّا في النص الفرنسي فعلى طرفين أو أكثر، رغم أنّ سياق الفقرة في النص الفرنسي يدلّ على طرفين اثنين و حسب إلا أنّ محرّر النص الأصلي لم يستعمل عبارة

Les deux parties

إلا أنّ إكراهات اللغة العربية أجبرته على الترجمة بهذه الطريقة

Article 5

Le dialogue politique sera établi, à échéances régulières et chaque fois que nécessaire, notamment :

a) au niveau ministériel, principalement dans le cadre du Conseil d'association ;

b) au niveau des hauts fonctionnaires représentant l'Algérie, d'une part et la Présidence du Conseil et la Commission, d'autre part;

المادة: 05

يتم إجراء الحوار السياسي في آجال منتظمة و كلما اقتضت الحاجة، لا سيما:

- أ. على المستوى الوزاري، خاصة في إطار مجلس الشراكة؛
- ب. على مستوى الموظفين السامين الذين يمثلون الجزائر من جهة، و رئاسة المجلس من جهة أخرى؛

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الترجمة الحرفية	كافية

من السهولة بمكان ملاحظة الترجمة الحرفية بوضوح في هذه الفقرات الفرعية ، و كمثال على ذلك فإن المترجم حافظ على صيغة المبني للمجهول في عبارة:

Sera établi

و ترجمها ب: " يتم إجراء " وهي ترجمة حرفية محمودة في هذا السياق.

c) à travers la pleine utilisation des voies diplomatiques et, notamment les briefings réguliers, les consultations à

l'occasion de réunions internationales et les contacts entre représentants diplomatiques dans des pays tiers

ج. من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية لاسيما جلسات العمل المنتظمة و المشاورات بمناسبة الاجتماعات الدولية و الاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين في بلدان أخرى.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و الغموض	التكافؤ و الترجمة الحرفية	كافية

استعمل المترجم أسلوب التكافؤ في نقل المصطلح:

Briefing réguliers

حيث أنه نقله إلى العربية بالاعتماد على المصطلح: جلسات العمل المنتظمة، مع الإشارة إلى أن المصطلح الوارد في النص الأصل مزيج من اللغتين الإنجليزية و الفرنسية، مما يوضح بأن تأثير اللغة الإنجليزية على اللغة الفرنسية يشمل حتى النصوص القانونية ، و بالإضافة إلى هذا فإننا نحسب أن استعمال : خلال أو أثناء في عبارة: المشاورات بمناسبة الاجتماعات الدولية، يجعل الفقرة الفرعية أكثر ميلا لجمالية اللغة العربية، أما ما تبقى من المادة فقد اعتمد المترجم بشكل كلي على الترجمة الحرفية.

d) en cas de besoin, à travers toute autre modalité susceptible de contribuer à l'intensification et à l'efficacité de ce dialogue

د. في حالة الضرورة، بأيّة طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكتيف هذا الحوار و تفعيله.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
القواميس	الترجمة الحرفية	كافية

أملت تركيبة الفقرة الفرعية على المترجم الحفاظ عليها في اللغة العربية أيضاً، ناهيك عن الاعتماد الواضح على الترجمة الحرفية، إلا أننا نعتقد بأنّ المقابل الأفضل للكلمة:

Intensification

هو: " تعزيز " بدلا من "تكتيف"، حيث أنّ تكتيف هو المقابل الأوّل الموجود في القاموس العام للمصدر الفرنسي:

Intensification

في حين أنّ المقابل الذي أورده المترجم يبدو غير ملائم للمجال القانوني، و بهذا فإنّ اعتماد المترجم على القاموس دون الأخذ بعين الاعتبار أثر بشكل مباشر على جودة ترجمته في هذه الفقرة.

TITRE II

LIBRE CIRCULATION DES MARCHANDISES

Article 6

La Communauté et l'Algérie établissent progressivement une zone de libre-échange pendant une période de transition de douze années au maximum

الباب الثاني

التنقل الحر للسلع

المادة 6

تقوم المجموعة و الجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
عدم تطابق الحقائق	الترجمة الحرفية	مقبولة
	و التكافؤ	

استهل المترجم المادة السادسة بالترجمة الحرفية، إلا أنه أستعمل التكافؤ لترجمة الفقرة الفرنسية:

Période de transition

حيث أنه نقلها إلى العربية ب: فترة انتقالية، كما أنه قد اعتمد على التكافؤ في نقله للمصطلح الفرنسي:

Zone de libre échange

حيث نقلها إلى العربية بالمكافئ: منطقة التبادل الحر، حيث أن المترجم يتعامل مع واقع جديد غير موجود في القانون التجاري الجزائري.

À compter de la date d'entrée en vigueur du présent accord

اعتباراً من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيث التنفيذ.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التكافؤ	مقبولة

اعتمد المترجم على أسلوب التكافؤ الموجود بين العبارتين الاصطلاحيتين:

Entrée en vigueur

و دخول الاتفاق حيّز التنفيذ في هذه العبارة.

selon les modalités indiquées ci-après et en conformité avec les dispositions de l'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994 et des autres accords multilatéraux sur le commerce de marchandises

annexés à l'accord instituant l'Organisation mondiale du commerce (OMC), dénommés ci-après « GATT ».

حسب الكيفيات المشار إليها أدناه و طبقاً لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994 و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حوا تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة، المشار إليها أدناه بـ "الجات".

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
عدم تطابق الحقائق	الترجمة الحرفية و الاقتراض و الإبدال	كافية

من الجلي تركيز المترجم على الترجمة الحرفية في هذه المادة أيضا ،حيث أنّ المقارن بين النصين تُبرزُ هذا الامر بوضوح غير أنّ ما يثير الاهتمام هو كيفية تعامله مع مُصطلحات تُعبّرُ عن حقائق غير موجودة في القانون التجاري الجزائري، حيث استعمل أسلوب الاقتراض للاختصار : "الجات" و ذلك بعد ترجمة مكافئه، غير أنّه اكتفى بكتابة: "منظمة التجارة العالمية" دون اقتراض اختصاره اعتمادا منه على أسلوب الإبدال، و هو ما يطرحُ مسألة تعامل المترجم بنفس الشكل مع نفس الصعوبات من عدمها.

CHAPITRE I

PRODUITS INDUSTRIELS

Article 7

Les dispositions du présent chapitre s'appliquent aux produits originaires de la Communauté et de l'Algérie relevant des chapitres 25 à 97 de la nomenclature combinée et du tarif douanier algérien, à l'exception des produits énumérés à l'annexe 1.

الفصل الأول

المنتجات الصناعية

المادة 7

تسرى أحكام هذا الاتفاق على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة و الجزائر و التابعة للفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة و التعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في المادة 1.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	النحت و الترجمة الحرفية	كافية

اعتمد المترجم على النحت التعبيري في نقله للمصطلح الفرنسي

Produits originaires

إلى العربيّة ب: "المنتجات التي يكون منشؤها" حيث أنّ هذا التركيب غريب في اللغة العربيّة، ممّا يُبرز الصّعوبة التي واجهها المترجم في نقل هذا المصطلح، أمّا ما تبقى فقد استعمل المترجم الترجمة الحرفيّة و كمثال على ذلك فمن كلمة annexe إلى relevant1:

كلّها ترجمة حرفيّة، غير أنّ المُثير للاهتمام في هذه المادّة هو ترجمة الكلمة الفرنسيّة:

Chapitre

إلى العربيّة ب: الاتفاق، رغم ترجمته لهذه الكلمة الموجودة في عنوان المادّة نفسها ب: الفصل، و هنا تُطرَح مسألة مُراجعة التّرجمة و التّدقيق اللّغوي لها.

Article 8

Les produits originaires de l'Algérie sont admis à l'importation dans la Communauté en exemption de droits de douane et taxes d'effet équivalent .

المادة 8

تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل.

نوع الصعوبة	أسلوب التّرجمة	علاقة الترجمة
مصطلحيّة و ثقافية	التطويع والنحت و التكافؤ	مقبولة

اعتمد المترجم على التّطويع في نقله لعبارة الفرنسية:

Sont admis à l'importation

حيث نَقَلَهَا إلى العربيّة بالفعل: تُسْتَوْرَد بصيغة المَبْنِي للمجهول، و بهذا فقد قام المترجم بتسليط الواقع اللّساني بطريقة مختلفة عن لغة النّص الأصل، بل بالاعتماد على عبقرية اللغة العربيّة.

كما استعمل المترجم النّحت التركيبي في نقله للمصطلح الفرنسي:

Produits originaires de l'Algérie

غير أنّه في هذه المادة لم يستخدم المصطلح: "التي يكون منشؤها" بل اعتمد على مصطلح آخر يتمثّل في: ذات المنشأ الجزائري و نحن نقترح ترجمتها كالتالي: جزائرية المنشأ

و في سياق متصل استخدم المترجم التكافؤ في:

Droits de douane et taxes d'effet équivalent

حيث أنّ مكافئاتها بالعربيّة: الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل، وهُنا يبرز الدور الهام للقواميس المُتخصّصة في الترجمة القانونيّة.

Article 9

1. Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires de la Communauté dont la liste figure à l'annexe 2 sont supprimés dès l'entrée en vigueur de l'accord.

المادة 9

1. فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر و التي ترد قائمتها في الملحق 2.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	الترجمة الحرفية و التكافؤ	كافية
	و النّحت	

رغم أنّ المترجم غيّر تركيب الفقرة حيث أنّه بدأ النصّ العربي بآخر فقرة في النصّ الفرنسي إلّا أنّه استعمل الترجمة الحرفيّة أيضا حيث من السّهولة بمكان تتبّع التّوازي بين الكلمات في كل من النصّ الأصل و المترجم، ناهيك عن أنّه حافظ على صيغة المبني للمجهول:

Sont supprimés

و ترجمها بعبارة: يتمّ إلغاء.

كما اعتمد المترجم على أسلوب التّكافؤ في نقله للعبارة التالية و التي تحتوي مصطلحين قانونيين خاصين بالمجال التجاري:

Les droits de douane et taxes d'effet équivalent

حيث نقلهما إلى العربية بالاعتماد على مكافئيهما: الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل، فضلا عن النّحت التّعبيري في نقله للمصطلح الفرنسي:

Originaires de la Communauté

حيث ترجمه إلى العربية ب: التي يكون منشؤها المجموعة، و بالإضافة إلى هذا فإننا نلاحظ خطأ في رِقْن النّقْطة عند نهاية المادّة حيثُ كُتِبَتْ قبل الرّقْم كالتّالي: 2. ، ممّا يدفعنا للتّساؤل عن الجِدِّيّة التي تمّ التّعاملُ بها في مراجعة التّرجمة و تنقيحها.

2. Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires de la Communauté dont la liste figure à l'annexe 3 sont éliminés progressivement selon le calendrier suivant :

يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر و التي ترد قائمتها في الملحق 3، حسب الرزنامة التالية:

نوع الصعوبة	أسلوب التّرجمة	علاقة التّرجمة
مصطلحية	الترجمة الحرفية و التكافؤ	مقبولة
	و النّحت	

تشبه هذه الفقرة كثيرا سابقتها ما عدا في آخرها، و قد اعتمد المترجم أيضا على التّرجمة الحرفيّة في نقله للفعل الفرنسي:

Sont éliminés

بالفعل العربي: يتم إلغاء، مع المحافظة على صيغة المبني للمجهول غير أن ما يهَمُّنا في هذه الفقرة هو أن مُحرِّر النص الفرنسي استعمل فعلين مختلفتين للدلالة على المعنى نفسه في فقرتين مُتتاليتين و هما:

Sont supprimés

في الفقرة الأولى و في الثانية:

Sont éliminés

بينما فضّل المترجم نقل كليهما إلى العربية ب: يتمّ إلغاء، فضلا عن النّحت في عبارة: يكون منشؤها المجموعة و التي سبق و أن تطرّقنا إليها.
و في الأخير اعتمد المترجم على أسلوب التّكافؤ في ترجمته للمصطلحين التاليين:

Les droits de douane et taxes d'effet équivalent

حيث نقلهما إلى العربية بالاعتماد على مُكافئيهما: الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل.

**Deux ans après l'entrée en vigueur de l'accord,
chaque droit et taxe est ramené à 80% du droit de base ;**

**بعد مُضي سنتين من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق
و كل رسم إلى 80% من الحق القاعدي.**

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الترجمة الحرفية و التطويع كافية		

اعتمد على أسلوب الترجمة الحرفية في نقله للفعل الفرنسي في صيغة المبني للمجهول:

Est ramené

ب: يتم تخفيض، أي أنه حافظ على الصيغة نفسها في النص العربي كما أنه استعمل التطويع في بداية الفقرة العربية حيث أنه أضاف كلمة: مُضي للدلالة على ضرورة انقضاء سنتين لدخول الاتفاق حيز التنفيذ فيما يخص البند المذكور وبهذا فقد وضّح المترجم المعنى لأنه لا وجود لكلمة مضي في فقرة النصّ الأصل فضلاً عن أنّ معنى الفقرة الفرعية يستقيم من دونها.

كما لا بُدّ من الإشارة إلى الاختلاف الموجود في علامات الوقف بين النصين في هذه المادّة، حيث في النصّ الفرنسي نجدُ الفاصلة المنقوطة بين المواد الفرعية، مما يوحي بترابطها و علاقتها الوطيدة، في حين نجدُ النّقطة بين تلك المواد المذكورة في النصّ العربي.

* تمتلك البنود المتبقية نفس التركيبة اللغوية باستثناء الأرقام، فحبّذا عدم معاودة الرجوع إليها حيث يُمكن الرجوع إليها في الملحق.

‘En cas de difficultés graves pour un produit donné

في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتج ما

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التطويع	مقبولة

استخدم المترجم في هذه الفقرة التطويع لنقل معنى النصّ الأصل حيث أنّه أضاف كلمة "ظهور" غير الموجودة في النصّ الأصلي لأنها توحي بحدوث أمر غير متوقّع إذ أنّه يمكن اعتبار إدخال هذه الطّريقة في مجال التطويع التّفسيّري، ممّا جعلنا لا نشعر بأنّ الفقرة مُترجمة.

le calendrier établi en vertu des paragraphes 2 et 3, peut être révisé d'un commun accord par le Comité d'association, étant entendu que le calendrier pour lequel la révision a été demandée ne peut être prolongé pour le produit concerné au-delà de la période maximale de transition visée à l'article 6.

يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر، باتفاق مشترك، في الرزنامة التي تم إعدادها وفق الفقرتين 2 و 3 مع العلم بأنه لا يمكن تمديد الرزنامة التي طلب إعادة النظر فيها، بخصوص المنتج المعني، بحيث يتم تجاوز المدة القصوى للفترة الانتقالية المشار إليها في المادة 6.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	التطويع و الإبدال	مقبولة

لابدّ من الإشارة إلى أنّ المترجم كان مجبراً على تغيير تركيبة الفقرة ككل في النصّ المترجم حيث أنّ ذلك راجع إلى تركيبة النصّ الأصل و ترابط الفقرات فيما بينها حيث أنّ توجّب عليه التّعامل معها بحذر شديد و قد استعمل المترجم أسلوب التّطويع في الفقرة الأولى حيث أنّه استخدم صيغة المبني للمعلوم في عبارة: يمكن للجنة الشراكة ان تعيد النّظر بدل صيغة المبني للمجهول الواردة في النصّ الفرنسي:

peut être révisé... par le Comité d'association

و لا بدّ من الإشارة إلى مسألة الاختلاف الوجود بين المعنى العام و المعنى القانوني حيث إنّ المُقابل الأوّل في المعنى العام للفعل:

Réviser

هو: يراجع

كما لابدّ من ملاحظة استعماله لأسلوب التّطويع في نقله لعبارة: أن تعيد النّظر كمُقابل للعبارة الفرنسية:

peut être révisé

بدلاً من :مراجعة حيث أنّنا نحسب أنّها أحسن من الجانب الجمالي و تؤدّي المعنى بشكل أفضل، كما اعتمد المترجم على أسلوب الإبدال في نقله للفعل الفرنسي في صيغة المبني للمجهول

Etre prolongé

بالمصدر العربي: تمديد

أما في بقية الفقرة فقد اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية مع تغيير في تركيبية الجمل أملت إكراهات النصّ الأصل، كما استعمل أسلوب التطويع أيضا في نقله للعبارة الفرنسية:

période maximale de transition

حيث نقلها إلى العربية ب: المدة القصوى للفترة الانتقالية، حيث أضاف كلمة مُدة لأنّ سياق الفقرة يتطلب ذلك.

Si le Comité d'association n'a pas pris de décision dans les trente jours suivant la notification de la demande de l'Algérie de réviser le calendrier, celui-ci peut, à titre provisoire, suspendre le

calendrier pour une période ne pouvant dépasser une année.

و إذا لم تتخذ اللجنة قرارا خلال الثلاثين يوما التي تلي الإشعار بطلب الجزائر إعادة النظر في الرزنامة، يمكن له و بشكل مؤقت تعليق الرزنامة لفترة لا تتعدى سنة.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض	التطويع	مقبولة
و المصطلحية	والترجمة الحرفية	

نَقَلَ المترجم اعتمادا على أسلوب التّطويع الفعل الفرنسي إلى العربية:

Réviser

بالعبارة التّالية: إعادة النّظر فقد غيّر إذن في تركيبة النّص المترجم غير أنّه في بقيّة الفقرة اعتمد أيضا على التّرجمة الحرفيّة فالجملة العربيّة : و إذا لم تتخذ اللجنة قرارا خلال الثلاثين يوما التي تلي الإشعار بطلب الجزائر:

تكاد تكون مجرّد استبدال للكلمات المذكورة في الجملة الفرنسية

Si le Comité d'association n'a pas pris de décision dans les trente jours suivant la notification de la demande de l'Algérie.

كما تنبغي الإشارة إلى أنّ المترجم نقل الاسم الفرنسي اعتمادا منه على أسلوب التطويع:

Le comité d'association

في هذا الجزء من الفقرة الفرعية ب:اللجنة، مع أنّه سَبَقَ و ترجمها في بداية الفقرة ب: لجنة الشّراكة.

غير أنّ هناك أمرا مثيرا للاهتمام في نهاية الفقرة إذ أنّ كلمة: له غير مفهومة حيث لا يمكن معرفة إلى أيّ كلمة تعود و نحن نحسب بالاستناد الى سياق الكلام أنّها تعود على اللّجنة المكلفة بمراجعة الرّزنامة حيث أنّها كلمة مؤنثة في اللغة العربية غير أنّها ترد بالذكّر في الفرنسيّة و ربّما هذا ما أدّى

إلى هذا الخطأ و بهذا ما فإننا نزن أنه بالتالي ينبغي ترجمتها ب:لها بدلا من له، و لا بأس ان نعود و نتساءل عن وجود مراجعة للترجمة من عدمها.

Pour chaque produit, le droit de base sur lequel les réductions successives prévues aux paragraphes 2 et 3 doivent être opérées, est constitué par le taux visé à l'article 18.

بالنسبة لأي منتج، يتشكل الرسم القاعدي الخاضع للتخفيضات المتتالية المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3، من النسبة المشار إليها في المادة 18.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الطابع الإلزامي	التصرّف	كافية
	والترجمة الحرفيّة.	

بادئ ذي بدء نُشيرُ إلى تردّد المترجم في نقله للمصطلح الفرنسي:

Droit de base

حيث نقله في المواد السابقة ب:الحق القاعدي، في حين نجدُه يعبرُ عنه ب: الرسم القاعدي في هذه الفقرة من المادة التاسعة.

كما نلاحظ بأن المترجم حافظ على تركيبة النص الأصل نفسها ، كما أنه يُبقي على صيغة المبني للمجهول أحيانا و يغيّرُها أحيانا أخرى ففي هذه الفقرة يعتمد على أسلوب التطويع في ترجمة الفعل الفرنسي في صيغة المبني للمجهول:

Est constitué

ب: يتشكّل في صيغة المبني للمعلوم

حيث استخدم صيغة المبني للمعلوم، غير أننا نلاحظ أنه لم ينقل معنى
doivent être Opérées. الفعل:

أنّه لم يرد إطلاقاً في النص المترجم مع ملاحظة المعنى الإلزامي القوي
الذي تحتويه، حيث سبق و أكدنا على أهميّة الطابع الإلزامي للنصوص القانونية
مما يطرح تساؤلاً عن سبب تجاهل المترجم لهذه العبارة، مع الإشارة إلى أنّ
ترجمته للكلمة الفرنسية اعتماداً منه على الترجمة الحرفية: Par

ب: من ، يستثقله القارئ و لا يتناسب و معنى الفقرة، و في الأخير نلاحظ
مرّة أخرى وجود خطأ في ركن النقطة عند نهاية الفقرة الفرعية، حيث وردت
كالتالي: المادة 18.

و بالتالي نقترح هذه الترجمة:

يتشكل الحق القاعدي الخاضع للتخفيضات المتتالية المنصوص عليها في
الفقرتين 2 و 3، و الواجب تطبيقها على أي منتج، وفقاً للنسبة المشار إليها في
المادة 18.

Article 10

**Les dispositions relatives à la suppression des droits
de douane à l'importation s'appliquent également aux
droits de douane à caractère fiscal.**

المادة 10

تطبق أيضا الأحكام المتعلقة بإلغاء الحقوق الجمركية عند الاستيراد على الحقوق الجمركية ذات الطابع الجبائي.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الترجمة الحرفية	كافية

فضّل المترجم بدء الفقرة بفعل، بعكس الأصل الفقرة الفرنسية وما عدا تغيير تركيب الجملة فقد اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية.

Article 11

Des mesures exceptionnelles de durée limitée qui dérogent aux dispositions de l'article 9 peuvent être prises par l'Algérie sous forme de droits de douane majorés ou rétablis.

المادة: 11

يمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة، خلافا لأحكام المادة 9.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التطويع و الإبدال والنحت التعبيري	مقبولة

نلاحظ استعمال المترجم لأسلوب التطويع في ترجمته للفعل الفرنسي:

Peuvent être prises

حيث ترجمه بصيغة المبني للمعلوم في من المضارع بالفعل العربي:
يُمكن أن تتخذ، كما اعتمد على أسلوب الإبدال في ترجمته للفعل الفرنسي:

Dérogent

حيث نقله إلى العربية ب: خلافا

كما أنّ المترجم استعمل النَّحْت التَّعْبِيرِي عند ترجمته لعبارة

Sous forme de

بعبارة: في شكل، إذ أنّنا نحسّ بأنّها فقرة مترجمة و تُبرزُ بوضوح تأثر المترجم بإكراهات اللّغة الأصل، و نحسب أنّه كان من الأفضل ترجمتها بعبارة: تتمثل في، و في الأخير نُشير إلى الخطأ في رِقْن النّقطة عند نهاية المادّة: خلافا لأحكام المادة 9.

Ces mesures ne peuvent s'appliquer qu'à des industries naissantes ou à certains secteurs en restructuration ou confrontés à de sérieuses difficultés, surtout lorsque ces difficultés entraînent de graves problèmes sociaux.

لا يمكن تطبيق هذه التدابير إلا على الصناعات الفتية أو على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و القواميس و الاختلافات الثقافية	التكافؤ و التطويع و التصرف	مقبولة

اعتمد المترجم على التّكافؤ في نقله لعبارة:

Sérieuses difficultés

حيث لم ينقلها حرفيًا بل استعمل أحد مكافآتها العربيّة وهو: صعوبات كبيرة، كما أمكن له أيضا أن خطيرة أو جمّة، كما اعتمد كذلك على التّكافؤ في نقله للمصطلح الفرنسي:

Restructuration

إلى العربية ب: إعادة الهيكلة، حيث إنّ هذا المصطلح مُداول جدّا في القوانين و المراسيم الجزائرية، كما استعمل أسلوب التطويع في نقله للمصطلح الفرنسي:

Industries naissantes

حيث نقله إلى العربية ب : الصناعات الفتية، مع الإشارة إلى أنّ المُكافئ المُداول هو: الصناعات النّاشئة.

غير أنّ ما يثير الاهتمام هو أنّه استخدم عبارة: هذه الأخيرة معتمدا على أسلوب التصرف في ترجمة الكلمة الفرنسيّة:

Difficultés

مع أنّها وردت مرتّتين في النّص الأصلي، إذ يبدو أنّ مُحرّر النّص الأصلي حرص على ألاّ يكون هناك أيّ غموض و التباس في المعنى، و هو ما لم يُوفّق فيه المترجم إلى العربيّة حيث أنّه من الصّعب معرفة على ماذا تعود هذه الأخيرة: هل هي التّدابير أم الصّناعات الفتيّة أم القطاعات أم الصّعوبات، و ببساطة فعندما حاول المُحرّر الفرنسي جعل معنى الفقرة الفرعية يتّسم بالوضوح، قام المترجم إلى العربيّة بجعلها أكثر غموضا.

Les droits de douane à l'importation applicables en Algérie à des produits originaires de la Communauté, introduites par ces mesures, ne peuvent excéder 25 % ad valorem et doivent maintenir un élément de préférence pour les produits originaires de la Communauté.

لا يمكن للرسوم الجمركية المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر و المترتبة عن هذه التدابير أن تفوق 25% حسب القيمة مع تفضيل المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة.

نوع الصعوبة	أسلوب التّرجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و الغموض و القواميس و الطابع الإلزامي	النحت التعبيري و التكافؤ و التصرف	كافية

لابد من الإشارة إلى أنّ المترجم استهل الفقرة الفرعية بنفي، و ذلك بخلاف مادّة النصّ الأصل، مع استعماله للنحت التعبيري مرتين بالنسبة لنفس العبارة الفرنسية و هي:

Produits originaires de la Communauté

حيث نقلها إلى العربية ب: المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة، فضلا عن التّكافؤ الموجود بين المصطلح اللاتيني:

Ad valorem

و مكافئهِ العربي: حسب القيمة، مع الإشارة إلى أنّ اللغة الفرنسية تحتوي العديد من المصطلحات اللاتينية مما يُشكل صعوبة أخرى، و يُؤكّد أهمية تعرّضنا لخصائص اللغة القانونية و اتّسامها بالغموض، فضلا عن أهمية الاعتماد على القواميس بطريقة مثلى، و ممّا يُثير الاهتمام ايضا، طريقة ترجمته للعبارة الفرنسيّة:

Doivent maintenir un élément de préférence

حيث اعتمد على أسلوب التصرف، إذ نقلها كالتالي:

مع تفضيل، غير أنّنا نلاحظ بأنّ مستوى الشحنة الإلزامية ليس نفسه بين النصين، إذ تغيب ترجمة الفعل الفرنسي:

Doivent

و بهذا نلاحظ بأنّ النص العربي أقلّ إلزاما من نظيره الفرنسي: و نحن نقترح ترجمته كالتالي: مع ضرورة تفضيل.

ما اعتمد على أسلوب الإبدال في ترجمته للفعل الفرنسي:

Introduites

حيث نقلها إلى العربية ب: المترتبة عن.

La valeur totale des importations des produits soumis à ces mesures ne peut excéder 15 % des importations totales de la Communauté en produits industriels, au cours de la dernière année pour laquelle des statistiques sont disponibles.

و لا يمكن أن تفوق القيمة الإجمالية لاستيراد المنتجات الخاضعة لهذه التدابير 15% من مجمل الواردات من المجموعة و المتمثلة في المنتجات الصناعية خلال آخر سنة تتوفر فيها الإحصائيات.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الترجمة الحرفية	كافية

اعتمد المترجم في مجمل هذا الجزء من المادة الفرعية على الترجمة الحرفية، حيث يُمكن ملاحظة ذلك في التقابل الموجود بين كلمات النصين، و على سبيل المثال:

15 % des importations totales de la Communauté en produits industriels.

حيث نقلها إلى العربية: الواردات من المجموعة و المتمثلة في المنتجات الصناعية، و نحن نقترح هذه الترجمة لكونها أبسط مع استيفائها للمعنى:

واردات المنتجات الصناعية من المجموعة.

Ces mesures sont appliquées pour une période n'excédant pas cinq ans à moins qu'une durée plus longue ne soit autorisée par le Comité d'association. Elles cessent d'être applicables au plus tard à l'expiration de la période maximale de transition visée à l'article 6.

تطبق هذه التدابير لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ما لم ترخص لجنة الشراكة مدة أطول. و تصبح هذه التدابير غير قابلة للتطبيق في أجل أقصاه انقضاء المدة الانتقالية القصوى المشار إليها في المادة 6.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض	الترجمة الحرفية	مقبولة
	و التطويع و التكافؤ	

استعمل المترجم أسلوب الترجمة الحرفية في نقله للفعل الفرنسي المبني للمجهول:

Sont appliquées

بالفعل العربي المبني للمجهول كذلك: تُطَبَّقُ، كما اعتمد على التطويع أيضا في: ترجمته للضمير:

Elles

بالكلمة العربيّة: التدابير و بلا شكّ أنّه بهذا قد جعل من الفقرة الفرعية العربية أكثر وضوحاً من نظيرتها الفرنسية، فضلاً عن التكافؤ الموجود بين العبارتين:

Elles cessent d'être applicables

و: تصبح... غير قابلة للتطبيق، كما نُشير أيضاً إلى الخطأ في رqn
النقطة:

6.

De telles mesures ne peuvent être introduites pour un produit que s'il s'est écoulé plus de trois ans depuis l'élimination de tous les droits et restrictions quantitatives ou taxes ou mesures d'effet équivalent concernant ledit produit.

لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص منتوجاً ما إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية و القيود الكمية أو الرسوم أو التدابير ذات الأثر المماثل فيما يتعلق بذلك المنتج

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و مصطلحية	التطويع و الإبدال	مقبولة

استعمل المترجم أسلوب التطويع في نقله للكلمة الفرنسية:

Droits

حيث نقلها إلى العربية ب: "الحقوق الجمركية" إذ أنه أضاف كلمة ساهمت إلى حد كبير في توضيح معنى الفقرة الفرعية الفرنسية، إذ أن المحرر الفرنسي لم يُحدّد نوع الحقوق التي ينبغي إلغاؤها و هل هي الجمركية أو القاعدية أو غيرها.

كما نجد التكافؤ أيضا بين المصطلحات:

Restrictions quantitatives ou taxes ou mesures d'effet équivalent

و: الحقوق الجمركية و القيود الكمية أو الرسوم أو التدابير ذات الأثر المماثل

، وما عدا ذلك فقد اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية.

كما اعتمد على أسلوب الإبدال في نقله للفعل الفرنسي:

Être introduites

حيث ترجمه إلى العربية بالمصدر: العمل.

غير أن ما يهّمنا في هذه الفقرة الفرعية من النص الفرنسي هو أنها تنص على أنه لا يمكن العمل بهذه التدابير إلا بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية و هو ما تدل عليه أداة الاستثناء:

Que si

في حين أن الفقرة الفرعية باللغة العربية تنص على أنه لا يمكن العمل بهذه التدابير إذا انقضت ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية، و هو تغيير كامل لمعنى الفقرة، و خطأ كهذا كان من الضروري على المترجم أن

يتنبّه له أو أن يُصحّحه المسؤولون عن مراجعة الترجمة، و نحسب أنّ إضافة أداة الاستثناء إلا" كفيل بنقل المعنى بحذافيره لتصبح الترجمة كالتالي: لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص منتوجا ما إلا إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات.

L'Algérie informe le Comité d'association de toute mesure exceptionnelle qu'elle envisage d'adopter et, à la demande de la Communauté, des consultations sont organisées à propos de telles mesures.

تخطر الجزائر لجنة الشراكة، بناء على طلب المجموعة بأي تدبير استثنائي تعترم اتخاذه، و يتم تنظيم مشاورات حول مثل هذه التدابير و القطاعات التي تستهدفها قبل تطبيقها.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض	التكافؤ	مقبولة

استهل المترجم نقل هذه الفقرة بالفعل تُخطر، وهو فعل متداول جدًا في النصوص القانونية، حيث أنّه المكافئ الأنسب للفعل الفرنسي:

Informe

فضلا عن التكافؤ أيضا في نقله للمصطلح الفرنسي:

Mesure exceptionnelle

حيث أنه استعمل التعبير العربي: تدبير استثنائي، و فيما عدا ذلك فقد اعتمد على الترجمة الحرفية.

غير أنّ الأمر المثير للاهتمام هو عدم احترام المترجم لسير الأحداث المنطقي لإجراء المفاوضات، فالنص الفرنسي –حسب فهمنا المتواضع- ينص على أن الجزائر تُخطر لجنة الشراكة بأي تدبير استثنائي تُريد تطبيقه وبعد إخطار اللجنة، يتم بناء على طلب هذه الأخيرة تنظيم مشاورات ، في حين أن الفقرة الفرعية العربية توحى بأنه يجب على الجزائر إخطار لجنة الشراكة بناء على طلب المجموعة بأي تدبير استثنائي تعزم اتّخاذه، ثمّ تتم المشاورات و شتّان بين المعنيين، ، حيث أنّ الترابط المنطقي و الزّمني لسير الاحداث الموجود في النص الفرنسي، غائب تماما في نظيره العربي، مع أنّنا نعتقد أنّ استعمال كلمة: تشملها أفضل من: تستهدفها في الفقرة التالية: القطاعات التي تستهدفها قبل تطبيقها، إذ تُبرز تأثير المترجم بلغة النص الاصل، لذا فنحن نقترح الترجمة التالية: تخطر الجزائر لجنة الشراكة، بأي تدبير استثنائي تعزم اتّخاذه، و بناء على طلب المجموعة يتم تنظيم مشاورات حول مثل هذه التدابير و القطاعات التي تشملها قبل تطبيقها. .

Lorsqu'elle adopte de telles mesures, l'Algérie présente au Comité le calendrier pour la suppression des droits de douane introduits en vertu du présent article. Ce calendrier prévoit l'élimination progressive de ces droits par tranches annuelles égales à partir, au plus tard, de la fin de la deuxième année après leur

introduction. Le Comité d'association peut décider d'un calendrier différent

و عند اتخاذها لمثل هذه التدابير، تقدم الجزائر للجنة رزنامة إلغاء الحقوق الجمركية التي تم إدخالها وفق هذه المادة. و تقضي هذه الرزنامة بالإلغاء التدريجي لهذه الحقوق حسب أقساط سنوية متساوية ابتداء من نهاية السنة الثانية من إدخالها، كأقصى حد. يمكن للجنة الشراكة أن تقرر العمل برزنامة أخرى.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	التكافؤ و	الترجمة كافية
	الحرفية	

اعتمد المترجم على التكافؤ في نقله للمصطلح الفرنسي:

Droits de douane

حيث نقله إلى العربية بمكافئه: الحقوق الجمركية، كما استعمل نفس الأسلوب في نقله لمعنى الفعل الفرنسي:

Prévoit

حيث اعتمد على المكافئ العربي: تقضي، مع الإشارة إلى أنه كان في الإمكان ترجمته بالفعل: تنص على، كما اعتمد المترجم أيضا في هذه الفقرة الفرعية على الترجمة الحرفية في نقله للفقرة التالية:

L'élimination progressive de ces droits par tranches annuelles égales.

حيث أنّها ترجمة حرفية بالكامل: بالإلغاء التدريجي لهذه الحقوق حسب أقساط سنوية متساوية، كما أنّ إفراط المترجم في الاعتماد على الترجمة الحرفية يظهر بوضوح في نقله لمعنى الفعل الفرنسي في صيغة المبني للمجهول:

Introduits

حيث ترجمها ب: تم إدخالها في بداية الفقرة مع الحفاظ على صيغة المبني للمجهول، و ب: من إدخالها في نهايتها كمكافئ للاسم الفرنسي:

Introduction

Par dérogation aux dispositions du paragraphe 1,
quatrième alinéa, le Comité d'association peut, pour **tenir compte** des difficultés liées à la création d'une nouvelle industrie, **à titre exceptionnel**, autoriser l'Algérie à maintenir les mesures déjà prises en vertu du paragraphe 1 pour une période maximale de trois ans au-delà de la **période de transition** visée à l'article 6.

خلافًا لأحكام الفقرة الفرعية 4 من الفقرة 1، يمكن للجنة الشراكة بصفة استثنائية، و قصد النظر في الصعوبات المرتبطة بإنشاء صناعة جديدة، أن ترخص للجزائر مواصلة العمل بالتدابير المتخذة وفق الفقرة 1 لمدة أقصاها ثلاث سنوات بعد الفقرة الانتقالية المشار إليها في المادة 6.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التطويع و التصرف و النحت التكافؤ	مقبولة

اعتمد فيها المترجم بشكل كبير على الترجمة غير المباشرة، حيث استعمل التطويع في نقله للعبارة الفرنسية:

Par dérogation aux dispositions du paragraphe 1, quatrième alinéa

و نقلها إلى العربية كالتالي: خلافا لأحكام الفقرة الفرعية 4 من الفقرة 1

حيث في النص الفرنسي ينطلق المُحرّر من العام إلى الخاص، في حين ينطلق المترجم من الخاص إلى العام، كما استعمل المترجم أسلوب التصرف في نقله للعبارة الفرنسيّة:

Tenir compte

حيث نقلها إلى العربية ب: قصد النّظر، ناهيك عن التكافؤ في ترجمته للمصطلح الفرنسي:

Période de transition

حيث عبّر عنه ب: فترة انتقالية، مع الإشارة إلى التغيير الذي أحدثه المترجم في تركيب الفقرة اللغوي، حيث أنّه قد قام بجعل العبارة التّالية في آخر الفقرة :

À titre exceptionnel

بينما وَرَدَتْ في الفقرة الفرنسية في بدايتها، ممّا أدّى إلى تغيير في التسلسل المنطقي و الزماني للأحداث، حيث أنّ المعنى أوضح بكثير في النص الفرنسي منه في العربي حيث أنّ المستثنى جاء مباشرة بعد العبارة الاستثنائية، وذلك خلافاً للنص العربي الذي أورد فيه المترجم جملة بين المستثنى و العبارة الاستثنائية المذكورة، و بدورنا نقترح هذه الترجمة: أن ترخص للجزائر بصفة استثنائية مواصلة... العمل المادة 6.

و في الأخير نُذَكِّر بالخطأ في رِقْن النقطة عند نهاية الفقرة العربية.

CHAPITRE 2

PRODUITS AGRICOLES, PRODUITS DE LA PECHE ET PRODUITS AGRICOLES TRANSFORMES

Article 12

Les dispositions du présent chapitre s'appliquent aux produits originaires de la Communauté et de l'Algérie relevant des chapitres 1 à 24 de la nomenclature combinée et du tarif douanier algérien ainsi qu'aux produits énumérés à l'annexe 1.

الفصل الثاني

المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري

و المنتجات الزراعية المحولة

المادة 12

تسرى أحكام هذا الفصل على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة و الجزائر التابعة للفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة و التعريف الجمركية الجزائرية و كذا من المنتجات التي تم عدها في الملحق 1

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	النحت التعبيري	كافية
	و التكافؤ و الترجمة الحرفية	

في البداية ينبغي التنويه باستعمال المترجم للفعل: تسري في بداية الفقرة، لأنّ مصطلح قانوني بحت، و فضلا عن ذلك اعتمد المترجم على النحت التعبيري في نقله للمصطلح الفرنسي:

Produits originaires

إلى العربية من خلال اعتماده على المصطلح العربي: التي يكون منشؤها ناهيك عن التكافؤ الموجود بين المصطلح الفرنسي

Tarif douanier algérien

ومكافئه العربي: التعريف الجمركية الجزائرية

و في الأخير استعمل المترجم الترجمة الحرفية في نقله لبقية هذه الفقرة،
و لعل أهم دليل على ذلك ترجمته للكلمة الفرنسية:

Enumérés

بالعبارة العربية : التي تم عدّها، بصيغة المبني للمجهول كما وردت في
النص الفرنسي، ممّا يؤكد مرة أخرى تأثر المترجم بلغة النص الأصل، في حين
نحسب أنّ الكلمة : التي تم ذكرها أنسب و أفضل.

Article 13

**La Communauté et l'Algérie mettent en œuvre de
manière progressive une plus grande libéralisation de
leurs échanges réciproques de produits agricoles, de
produits de la pêche et de produits agricoles transformés
présentant un intérêt pour les deux parties.**

المادة 13

**تعتمد المجموعة و الجزائر بطريقة تدريجية إلى تحرير أكبر لتبادلاتهما
المشتركة فيما يخص المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات
الزراعية المحولة التي تحظى باهتمام الطرفين.**

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و الثقافية	التطويع و التكافؤ	مقبولة
	و النحت التعبيري	

استعمل المترجم أسلوب التطويع في نقله لمعنى العبارة الفرنسية:

Mettent en œuvre

من خلال الفعل العربي: "تعمد"، حيث أنه بذلك قد قام بتسليط الواقع اللساني بطريقة مختلفة، بالإضافة إلى ذلك فقد استعمل المترجم أسلوب التكافؤ في نقله للمصطلح الفرنسي:

Pêche

حيث نقله إلى العربية بالاعتماد على مكافئه العربي: الصيد البحري،
و في الأخير فقد عمّد المترجم إلى استعمال النحت التعبيري في نقله
للمصطلح
الفرنسي:

Produits agricoles transformés

إلى العربية من خلال المصطلح: المنتجات الزراعية المحولة.

Article 14

Les produits agricoles originaires d'Algérie qui sont énumérés dans le Protocole n° 1, bénéficient à l'importation dans la Communauté des dispositions figurant dans ce Protocole.

المادة 14

عند استيرادها في المجموعة، تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها الجزائر و التي تم عدها في البروتوكول رقم 1، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	النحت التعبيري و الترجمة الحرفية و الاقتراض	كافية

عمد المترجم في هذه الفقرة من المادة:14 إلى تغيير تركيبة الجملة، غير أن ذلك لم يؤثر في معناها، و قد اعتمد على أسلوب النحت التعبيري في نقله للمصطلح:

Les produits agricoles originaires

إلى العربية من خلال المصطلح:

المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها

فضلا عن الترجمة الحرفية في حيث أنه ترجم الكلمة الفرنسية:

Enumérés

ترجمة حرفية من خلال : " تم عدها" مع الحفاظ على صيغة المبني للمجهول، و كما و سبق و أشرنا كان من الممكن ترجمتها ب: و التي تم ذكرها،

و في الأخير نُشير إلى اعتماده على أسلوب الاقتراض في نقله للمصطلح الفرنسي:

Protocole

حيث قام بكتابته بحروف اللغة العربية: بروتوكول.

الفقرات الفرعية الثلاث التي تتلو هذه الفقرة لها نفس التركيب اللغوي. *

Les échanges de produits agricoles transformés relevant du présent chapitre bénéficient des dispositions figurant au Protocole n° 5.

تستفيد تبادلات المنتجات الزراعية المحولة التابعة لهذا الفصل من الأحكام الواردة في البروتوكول رقم 5.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحي	التكافؤ و الاقتراض	كافية

اعتمد المترجم في نقله لهذه الفقرة الفرعية على التكافؤ في نقله للمصطلح:

Produits agricoles transformés

من خلال المُكافئ العربي: المنتجات الزراعية المحولة، كما استعمل أسلوب الاقتراض في نقله للمصطلح الفرنسي:

Protocole

حيث نقله إلى العربية من خلال تعريبه و حسب، مع الإشارة إلى أنّ المصطلح المذكور متداول و معمول به، مع الإشارة إلى تكرار خطأ رُقن النقطة.

Article 15

1. Dans un délai de cinq ans à compter de l'entrée en vigueur du présent accord, la Communauté et l'Algérie examineront la situation en vue de fixer les mesures de libéralisation à appliquer par la Communauté et l'Algérie après la sixième année suivant l'entrée en vigueur du présent accord, conformément à l'objectif énoncé à l'article 13.

المادة 15

في أجل مدته خمس سنوات اعتباراً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تقوم المجموعة و الجزائر بالنظر في الوضعية قصد تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من طرف المجموعة و الجزائر بعد السنة السادسة الموالية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وفقاً للهدف المذكور في المادة 13.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التكافؤ و الترجمة مقبولة	
	الحرفية و التطويع	

اعتمد المترجم على أسلوب التكافؤ في نقله للعبارتين الاصطلاحيتين

الفرنسية:

L'entrée en vigueur

و العربية: " دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ"، إذ وَرَدَت مرتين في هذه
الفقرة

، كما اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية التي لدينا تعليقات بشأنها،
فإننا نحسب أنه كان من الأفضل ترجمة عبارة:

La Communauté et l'Algérie examineront

و التي تُرجمت كالتالي: تقوم المجموعة و الجزائر بالنظر في الوضعية
بهذه الطريقة : تنظر كل من المجموعة و الجزائر في الوضعية، لكانت أقرب
إلى أسلوب اللغة العربية، و نفس الشيء بالنسبة للعبارة:

À appliquer par la Communauté et l'Algérie

حيث تُرجمت: الواجب تنفيذها من طرف المجموعة و الجزائر، و نحن
نقترح : الواجب على المجموعة و الجزائر تطبيقها، حيث أنه من الظاهر أنّ
المترجم تقيّد بشكل كبير بالنصّ الأصل ممّا أثر على ترجمته، فضلا عن
التطويع في نقله للفعل الفرنسي:

Examineront

حيث نقله إلى العربية ب: تقوم...بالنظر، مع الإشارة أيضا إلى الخطأ في
رقن النقطة.

. Sans préjudice des dispositions prévues au paragraphe 1 et en tenant compte des courants d'échange pour les produits agricoles, les produits de la pêche et les produits agricoles transformés entre les parties, ainsi que de la sensibilité particulière de ces produits.

و ذلك دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في الفقرة أعلاه و مع الأخذ بعين الاعتبار تدفق التبادلات المتعلقة بالمنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة بين الطرفين و كذا الحساسية الخاصة لهذه المنتجات.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و الثقافية	التطويع و التكافؤ	مقبولة
	و الترجمة الحرفية	

قام المترجم بتغيير كبير في تركيب ترجمته حيث اعتمد فيها بشكل كبير على أساليب الترجمة غير المباشرة، ما يُبرز قدرة المترجم على استعمال هذا النوع من الأساليب، حيث اعتمد على أسلوب التطويع في نقله للاسم الفرنسي:

Paragraphe 1

حيث نقله ب:الفقرة أعلاه، فضلا عن التكافؤ الموجود بين المصطلحات

التالية:

Produits agricoles, les produits de la pêche et les produits agricoles transformés

حيث نقلها بالاعتماد على مكافئاتها العربية: بالمنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة، ناهيك عن التطويع في نقله للاسم الفرنسي:

Les parties

حيث نقلها إلى العربية ب:الطرفين، أي أنه ترجم وفقا للغة النص المُستهدف.

مع الاعتماد أيضا على الترجمة الحرفية في الفقرة:

Ainsi que de la sensibilité particulière de ces produits,

و ترجمتها: و كذا الحساسية الخاصة لهذه المنتجات.

La Communauté et l'Algérie examineront au sein du Conseil d'association, produit par produit, et sur une base réciproque, la possibilité de s'accorder de nouvelles concessions.

تنظر المجموعة و الجزائر على مستوى مجلس الشراكة، منتوجا تلو الآخر، و على أساس مشترك، إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض،

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض	التطويع و التكافؤ و الترجمة الحرفية	مقبولة

اعتمد المترجم على أسلوب التطويع في نقله للفعل:

Examineront

حيث نقله إلى العربية كالتالي: تنظر، فضلا عن استعماله كذلك لأسلوب التطويع كذلك في نقله للعبارة الفرنسية:

S'accorder de nouvelles concessions

حيث ترجمها إلى العربية كالتالي: منح تنازلات جديدة لبعضها البعض
حيث أنّ العبارة: لبعضها البعض تجعل من الفقرة العربية أكثر وضوحاً،
حيث أننا نحسب أنّ المترجم حاول نقل معنى الفعل الانعكاسي:

S'accorder

بالاعتماد على العبارة المذكورة آنفاً، مع الإشارة إلى أنّه وُفق إلى حد بعيد في هذه الترجمة.

Article 16

1. En cas d'établissement d'une réglementation spécifique comme conséquence de la mise en œuvre de leurs politiques agricoles ou de modification de leurs

réglementations existantes ou en cas de modification ou de développement des dispositions concernant la mise en œuvre de leurs politiques agricoles, la Communauté et l'Algérie peuvent modifier, pour les produits qui en font l'objet, le régime prévu à l'accord.

المادة 16

في حالة وضع تنظيم خاص نتيجة لتنفيذ سياستيهما الزراعيتين أو تعديل تنظيماتهما السارية أو في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعيتين، يمكن للمجموعة و للجزائر تعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات المعنية.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الغموض و ثقافية	التطويع و الإبدال	مقبولة

قبل التطرق إلى أساليب الترجمة لا بد من الإشارة إلى أنه كان من الأفضل أن يغير تركيبة الفقرة الفرعية بغية جعلها أكثر سلاسة و ذلك دون المساس بالمعنى، و نحن نقترح: يمكن للمجموعة و للجزائر تعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات المعنية، في حالة ... الزراعيتين.

أمّا فيما يخص أساليب الترجمة فقد استعمل المترجم التطويع في العبارة الفرنسية:

La mise en œuvre

و نقله إلى العربية بالاعتماد على المصدر: تنفيذ، ناهيك عن استعماله لنفس الأسلوب و نقله للعبارة الفرنسية التالية:

Leurs politiques agricoles ou de modification de leurs réglementations existantes ou en cas de modification ou de développement des dispositions concernant la mise en œuvre de leurs politiques agricoles

و ترجمها كآتي: سياستيهما الزراعيتين أو تعديل تنظيماتهما السارية أو في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعيتين، حيث نلاحظ استعماله لصيغة المثنى غير الموجودة في اللغة الفرنسية لترجمة الأسماء التالية و نُعوتها: سياستيهما الزراعيتين التي وردت مرتين، فضلا عن تنظيماتهما، كما اعتمد على أسلوب الإبدال في نقله للفعل الفرنسي:

Peuvent modifier

حيث نَقَلَه إلى العربية عن طريق المصدر: تعديل.

La partie procédant à cette modification en informe le Comité d'association. A la demande de l'autre partie, le Comité d'association se réunit pour **tenir compte**, de manière appropriée, des intérêts de ladite partie.

يعلم الطرف الذي يعتمد إلى هذا التعديل لجنة الشراكة بذلك. و بناء على طلب الطرف الآخر، تجتمع لجنة الشراكة لمراعاة مصالح الطرف المذكور و بطريقة ملائمة.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التكافؤ و الترجمة مقبولة	
	الحرفية و التطويع	

تنبغي الإشارة إلى أنّ المترجم ينقل الفعل الفرنسي اعتمادا منه على أسلوب التكافؤ:

Informe

تارة بالفعل: يُعلم و تارة أخرى بالفعل: يُخطر، مع أنّ كلاهما يؤدي المعنى، إلا أننا نعتقد بأنّ المكافئ الأخير أفضل لأنّه أكثر مُلائمة للسياق القانوني

، فضلا عن استعمال الترجمة الحرفية في بقية الفقرة الفرعية قيد الدراسة:

la partie .. Comité d'association

حيث نقلها ب: يعلم...بذلك، كما اعتمد المترجم على أسلوب التطويع في ترجمته للفعل الفرنسي:

Tenir compte

حيث نقله ب: مراعاة.

Au cas où la Communauté ou l'Algérie, en application des dispositions du paragraphe 1, modifient le régime prévu au présent accord pour les produits agricoles,

في حالة ما إذا عدلت المجموعة أو الجزائر، تطبيقاً لأحكام الفقرة النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات الزراعية،

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	الترجمة الحرفية	كافية

عمد المترجم في بداية الفقرة الثالثة من هذه المادة إلى استعمال الترجمة الحرفية و يظهر ذلك بوضوح عند المقارنة بين المقطعين موضوع الدراسة.

elles consentent, pour les importations originaires de l'autre partie, un avantage comparable à celui prévu par le présent accord.

تقوم بمنح الواردات التي يكون منشؤها الطرف الآخر من المزايا ما يماثل ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	الإبدال و النحت التعبيري و التطويع	مقبولة

قام المترجم باستعمال أسلوب الإبدال في نقله للفعل الفرنسي:

Consentent

حيث ترجمه إلى العربية كالتالي: تقوم بمنح، كما اعتمد على أسلوب النحت التعبيري في نقله للعبارة الفرنسية:

Importations originaires de l'autre partie

حيث ترجمها إلى العربية ب: الواردات التي يكون منشؤها الطرف الآخر، ناهيك عن أسلوب التطويع في ترجمته للكلمة الفرنسية:

Avantage

حيث عبّر عنها في العربية ب: المزايا، فقد وَرَدَتْ في النص الأصل بصيغة المفرد أما في النص المستهدف ففي صيغة الجمع.

La modification du régime prévu par l'accord fera l'objet, sur demande de l'autre partie contractante, de consultations au sein du Conseil d'association.

يكون تعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق موضوع مشاورات على مستوى مجلس الشراكة، بناء على طلب المتعاقد الآخر.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
	التطويع و الترجمة الحرفية	كافية

استعمل المترجم أسلوب التطويع في مستهل الفقرة حيث عبّر عن الكلمة الفرنسية:

Modification

بالعبارة العربية : يكون تعديل، و ذلك ما تتطلبه خصائص اللغة العربية،
أمّا ما تبقى من الفقرة فقد اعتمد على فيها على الترجمة الحرفية.

CHAPITRE 3

DISPOSITIONS COMMUNES

Article 17

1. **Aucun nouveau droit de douane à l'importation ou à l'exportation, ni taxe d'effet équivalent n'est introduit dans les échanges entre la Communauté et l'Algérie et ceux appliqués à l'entrée en vigueur du présent accord ne seront pas augmentés.**

الفصل الثالث

أحكام مشتركة

المادة 17

لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة و الجزائر، كما لا يتم رفع قيمة تلك السارية عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	التكافؤ و الإبدال	مقبولة

اعتمد المترجم في هذه الفقرة بشكل شبه كبير على أسلوب التكافؤ، و هذا ما يظهر بوضوح في المصطلحات الفرنسية التالية:

Droit de douane à و ni taxe d'effet équivalent

و مكافئيهما العربيين: حق جمركي و رسم ذي أثر مماثل.

كما استعمل المترجم أسلوب الإبدال، حيث ممّا تجدر الإشارة إليه الطريقة التي نقل بها المترجم معنى كلمة:

Est introduit

إلى العربية، حيث استعمل كلمة: إدخال، ممّا يبرز مدى ميله للغة النصّ الأصل، كما استعمل التكافؤ في نقل العبارة:

L'entrée en vigueur

حيث نقلها للعربية ب: دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

Aucune nouvelle restriction quantitative à l'importation ou à l'exportation, ni mesure d'effet équivalent n'est introduite dans les échanges entre la Communauté et l'Algérie.

لا يتم إدخال أي قيد كمي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي تدبير ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة و الجزائر

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	الترجمة الحرفية	كافية
	و التكافؤ	

يعتمد المترجم في هذه الفقرة أيضا على الترجمة الحرفية، حيث لدينا نفس التعليق بخصوص الكلمة الفرنسية:

Est introduite

حيث نقلها ب: إدخال، و فضلا عن ذلك فقد اعتمد المترجم على التكافؤ في نقله للمصطلح الفرنسي:

Restriction quantitative

إلى العربية باستعمال مكافئه: قيد كمي.

Les restrictions quantitatives et mesures d'effet équivalent applicables à l'importation ou à l'exportation dans les échanges entre l'Algérie et la Communauté sont supprimées dès l'entrée en vigueur du présent accord

تلغي القيود الكمية و التدابير ذات الأثر المماثل المطبقة عند الاستيراد أو التصدير على المبادلات بين الجزائر و المجموعة فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	التكافؤ و الحرفية	الترجمة مقبولة

اعتمد المترجم على أسلوب التكافؤ في نقله للمصطلحين الفرنسيين:

Restrictions quantitatives و mesures d'effet équivalent

حيث نقلهما إلى العربية بالاعتماد على مكافئيهما: القيود الكمية و التدابير ذات الأثر المماثل، كما اعتمد على الترجمة الحرفية في بقية الفقرة و هو ما نلاحظه في العبارة:

L'importation ou à l'exportation dans les échanges entre l'Algérie et la Communauté

إذ ترجمها كالتالي: الاستيراد أو التصدير على المبادلات بين الجزائر و المجموعة، و ختم الفقرة بالاعتماد على أسلوب التكافؤ في ما يخص:

l'entrée en vigueur

حيث استعمل مكافئه العربي: دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

L'Algérie élimine, au plus tard le 1er janvier 2006, le droit additionnel provisoire appliqué aux produits énumérés à l'annexe 4. Ce droit est réduit de manière linéaire de 12 points par an à compter du 1 er janvier 2002.

تقوم الجزائر، في الفاتح جانفي من سنة 2006 كأقصى حد، بإلغاء الحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات التي تم عدها في الملحق 4. و يتم تخفيض هذا الحق بصفة خطية باثنتي عشرة نقطة كل سنة ابتداء من الفاتح جانفي سنة 2002.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	التكافؤ و التطويع و الترجمة الحرفية	مقبولة

استعمل المترجم أسلوب التكافؤ في نقله للكلمة الفرنسية:

1er

حيث نقلها إلى العربية بمُكافئهِ: الفاتح، فضلا عن التكافؤ الموجود بين المصطلحين:

Droit additionnel provisoire

و المصطلح العربي: الحق الإضافي المؤقت

كما اعتمد المترجم على التطويع في نقله للفعل الفرنسي:

Elimine

حيث عبّر عنه بالعربية ب:تقوم...بالغاء،حيث أنّها انسب من: تلغي في السياق القانوني،بالإضافة إلى أسلوب التطويع في نقله للفعل الفرنسية:

Appliqué

حيث نقلها إلى العربية ب: يخص، ناهيك عن الترجمة الحرفية في الفعل:

Énumérés

حيث ترجمها ب: تم عدها، في حين كان من الأفضل ترجمتها ب: ذكرها، فضلا عن الترجمة الحرفية أيضا في ما يخص الفعل الفرنسي في صيغة المبني للمجهول:

Est réduit

حيث ترجمه إلى العربية ب: يتم تخفيض، مُحافظا بذلك على صيغة المبني للمجهول.

كما نلاحظ خطأ في رqn النقطة عند نهاية الفقرة العربية: . 2002
كما تنبغي في الأخير الإشارة كتابة العدد 12 في الفقرة الفرنسية بالأرقام ، في حين كُتبت في الفقرة العربية بالحروف.

Dans le cas où les engagements de l'Algérie au titre de son accession à l'OMC prévoiraient un délai plus court pour l'élimination de ce droit additionnel provisoire, ce délai serait d'application.

في حالة ما إذا كانت التزامات الجزائر بصدد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تنص على أجل أقصر لإلغاء هذا الحق الإضافي المؤقت، يطبق هذا الأجل

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و عدم تطابق الحقائق	الترجمة الحرفية و التكافؤ	كافية

اعتمد المترجم بشكل شبه كامل على الترجمة الحرفية في هذه الفقرة الفرعية، إلا إذا استثنينا التكافؤ الموجود بين المصطلح الفرنسي:

Droit additionnel provisoire

و نظيره العربي: الحق الإضافي المؤقت،

كما أننا نلاحظ التأثير الواضح للمترجم بالنص الفرنسي في ترجمته للعبارة:

Dans le cas où

حيث نقلها إلى العربية ب: في حالة ما، إذ نعتقد أنه كان بوسع الاستغناء عنها دون الإخلال بالمعنى، مع الإشارة إلى طريقة تعامله مع الاختصار الفرنسي:

OMC

حيث نقله إلى العربية ب: منظمة التجارة العالمية، مُستغنيا عن اختصاره العربي، مُعتمداً على أسلوب الإبدال، حيث كان في مقدوره استعمال الاسم بالكامل مع اختصاره: م.ت.ع، في البداية ثم الاعتماد على اختصاره و حسب.

Article 18

Pour chaque produit, le droit de base sur lequel les réductions prévues à l'article 9 paragraphe 2 et 3 et à l'article 14 doivent être opérées, est le taux effectivement appliqué à l'égard de la Communauté le 1^{er} janvier 2002.

المادة 18

بالنسبة لأي منتج، تعتبر قيمة الرسم القاعدي الذي تتم على أساسه التخفيضات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 من المادة 9 و في المادة 14 هي تلك المطبقة فعليا إزاء المجموعة في الفتح جانفي سنة 2002.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية ثقافية	التطويع و التكافؤ	مقبولة

اعتمد المترجم على أسلوب التطويع، حيث نجده في ثلاثة مواضع أولها في نقله للمصطلح الفرنسي:

Le droit de base

حيث نقله إلى العربية ب: قيمة الرسم القاعدي، حيث من الواضح أنه أضاف كلمة قيمة غير الموجودة في النص الأصل، إلا أنه كان مجبرا على ذلك نظرا لخصائص اللغة العربية، و ثانيها في نقله للعبارة الفرنسية:

L'article 9 paragraphe 2 et 3

حيث ترجمها إلى العربية: الفقرتين 2 و 3 من المادة 9، إذ في النص الفرنسي ينطلق المحرر من العام إلى الخاص، في حين ينطلق المترجم إلى العربية من الخاص إلى العام، وثالثها في ترجمته للاسم الفرنسي:

Taux

حيث نقلها إلى العربية ب: تلك، حيث أنه سبق و أن أضاف كلمة قيمة في بداية الفقرة، و في الأخير اعتمد المترجم على أسلوب التكافؤ في نقله للاسم الفرنسية:

1er

حيث نقله إلى العربية بمُكافئهِ: الفاتح، كما نُشير أيضا إلى الخطأ في رِقن النقطة عند نهاية الفقرة. 2002 .

Dans l'hypothèse d'une adhésion de l'Algérie à l'OMC, les droits applicables aux importations entre les parties seront équivalents au taux consolidé à l'OMC ou à un taux inférieur

في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعادل الحقوق المطبقة على الواردات بين الطرفين النسبة التي تثبتها المنظمة العالمية للتجارة أو نسبة أقل،

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و ثقافية و الغموض وعدم تطابق الحقائق	الترجمة الحرفية	مقبولة

اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية في:

Dans l'hypothèse ...l'OMC,

حيث نقلها إلى العربية: في حالة...المنظمة العالمية للتجارة، مع الإشارة إلى أنّ النصّ الفرنسي يستخدم الاختصار:

OMC

في حين أورد المترجم الاسم الكامل للمنظمة بالاعتماد على أسلوب الإبدال، كما نلاحظ استعماله للتطويع أيضا في تعامله مع الاسم:

Les parties

حيث نقله إلى العربيّة ب: الطرفين، كما نشير إلى استعماله لأسلوب الإبدال أيضا في ترجمته للنعت الفرنسي:

Seront équivalents

حيث أبدله بالفعل: تُعادل.

Effectivement appliqué, en vigueur lors de l'adhésion. Si, après l'adhésion à l'OMC, une réduction

tarifaire est appliquée erga omnes, le droit réduit est applicable.

تكون مطبقة فعليا و سارية عند الانضمام. و إذا أجري تخفيض تعريفي على الجميع، بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتم العمل بالحق المخفض.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و الغموض و ثقافية و عدم تطابق و التكافؤ و الإبدال الحقائق	الترجمة الحرفية	مقبولة

اعتمد المترجم على أسلوب الترجمة الحرفية في نقله للفعل الفرنسي:

Est appliqué

حيث ترجمه إلى العربية ب: تكون مطبقة، و كلاهما في صيغة المبني للمجهول، و هذا راجع لإكراهات اللغة العربية، فضلا عن التكافؤ في ترجمته للعبارة:

En vigueur

حيث اعتمد على المكافئ: سارية، ناهيك عن أسلوب الإبدال في ترجمته للاختصار:

OMC

حيث نقل الاسم بالكامل للمنظمة دون اختصارها، كما استعمل أسلوب التكافؤ أيضا في نقله للمصطلح الفرنسي:

Réduction tarifaire

و ترجمه ب: تخفيض تعريفي، كما اعتمد أيضا على أسلوب التكافؤ في تعامله مع العبارة اللاتينية:

erga omnes

حيث نقلها إلى العربية ب: على الجميع.

Les dispositions du paragraphe 2 sont d'application pour toute réduction tarifaire appliquée erga omnes qui interviendrait après la date de conclusion des négociations.

تسري أحكام الفقرة 2 على كل تخفيض تعريفي، يطبق على الجميع، قد يطرأ بعد تاريخ انتهاء المفاوضات.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و الغموض وثقافية	التطويع و التكافؤ و الترجمة الحرفية	مقبولة

اعتمد المترجم على التطويع في نقله للعبارة الفرنسية:

Sont d'application

حيث نقلها إلى العربية ب: تسري، فضلا عن التكافؤ في ما يخص المصطلح:

Réduction tarifaire

حيث ترجمه إلى العربية كالتالي: تخفيض تعريفي، فضلا عن الترجمة الحرفية فيما يخص الجملة

Qui interviendrait ... négociations.

حيث نقلها إلى العربية كالتالي: قد ... المفاوضات، مع الإشارة أيضا إلى ترجمته للعبارة اللاتينية:

erga omnes

ب: على الجميع، اعتمادا على أسلوب التكافؤ.

Les deux parties se communiquent les droits de base
qu'elles appliquent respectivement le 1^{er} janvier 2002.

يعلم كل طرف الطرف الآخر بالحقوق القاعدية التي يطبقها في الفتح جانفي
سنة. 2002

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و ثقافية و الغموض	التطويع و التكافؤ	مقبولة

اعتمد المترجم على التطويع في نقله للعبارة الفرنسية:

Les deux parties se communiquent

حيث نقلها إلى العربية كالتالي: يعلم كل طرف الطرف الآخر، حيث أنّ
الفعل الانعكاسي:

Se communiquent

فرض عليّة ترجمة الاسم:

Les deux parties

ب: كل طرف الطرف الآخر، كما أنّه ترجم الفعل:

Se communiquent

ب: يعلم ، فضلا عن التكافؤ في ترجمته للمصطلح المصطلح الفرنسي:

Les droits de base

حيث نقله إلى العربية ب: الحقوق القاعدية، كما نجد التكافؤ أيضا بين:

Le 1^{er}

و الفاتح، مع الإشارة إلى الخطأ في رقن النقطة في الفقرة العربية، ناهيك
عن إضافة المترجم لكلمة :سنة قبل. 2002، و هو ما تتطلبه خصائص اللغة
العربية.

Article 19

Les produits originaires de l'Algérie ne bénéficient pas à l'importation dans la Communauté d'un régime

plus favorable que celui que les Etats membres s'appliquent entre eux.

المادة 19

لا تحظى المنتجات ذات المنشأ الجزائري، عند استيرادها إلى المجموعة برعاية أكثر من تلك المعمول بها بين الدول الأعضاء.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	النحت التعبيري و الإبدال و التطويع	مقبولة

اعتمد المترجم على النحت التعبيري في نقله للعبارة:

Les produits originaires de l'Algérie

حيث نقلها إلى العربية كالتالي: المنتجات ذات المنشأ الجزائري، فضلا عن أسلوب التطويع في نقله للعبارة الفرنسية:

Régime plus favorable

حيث نقلها إلى العربية كالتالي: برعاية أكثر، حيث لا نجد كلمة نظام، المفترض أن تكون مكافئا للاسم الفرنسية:

Régime

كما استعمل أسلوب الإبدال في ترجمته للفعل:

S'appliquent

حيث ترجمها إلى العربية ب: المعمول بها.

Les dispositions du présent accord s'appliquent sans préjudice de celles prévues par le règlement CEE n° 191/91 du Conseil du 26 juin 1991, relatif à l'application des dispositions du droit communautaire aux îles Canaries.

تطبق أحكام هذا الاتفاق دون الإخلال بتلك التي تنص عليها لائحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية رقم 1911/91 الصادرة عن المجلس بتاريخ 26 جوان 1991 و المتضمنة تطبيق أحكام قانون المجموعة على جزر الكناري.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية	الترجمة الحرفية	مقبولة
وعدم تطابق الحقائق	و الإبدال و التصرف	

اعتمد المترجم بشكل على الترجمة الحرفية في بداية هذه الفقرة في:

Les dispositions du présent accord s'appliquent

حيث ترجمها ب: تطبق أحكام هذا الاتفاق، فضلا عن التطويع في ترجمة

الفعل الفرنسي:

Prévues

بالفعل العربي :تنص، كما اعتمد أيضا على أسلوب الإبدال في نقله للاختصار الفرنسي:

CEE

حيث عبّر عنه بالاسم الكامل: المجموعة الاقتصادية الأوروبية، غير أنّ ما يثير اهتمامنا في هذا المقام الاختلاف الموجود في لائحة المجموعة الأوروبية، حيث وُردت في الفقرة الفرنسية كالتالي:

N° 191/91

أمّا في الفقرة العربية فقد تمّ نقلها كالتالي: رقم 191/91
و بعد قيامنا بالبحث قد تبين لنا بأن الرقم الموجود في النص الفرنسي هو الصحيح، و في الأخير اعتمد المترجم على أسلوب التصرف في نقله للعبارة الفرنسية:

Du Conseil

حيث ترجمها إلى العربية ب: الصادرة عن المجلس، حيث كان المترجم مُجبّرا على التعامل مع إكراهات اللغة المستهدفة.

Article 20

Les deux parties s'abstiennent de toute mesure ou pratique de nature fiscale interne établissant directement ou indirectement une discrimination entre les produits de l'une des parties et les produits similaires originaires de l'autre partie.

المادة:20

يجتنب الطرفان أي تدبير أو ممارسة ذات طابع جبائي داخلي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التمييز بين منتجات أحد الطرفين و المنتجات المماثلة التي يكون منشؤها الطرف الآخر

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
مصطلحية و ثقافية و الغموض	الترجمة الحرفية و التطويع و النحت التعبيري	كافية

اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية بشكل كبير في ترجمته لهذه الفقرة وهو ما يمكن ملاحظته في:

Toute mesure...discrimination

حيث نقلها إلى العربية ب: أي تدبير ... التمييز، فضلا عن التطويع للاسم الفرنسي الذي وَرَدَ مرتين:

Parties

حيث ترجمها ب: الطرفين، بالإضافة إلى النحت التعبيري في نقله للعبارة الفرنسية:

Produits similaires originaires de l'autre partie

حيث ترجمها إلى العربية ب: و المنتجات المماثلة التي يكون منشؤها الطرف الآخر.

Les produits exportés vers le territoire d'une des parties ne peuvent bénéficier de ristournes d'impositions intérieures indirectes supérieures aux impositions aux impositions indirectes dont ils ont été frappés directement ou indirectement.

لا تستفيد المنتجات المصدرة إلى إقليم أحد الطرفين من انتقاص في الضرائب الداخلية غير المباشرة التي تفوق قيمتها الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

نوع الصعوبة	أسلوب الترجمة	علاقة الترجمة
الثقافية و الغموض و مصطلحية	الترجمة الحرفية والتطويع و الإبدال و التصرف	مقبولة

اعتمد المترجم على الترجمة الحرفية في معظم الفقرة حيث نلاحظ ذلك بوضوح في:

Les ... peuvent bénéficier

حيث ترجمها بالمنتجات... إلى إقليم أحد الطرفين، مع الإشارة إلى أنّ المترجم نقل معنى الفعل:

Bénéficier

في بداية المادّة 19 ب:تحظى، في حين نقله في هذه الفقرة ب: تستفيد، ممّا يدل على غنى اللغة العربية في المجال القانوني أيضا، إضافة إلى التطويع في نقله للاسم الفرنسي:

Les parties

حيث نقله ب: الطرفين، فضلا عن الإبدال في نقله للنعت الفرنسي

Supérieures

بالفعل العربي:تفوق، كما نلاحظ اعتماده على أسلوب التصرف في ترجمته للعبارة الفرنسية:

Supérieures aux impositions

حيث ترجمها ب: تفوق قيمتها الضرائب، حيث أنّه أضاف كلمة قيمتها في النص العربي رغم عدم وجودها في النص الفرنسي، حيث كان مُجبرا على ذلك بسبب إكراهات اللغة العربية.

النتائج:

الصعوبات و الحلول:

الغموض:

يعتبر الغموض من أكبر الصعوبات التي يُواجهها المترجم القانوني، حيث و بعد تحليل المدونة، سنُحاول التعرض لِمَواطن الغموض فيها، فضلا عن طريقة تعامل المترجم معها:

في المادة الأولى اعتمد المترجم على أسلوب التّطويع في ترجمته للعبارة الفرنسية:

Entre les parties

حيث نقلها إلى العربية ب: بين الطرفين، حيث أنّه قد خضع لإكراهات اللغة المستهدفة، مع الإشارة إلى أنّ النص الفرنسي يدل على طرفين أو أكثر، رغم أنّ السياق يدل على طرفين فحسب، و بهذا فإنّ المترجم جعل ترجمته أكثر وضوحا من النص الأصل، إلّا أنّنا نُنوّه بحُسن استعماله لموارد اللغة العربية و احترامه لعبقريتها.

في المادة الثالثة تمّت ترجمة الضمير الفرنسي:

II

الذي يعود على الحوار السياسي و الأمني بالعبارة: هذا الأخير، أي بالاعتماد على أسلوب التطويع، حيث أنّه بهذه الترجمة قد جعل الفقرة أكثر غُموضا، حيث من الصعوبة بمكان تحديد طبيعة هذا الأخير، هل هو الحوار السياسي أو الأمني أو الحوار ككل ؟

في المادة التاسعة اعتمد المترجم على أسلوب التطويع في ترجمته للمصطلح الفرنسي:

Le comité d'association

ب: اللجنة، دون تحديد نوع اللجنة، رغم أن النص الأصل يُنصُّ على أنها لجنة الشراكة، وبهذا فقد أضحت الترجمة أكثر غموضاً من الأصل.

في المادة الحادية عشر استعمل المترجم أسلوب التكافؤ في نقله للمصطلح اللاتيني الذي من الواضح أنه مصدر غموض في النص الأصل:

Ad valorem

حيث ترجمه إلى العربية بالمكافئ العربي: حسب القيمة.

كما اعتمد المترجم أيضاً على أسلوب التكافؤ في نقله للمصطلح اللاتيني الذي وُرِدَ في مرتين في المادة الثامنة عشر:

ب: على الجميع

كما تمّت في المادة الحادية عشر بالاعتماد على أسلوب الإبدال في ترجمة الاسم الضمير الفرنسي:

Elles

ب: التدابير، و بالتالي فقد جعل الترجمة أكثر وضوحاً من النص الأصل.

و دائماً في المادة الحادية عشر اعتمد المترجم على أسلوب التطويع في نقله للمصطلح الفرنسي:

Droits

حيث ترجمه إلى العربية ب: الحقوق الجمركية، مُساهما بذلك في جعل الترجمة أكثر وضوحا بكثير من النص الأصل.

و في الاخير اعتمد المترجم كذلك على أسلوب التطويع في ترجمته للفقرة الفرنسية التالية و الموجودة في المادة السادسة عشر:

leurs politiques agricoles ou de modification de leurs réglementations existantes ou en cas de modification ou de développement des dispositions concernant la mise en œuvre de leurs politiques agricoles

و ترجمتها: سياستيهما الزراعتين أو تعديل تنظيماتهما السارية أو في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعتين، حيث و كما هو الحال في ترجمة الاسم الفرنسي:

Parties

فهذه العبارة أيضا تحتمل المثنى و الجمع في ترجمتها إلى العربية، إذ أنّ المترجم استعمل صيغة المثنى، ممّا جعل الفقرة أكثر وضوحا، مع حُسن استغلاله لعبقرية اللغة العربية.

عدم تطابق الحقائق:

لا بد من الإشارة إلى وجود مصطلحات تعبّر عن حقائق غير موجودة في لغة النص المُستهدف، حيث نجد الاختصار الفرنسي المذكور في المواد السادسة و السابعة عشر و الثامنة عشر على التوالي:

OMC

حيث تَمَّت ترجمته إلى العربية ب: منظمة التجارة العالمية، ، مُعتمداً على أسلوب الإبدال ، حيث كان من الأفضل استعمال الاسم بالكامل مع اختصاره: م. ب. ع، في البداية ثم الاعتماد على اختصاره و حسب.

و في المادة التاسعة عشر، تعامل المُترجم بنفس الطريقة، بالاعتماد على أسلوب الإبدال في ترجمته للاختصار الفرنسي:

CEE

حيث ذكر الاسم الكامل و هو: المجموعة الاقتصادية الأوروبية، دون الاعتماد على اختصاره في اللغة العربية.

و في الأخير استعمل المترجم أسلوب الاقتراض في المادة السادسة لنقل الاختصار التالي:

GATT

حيث ترجمه إلى العربية ب: الجات.

القواميس:

إنّ طريقة استعمال المترجم القانوني للقواميس تُؤثّر بشكل مباشر في النتيجة النهائية لعمله حيث: تُرجمت الكلمة الموجودة في المادة الخامسة:

Intensification

وفقاً لأسلوب الترجمة الحرفية ب: تكثيف، و هو المُقابل الأوّل بهذه الكلمة، إلّا أنّ اعتماد المترجم على مُعجم قانوني موثوق كان كفيلاً بمنح المُترجم، مُكافئاً يُناسب سياق الترجمة مثل: تعزيز.

كما اعتمد المترجم على أسلوب الإبدال في نقله للكلمات التالية الموجودة في المادة الأولى:

Favoriser, encourager

حيث ترجمها في نفس الفقرة الفرعية بالمصدر: تشجيع، حيث أنّ هذا الأخير وَرَدَ ثلاث مرّات في نفس الفقرة الفرعية، ففي حين يستعمل المُحرّر الفرنسي كلمات ذات معنى مُتقارب للدلالة على معنى ما، يكتفي المترجم إلى العربية بنفس الكلمة رغم وجود خيارات أخرى مثل: تحفيز، إذ أنّ نظرة خاطفة على قاموس المترادفات كانت كفيلة بحل هذه المسألة.

تمّت ترجمة المصطلح الوارد في المادة الحادية عشر:

Industries naissantes

بالاعتماد على أسلوب التطويع ب:الصناعات الفتية، رغم أنّ المُكافئ المعمول به هو: الصناعات النَّاشئة، حيث أنّ أيّ قاموس مُتخصّص يحتوي المُكافئ المذكور.

الطابع الإلزامي للنص القانوني:

من الواضح أنّ كلا النّصّين يتمتّعان بنفس القدر من الإلزام، إلّا أنّ بعض المقاطع لا تتمتع بنفس الشّحنة الإلزامية و منها:

اعتماد المترجم على أسلوب التصرف عند ترجمته للعبارة الواردة في المادة الحادية عشر:

Doivent maintenir un élément de préférence

حيث تُرجمت ب:مع تفضيل، حيث من الواضح عدم وجود توازٍ في مستوى الإلزام بين الأصل و الترجمة.

في المادة التاسعة لم تتم ترجمة الفعل الفرنسي في صيغة المبني للمجهول:

Doivent être Opérées

حيث لا وجود لها في الترجمة، ممّا أدّى إلى اختلاف في الشحنة الإلزامية بين النص الأصل و ترجمته.

الثقافية:

كما سبق و أشرنا في الجزء النظري من البحث، تُؤثر الثقافة بشكل كبير في طريقة تحرير القانون، فضلا عن الطريقة التي يتمّ النّظر بها إلى الواقع القانوني:

استعمل المترجم أسلوب التطويع في المادة الثامنة عشر، لترجمة الفعل الفرنسي:

Sont d'application

ب:تسري، حيث أنّ الاختلاف في طريقة التعامل مع الواقع القانوني الناتج بدوره عن الاختلاف الثقافي، أجبر المترجم على استعمال أسلوب التطويع.

كما اعتمد المترجم أيضا على أسلوب التطويع أيضا في نفس المادة السابقة عند ترجمته للعبارة:

L'article 9 paragraphe 2 et 3

ب: الفقرتين 2 و 3 من المادة 9، حيث يظهر هنا أيضا الاختلاف في طريقة التعبير عن الواقع، حيث أنّ النص الفرنسي ينتقل من العاتم إلى الخاص، في حين ينتقل النص العربي من الخاص إلى العامل و هذا بسبب العامل الثقافي. تُرجمت العبارة التالية في المادة السادسة عشر باستعمال أسلوب التطويع:

Leurs politiques agricoles ou de modification de leurs réglementations existantes ou en cas de modification ou de développement des dispositions concernant la mise en œuvre de leurs politiques agricoles.

حيث تمّت ترجمتها كالتالي: سياستيهما الزراعيتين أو تعديل تنظيماتهما السارية أو في حالة تعديل أو تطوير الترتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعيتين.

حيث أنّ عبقرية اللغة العربية التي تتميز بصيغة المُثنّى عن بقية اللغات و الناتجة عن ثقافتها، أجبرت المُترجم على نقل النص الأصل بهذه الطريقة

و في نفس السياق لا يزال المُترجم يُحبّذ استعمال أسلوب التطويع، حيث ترجمَ العبارة الموجودة في المادة الثالثة:

Présentant un intérêt mutuel

كالتالي: ذات الاهتمام المشترك، حيث تظهر بوضوح الاختلاف في طريقة التعبير الناتجة عن الثقافة، ففي حين تُركّز العبارة الفرنسية على أهمية

المسائل من زاوية تبادلية، تُركّز العبارة العربية على الأهمية المُشتركة لتلك المسائل.

كما اعتمد المترجم على أسلوب التكافؤ في ترجمته للعبارة الفرنسية المذكورة في المادة الحادية عشر.

Sérieuses difficultés

حيث ترجمها ب : صعوبات كبيرة، فتأثير الثقافة إذن أدّى إلى الاختلاف في طريقة التعبير بين العبارتين.

كما تمّت ترجمة المصطلح الوارد في المادة الحادية عشر، بالاعتماد على أسلوب التطويع:

Industries naissantes

حيث وَرَدَت في النص العربي ب: الصناعات الفتية، و هنا أيضا أدّت الاختلافات الثقافية إلى الاختلاف في طريقة التعبير عن المعنى، مع الإشارة إلى أنّ قد تمّ ذِكرُ هذا المصطلح ضمن الصعوبات الخاصة بالقواميس

و في الأخير استعمل المترجم أسلوب التطويع أيضا ترجمته للعبارة التالية

Sont admis à l'importation

و الواردة في المادة الثامنة ب: تُستورد، و بالتالي فاختلاف الثقافات أدّى إلى الاختلاف في طريقة التعبير.

المصطلحية:

اعتمد المترجم على أسلوب التطويع في نقله للمصطلح الفرنسي الوارد في المادة التاسعة بصيغة المبني للمجهول:

Peut être révisé

حيث ترجمه إلى العربية ب: يُمكن ... أن تُعيد النَّظر، حيث تُطرح هنا مسألة الفرق بين المعنى العام و المعنى القانوني و التي هي من أهم الصعوبات المصطلحية، حيث أنَّ المقابل العادي للفعل الفرنسي هو: تُراجع، في حين أن المُكافئ القانوني هو: تُعيد النَّظر كما هو مذكور في الترجمة.

كما استعمل المترجم أسلوب الإقتراض في ترجمته للمصطلح الفرنسي:

Protocole

و الوارد مرتين في المادة الرابعة عشر، حيث تُرجم ب: بروتوكول.
و تظهر كذلك الصعوبة المصطلحية فيما يتعلق بالمعنى العام و المعنى القانوني فيما يتعلق بترجمة الفعل الفرنسي الوارد في المادة السابعة عشر بالاعتماد على أسلوب الإبدال:

Est introduit

حيث ترجمه ب: إدخال، إذ أبدل الفعل بالمصدر، مع ملاحظة الفرق بين المعنى العام و القانوني للفعل المذكور وفق سياق النص الأصل و ترجمته
و في الأخير نلاحظ الصعوبة الموجودة في ترجمة المصطلح الفرنسي الذي ورد مرّات عدّة في المدونة موضوع البحث و هو:

Produits originaires de

حيث تختلف حسب مصدرها سواء كان الجزائر أم المجموعة، فضلا عن كونها زراعية أم لا، ناهيك عن صادرات الطرف الآخر و أخيرا، فيما يتعلّق بإمكانية كون تلك الصادرات مصدرها الطرف الآخر حيث تُرجمت كالتالي وفقا للاحتتمالات المذكورة:

المنتجات التي يكون منشؤها الجزائر و المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة و المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها الجزائر و الصادرات التي يكون منشؤها الجزائر وصولا إلى المنتجات التي يكون مصدرها الطرف الآخر.

و في الأخير استعمل المترجم أسلوب التكافؤ في ترجمته للمصطلحين اللاتينيين المذكورين في النص الأصل، حيث نجد الأوّل في المادة الحادية عشر:

Ad valorem

و تُرجم ب:حسب القيمة، أمّا المصطلح الثاني فقد وَرَدَ مرّتين في المادّة الثامنة عشر، و هو:

Erga omnes

حيث تمّت ترجمته ب: على الجميع

لم نلاحظ وجود صعوبات فيما يتعلق باختلاف الأنظمة القانونية، و قد يكون ذلك راجعا لاعتماد القانون التجاري الجزائري بشكل كبير على القانون الروماني.

ملاحظات بخصوص الترجمة:

توجد أمور استرعت اهتمامنا، و لهذا الغرض نُحَبِّذُ العودة إليها في هذا الجزء من الفصل التطبيقي:

في المادة الأولى تمّت ترجمة الاسم الفرنسي:

La communauté

بالمجموعات، رغم عدم وجود أي داع لذلك، إذ كان من المفروض ترجمتها ب: المجموعة.

أضاف المترجم عبارة: هذا الأخير في المادة الثالثة، رغم عدم وجود أي سبب يدعو لذلك، إذ كان في وسع المترجم الاستغناء عنها، بل و بإضافتها جَعَلَ ترجمته أكثر غموضا من الأصل.

و في المادّة الثالثة دائما تمّت ترجمة العبارة الفرنسية:

Le développement d'une meilleure compréhension

ب: تطوير تفاهم متبادل أحسن، حيث أنّ هذا التعبير يستثقله القارئ العربي، و لا يتماشى و عبقرية اللغة العربية، حيث كان من الأفضل ترجمتها ب: تطوير التفاهم المتبادل و تحسينه.

تُرجم الاسم الفرنسي:

Euro-méditerranéenne

إلى العربية ب: الأوروبية المتوسطيّة، مع أنّ الاسم الشائع و الأكثر تداولاً هو: الأورومتوسطية.

اختلف تعامل المترجم مع الاختصارات فب المدونة موضوع البحث:
فأحيانا ينقل الاسم الكامل للاختصار كما هو الحال بالنسبة ل:

OMC

حيث ترجمه ب: منظمة التجارة العالمية، و يُمكن قول الشيء نفسه
بخصوص الاختصار:

CEE

حيث نقله ب: المجموعة الاقتصادية الأوروبية، دون استعمال غي
اختصار، و أحيانا أخرى يقوم المترجم بالاقتراض كما هو الحال بالنسبة للاسم
الفرنسي:

GATT

حيث ترجمه ب: الجات، مع العلم انه من المنطقي أن يعتمد المترجم على
نفس الحلول في تعامله مع الصعوبات المُتشابهة.
كما تطرح ترجمة الكلمة الفرنسية:

Chapitre

تساؤلا كبيرا، حيث تمّ نقلها ب: الاتفاق، في حين سَبَقَ و أن تُرجمَت
ب: الفصل.

فضلا عن وجود أخطاء في رِقْن النقطة في الفقرات التي تنتهي بالأرقام،
حيث أن النقطة دائما ما تَسْبِقُ الرقم.

يُحَبِّذُ مُحَرَّرُ النص الفرنسي استعمال الفاصلة المنقوطة في المواد التي تحتوي فقرات و فقرات فرعية تتميز بالتقارب من حيث المعنى كما في المادة الثالثة مثلا، بحيث أَنَّها تُشكِّل كتلة واحدة: في حين يُحَبِّذُ المترجم على العربية استعمال النقطة.

تمّت ترجمة الضمير الفرنسي:

Elles

إلى العربية ب: التدابير، ممّا جعل الفقرة العربية أكثر وضوحا.
عندما يرد المصطلح الفرنسي التالي في صيغة المفرد:

Droit de base

تتم ترجمته ب: الرسم القاعدي، أمّا حين يرد في صيغة الجمع فيُترجم ب:
الحقوق القاعدية.

لم تتّسم الترجمة العربية للعبارة الفرنسية:

Doivent maintenir un élément de préférence

بنفس مستوى الشحنة الإلزامية، حيث تُرجمت ب: مع تفضيل.

تمّت ترجمة الاسم الفرنسي التالي إلى العربية:

Difficultés

ب: هذه الأخيرة، ممّا أدّى إلى جعل الترجمة أكثر غموضا، حيث أنّ
عبارة هذه الأخيرة تحتمل أكثر من عائد.

قام المترجم بنقل الفعل الاسم الفرنسي.

Droits

بالحقوق الجمركية، ممّا جعل الترجمة أكثر وضوحاً من الأصل.

كما تمّت ترجمة العبارة الفرنسية التالية:

De telles mesures ne peuvent être introduites pour un produit que s'il s'est écoulé plus de trois ans depuis l'élimination...

ب: لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص منتوجاً ما إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء...

إذ أنّ المعنى مختلف كليّاً، حيث و حسب ما فهمناه فإنّ الفقرة الفرنسية تنص على أنّه لا يمكن العمل بهذه التدابير إلا بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية، في حين أنّ الفقرة العربية تنص على عكس ذلك، بسبب عدم ترجمة أداة الاستثناء.

الخاتمة

تتميز الترجمة القانونية بالصعوبة لأنها ترجمة متخصصة، و بالتالي تقتضي ممارستها امتلاك مهارات خاصة و حقلا معرفيا واسعا.

- فضلا عن ذلك، فإنّ المجال العمل الذي تنتمي إليه، و هو القانون، يُمثّل أهمية كبرى في تنظيم العلاقات بين الأفراد و الدّول، خاصّة إذا كان للترجمة القوة الإلزامية نفسها الموجودة في النصّ الأصل.

- و في السياق نفسه، حاولنا التّعرّض إلى أهم الصعوبات التي يُواجهها المترجم القانوني، أثناء تأديته لعمله، حيث تبين لنا خلال البحث بأنّ كل نوع من تلك الصعوبات تحمل في طيّاتها أنواعا أخرى من الصعوبات تستدعي بدورها دراسات خاصة.

- و لابد من الإشارة إلى أنّ الترجمة القانونية ضمن النظام القانوني نفسه تُسهّم في تسهيل عمل المترجم القانوني و بخاصة فيما يتعلّق بالصعوبات المرتبطة بالمصطلحات و مكافئاتها.

- كما أنّ ممارسة الترجمة القانونية في الجزائر بين كل من اللغتين العربية و الفرنسية و العكس، أسهّم في تسهيل عمل المترجم و هو ما لمسناه أثناء البحث.

- يُعتبر الغموض أهم الصعوبات التي واجهها المترجم، حيث لاحظنا بعض "النقائص" في استيعابه في النصّ الأصل و بالتالي في ترجمته، ممّا أدّى إلى الإخلال بالمعنى في بعض الفقرات المترجمة.

- يُحبَّذ المترجم بشكل عام الاعتماد على أسلوب التطويع في التعامل مع الغموض.

- من خلال مُقارنتنا بين النصين تبيّن بما لا يدع مجالا للشك، بأنّ النصّ الأصل قد تمّ تحريره باللغة الفرنسية، حيث إنّ المترجم كان مُجبّرا في العديد من الأحيان على التعامل مع إكراهات اللغة الفرنسية، وهو ما لمسنا أثره في النصّ العربي.

- لاحظنا كذلك من خلال المُقارنة بين النصين بأنّ الشكل العام للنصّ الفرنسي أفضل من نظيره العربي، الذي صادفنا أثناء دراسة هذا الأخير أخطاءً في رِقن علامات الوقف، و كذا أرقام بعض المواد، ناهيك عن "نقائص" واضحة في ترجمة بعض العبارات.

- ما يدفعنا للتساؤل عما إذا تمّت مُراجعة الترجمة و تدقيقها أم لا؟ و إذا ما وُجِدَت فما مدى جَودة تلك المُراجعة؟ و هل توجدُ معايير عامّة يُمكن من خلالها الحكمُ على جودة المراجعة من عدمها؟

- بالتالي يُمكن أن نخرج بِعدّة توصيات من خلال هذا البحث، لعلّ أهمّها:

- بما أنّ كل نمط من أنماط الصعوبات في الترجمة القانونية يحتوي صعوبات فرعية، يجب إذن إفراد تلك الصعوبات الفرعية بدراسات خاصّة.

- لبلوغ درجة أعلى من الدّقة في ذكر الصعوبات المتعلقة بالترجمة القانونية يجب ألا نكتفي بذكر الصعوبة و حسب، بل نذكر نوع الصعوبة فضلا الأنواع الفرعية المتعلقة بها.

- لا مناص من الاهتمام بمسألة **جودة المُراجعة** المتعلقة بالترجمة القانونية، بوصفها مجالا خصبا للدراسة.

- الاهتمام بتكوين المترجم القانوني، من خلال إنشاء هيئات و مؤسسات تؤدي هذا الدور في إطار سياسة عامّة للترجمة، وصولاً إلى التخصص في فروع الترجمة القانونية وفقاً للقوانين التي تندرج ضمنها.

تتميز الترجمة القانونية بالصعوبة لأنها ترجمة متخصصة، و بالتالي تقتضي ممارستها امتلاك مهارات خاصة و حقلا معرفيا واسعا.

- فضلا عن ذلك، فإنّ المجال العمل الذي تنتمي إليه، و هو القانون، يُمثّل أهمية كبرى في تنظيم العلاقات بين الأفراد و الدّول، خاصّة إذا كان للترجمة القوة الإلزامية نفسها الموجودة في النصّ الأصل.

- و في السياق نفسه، حاولنا التّعرّض إلى أهم الصعوبات التي يُواجهها المترجم القانوني، أثناء تأديته لعمله، حيث تبين لنا خلال البحث بأنّ كل نوع من تلك الصعوبات تحمل في طيّاتها أنواعا أخرى من الصعوبات تستدعي بدورها دراسات خاصة.

- و لابد من الإشارة إلى أنّ الترجمة القانونية ضمن النظام القانوني نفسه تُسهّم في تسهيل عمل المترجم القانوني و بخاصة فيما يتعلّق بالصعوبات المرتبطة بالمصطلحات و مكافئاتها.

- كما أنّ ممارسة الترجمة القانونية في الجزائر بين كل من اللغتين العربية و الفرنسية و العكس، أسهّم في تسهيل عمل المترجم و هو ما لمسناه أثناء البحث.

- يُعتبر الغموض أهم الصعوبات التي واجهها المترجم، حيث لاحظنا بعض "النقائص" في استيعابه في النصّ الأصل و بالتالي في ترجمته، ممّا أدّى إلى الإخلال بالمعنى في بعض الفقرات المترجمة.

- يُحبَّذ المترجم بشكل عام الاعتماد على أسلوب التطويع في التعامل مع الغموض.

- من خلال مُقارنتنا بين النصين تبيّن بما لا يدع مجالا للشك، بأنّ النصّ الأصل قد تمّ تحريره باللغة الفرنسية، حيث إنّ المترجم كان مُجبّرا في العديد من الأحيان على التعامل مع إكراهات اللغة الفرنسية، وهو ما لمسنا أثره في النصّ العربي.

- لاحظنا كذلك من خلال المُقارنة بين النصين بأنّ الشكل العام للنصّ الفرنسي أفضل من نظيره العربي، الذي صادفنا أثناء دراسة هذا الأخير أخطاءً في رِقن علامات الوقف، و كذا أرقام بعض المواد، ناهيك عن "نقائص" واضحة في ترجمة بعض العبارات.

- ما يدفعنا للتساؤل عما إذا تمّت مُراجعة الترجمة و تدقيقها أم لا؟ و إذا ما وُجِدَت فما مدى جَودة تلك المُراجعة؟ و هل توجدُ معايير عامّة يُمكن من خلالها الحكمُ على جودة المراجعة من عدمها؟

- بالتالي يُمكن أن نخرج بِعدّة توصيات من خلال هذا البحث، لعلّ أهمّها:

- بما أنّ كل نمط من أنماط الصعوبات في الترجمة القانونية يحتوي صعوبات فرعية، يجب إذن إفراد تلك الصعوبات الفرعية بدراسات خاصّة.

- لبلوغ درجة أعلى من الدّقة في ذكر الصعوبات المتعلقة بالترجمة القانونية يجب ألا نكتفي بذكر الصعوبة و حسب، بل نذكر نوع الصعوبة فضلا الأنواع الفرعية المتعلقة بها.

- لا مناص من الاهتمام بمسألة جَودة المُراجعة المتعلقة بالترجمة القانونية، بوصفها مجالا خصبا للدراسة.

- الاهتمام بتكوين المترجم القانوني، من خلال إنشاء هيئات و مؤسسات تؤدي هذا الدور في إطار سياسة عامّة للترجمة، وصولاً إلى التخصص في فروع الترجمة القانونية وفقاً للقوانين التي تندرج ضمنها.

الملاحق

اتفقتا على الأحكام التالية:

المادة 1

1. تقام شراكة بين المجموعة ودولها الأعضاء من جهة، والجزائر من جهة أخرى.
2. تتمثل أهداف هذا الاتفاق بما يلي:
 - توفير إطار منسب ، سياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانهما ملائمة؛
 - توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
 - تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية؛
 - تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها؛
 - ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والعالية.

المادة 2

يعد احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان ، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصدر إلهام لسياسات الطرفين الداخلية والدولية كما يشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.

الباب الأول

الحوار السياسي

المادة 3

1. يقام حوار سياسي وأمني منتظم بين الطرفين، ويسمح هذا الأخير بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء تساهم في ازدهار المنطقة المتوسطة واستقرارها وأمنها وتخلق مناخا من التفاهم والتسامح بين الثقافات.

2. يهدف الحوار والتعاون السياسيين، لا سيما إلى:

أ. تسهيل تقريب الطرفين من خلال تطوير تفاهم متبادل أحسن وإجراء مشاور منتظم حول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك؛

ب. السماح لكل طرف بأن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرف الآخر؛

ج. العمل على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطة؛

د. السماح بإعداد مبادرات مشتركة.

المادة 4

يتعلق الحوار السياسي بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للطرفين لا سيما الظروف التي من شأنها ضمان السلم والأمن والتنمية الإقليمية مع مساندة جهود التعاون.

المادة 5

يتم إجراء الحوار السياسي في أجال منتظمة وكلما اقتضت الحاجة، لا سيما:

أ. على المستوى الوزاري، خاصة في إطار مجلس الشراكة؛

- ب. على مستوى الموظفين السامين الذين يمثلون الجزائر من جهة، ورئاسة المجلس واللجنة من جهة أخرى؛
- ج. من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية لاسيما جلسات العمل المنتظمة والمشاورات بمناسبة الاجتماعات الدولية والاتصالات بين الممثلين الدبلوماسيين في بلدان أخرى؛
- د. في حالة الضرورة، بأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

الباب الثاني

التنقل الحر للسلع

المادة 6

تقوم المجموعة والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ حسب الكيفيات المشار إليها أدناه وطبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة، المشار إليها أدناه بـ "الاتفاق".

الفصل الأول

المنتجات الصناعية

المادة 7

تسري أحكام هذا الاتفاق على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة والجزائر والتابعة للفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة والتعريفات الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق 1

المادة 8

تستورد المنتجات ذات المنشأ الجزائري في المجموعة معفاة من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.

المادة 9

1. فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر والتي ترد قائمتها في الملحق 2.
2. يتم تدريجياً إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر والتي ترد قائمتها في الملحق 3، حسب الرزنامة التالية:
 - بعد مضي سنتين من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 80% من الحق القاعدي.
 - بعد مضي ثلاث سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 70% من الحق القاعدي.
 - بعد مضي أربع سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 60% من الحق القاعدي.
 - بعد مضي خمس سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 40% من الحق القاعدي.
 - بعد مضي ست سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 20% من الحق القاعدي.
 - بعد مضي سبع سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء الحقوق المتبقية.
3. يتم تدريجياً إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتجات الأخرى غير تلك التي ترد قائمتها في الملحقين 2 و3 التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر، حسب الرزنامة التالية:
 - بعد مضي سنتين من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 90% من الحق القاعدي.
 - بعد مضي ثلاث سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 80% من الحق القاعدي.

- بعد مضي أربع سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 70% من الحق القاعدي.
- بعد مضي خمس سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 60% من الحق القاعدي.
- بعد مضي ست سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 50% من الحق القاعدي.
- بعد مضي سبع سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 40% من الحق القاعدي.
- بعد مضي ثماني سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 30% من الحق القاعدي.
- بعد مضي تسع سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 20% من الحق القاعدي.
- بعد مضي عشر سنوات من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 10% من الحق القاعدي.
- بعد مضي إحدى عشرة سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 5% من الحق القاعدي.
- بعد مضي اثنتي عشرة سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية.

4. في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتج ما، يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر، باتفاق مشترك، في الرزنامة التي تم إعدادها وفق الفقرتين 2 و3، مع العلم بأنه لا يمكن تمديد الرزنامة التي طلب إعادة النظر فيها، بخصوص المنتج المعني، بحيث يتم تجاوز المدة القصوى للفترة الانتقالية المشار إليها في المادة 6. وإذا لم تتخذ اللجنة قرارا خلال الثلاثين يوما التي تلي الإشعار بطلب الجزاء إعادة النظر في الرزنامة، يمكن له وبشكل مؤقت، تعليق الرزنامة لفترة لا تتعدى سنة.

5. بالنسبة لأي منتج، يتشكل الرسم القاعدي الخاضع للتخفيضات المتتالية المنصوص عليها في الفقرتين 2 و3، من النسبة المشار إليها في المادة 18.

المادة 10

تُطبَّق أيضا الأحكام المتعلقة بإلغاء الحقوق الجمركية عند الاستيراد، على الحقوق الجمركية ذات الطابع الجبائي.

المادة 11

1. يمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة، خلافا لأحكام المادة 9.

لا يمكن تطبيق هذه التدابير إلا على الصناعات الفتية أو على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة، خاصة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

لا يمكن للرسم الجمركي المطبقة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة عند استيرادها في الجزائر والمترتبة عن هذه التدابير أن تفوق 25 ٪ حسب القيمة مع تفضيل المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة. ولا يمكن أن تفوق القيمة الإجمالية لاستيراد المنتجات الخاضعة لهذه التدابير 15٪ من مجمل الواردات من المجموعة والمتمثلة في المنتجات الصناعية خلال آخر سنة تتوفر فيها الإحصائيات.

تطبق هذه التدابير لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ما لم ترخص لجنة الشراكة مدة أطول. وتصبح هذه التدابير غير قابلة للتطبيق في أجل أقصاه انقضاء المدة الانتقالية القصوى المشار إليها في المادة 6.

لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص منتوجا ما إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية والقيود الكمية أو الرسوم أو التدابير ذات الأثر المعادل فيما يتعلق بذلك المنتج.

تخطر الجزائر لجنة الشراكة، بناء على طلب المجموعة، بأي تدبير استثنائي تعتزم اتخاذه، ويتم تنظيم مشاورات حول مثل هذه التدابير والقطاعات التي تستهدفها قبل تطبيقها. وعند اتخاذها لمثل هذه التدابير، تقدم الجزائر للجنة

برزنامة إلغاء الحقوق الجمركية التي تم إدخالها وفق هذه المادة. وتقضي هذه البرزنامة بإلغاء التدريجي لهذه الحقوق حسب أقساط سنوية متساوية ابتداء من نهاية السنة الثانية من إدخالها، كأقصى حد. يمكن للجنة الشراكة أن تقرر العمل ببرزنامة أخرى.

2. خلافا لأحكام الفقرة الفرعية 4 من الفقرة 1، يمكن للجنة الشراكة، بصفة استثنائية، وقصد النظر في الصعوبات المرتبطة بإنشاء صناعة جديدة، أن ترخص للجزائر مواصلة العمل بالتدابير المتخذة وفق الفقرة 1 لمدة أقصاها ثلاث سنوات بعد الفترة الانتقالية المشار إليها في المادة 6.

الفصل الثاني

المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحوكة

المادة 12

تسري أحكام هذا الفصل على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة والجزائر التابعة للفصول من 1 إلى 24 من المدونة المشتركة والتعريفات الجمركية الجزائرية وكذا من المنتجات التي تم عدها في الملحق 1.

المادة 13

تعتمد المجموعة والجزائر بطريقة تدريجية إلى تحرير أكبر لتبادلتهما المشتركة فيما يخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحوكة التي تحظى باهتمام الطرفين.

المادة 14

1. عند استيرادها في المجموعة، تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها الجزائر والتي تم عدها في البروتوكول رقم 1، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول.

2. عند استيرادها في الجزائر، تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها المجموعة والتي تم عدها في البروتوكول رقم 2، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول.

3. عند استيرادها في المجموعة، تستفيد منتجات الصيد البحري التي يكون منشؤها الجزائر والتي تم عدها في البروتوكول رقم 3، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول.

4. عند استيرادها في الجزائر، تستفيد منتجات الصيد البحري التي يكون منشؤها المجموعة والتي تم عدها في البروتوكول رقم 4، من الأحكام الواردة في هذا البروتوكول.

5. تستفيد تبادلات المنتجات الزراعية المحوكة التابعة لهذا الفصل من الأحكام الواردة في البروتوكول رقم 5.

المادة 15

1. في أجل مدته خمس سنوات اعتبارا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، تقوم المجموعة والجزائر بالنظر في الوضعية قصد تحديد تدابير التحرير الواجب تنفيذها من طرف المجموعة والجزائر بعد السنة السادسة الموالية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وفقا للهدف المذكور في المادة 13.

2. تنظر المجموعة والجزائر على مستوى مجلس الشراكة، منتوجا تلو الآخر، وعلى أساس مشترك، إمكانية منح تنازلات جديدة لبعضها البعض، وذلك دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في الفقرة أعلاه ومع الأخذ بعين الاعتبار تدفق التبادلات المتعلقة بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحوكة بين الطرفين وكذا الحساسية الخاصة لهذه المنتجات.

المادة 16

1. في حالة وضع تنظيم خاص نتيجة لتنفيذ سياستيهما الزراعيتين أو تعديل تنظيماتهما السارية أو في حالة تعديل أو تطوير الإرتيبات المتعلقة بتنفيذ سياستيهما الزراعيتين، يمكن للمجموعة وللجزائر تعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات المعنية.

2. يعلم الطرف الذي يعتمد إلى هذا التعديل لجنة الشراكة بذلك. وبناء على طلب الطرف الآخر، تجتمع لجنة الشراكة لمراعاة مصالح الطرف المذكور وبطريقة ملائمة.

3. في حالة ما إذا عدلت المجموعة أو الجزائر، تطبيقاً لأحكام الفقرة 1، النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق بخصوص المنتجات الزراعية، تقوم بمنح الواردات التي يكون منشؤها الطرف الآخر من المزايا ما يماثل ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق.

4. يكون تعديل النظام المنصوص عليه في هذا الاتفاق موضوع مشاورات على مستوى مجلس الشراكة، بناء على طلب الطرف المتعاقد الآخر.

الفصل الثالث

أحكام مشتركة

المادة 17

1. لا يتم إدخال أي حق جمركي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي رسم ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر، كما لا يتم رفع قيمة تلك السارية عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

2. لا يتم إدخال أي قيد كمي جديد عند الاستيراد أو التصدير أو أي تدبير ذي أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة والجزائر.

3. تلغى القيود الكمية والتدابير ذات الأثر المعادل المطبقة عند الاستيراد أو التصدير على المبادلات بين الجزائر والمجموعة فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

4. تقوم الجزائر، في الفاتح جانفي من سنة 2006 كأقصى حد، بإلغاء الحق الإضافي المؤقت الذي يخص المنتجات التي تم عدها في الملحق 4. ويتم تخفيض هذا الحق بصفة خطية باثنتي عشرة نقطة كل سنة ابتداء من الفاتح جانفي سنة 2002.

في حالة ما إذا كانت التزامات الجزائر بصدد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تنص على أجل أقصر لإلغاء هذا الحق الإضافي المؤقت، يُطبق هذا الأجل.

المادة 18

1. بالنسبة لأي منتج، تعتبر قيمة الرسم القاعدي الذي تتم على أساسه التخفيضات المنصوص عليها في الفقرتين 2 و3 من المادة 9 وفي المادة 14 هي تلك المطبقة فعليا إزاء المجموعة في الفاتح جانفي سنة 2002.
2. في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعادل الحقوق المطبقة على الواردات بين الطرفين النسبة التي تثبتتها المنظمة العالمية للتجارة أونسبة أقل تكون مطبقة فعليا وسارية عند الانضمام. وإذا أجري تخفيض تعريفي على الجميع، بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتم العمل بالحق المخفض.
3. تسري أحكام الفقرة 2 على كل تخفيض تعريفي، يطبق على الجميع، قد يطرأ بعد تاريخ انتهاء المفاوضات.
4. يعلم كل طرف الطرف الآخر بالحقوق القاعدية التي يطبقها في الفاتح جانفي سنة 2002.

المادة 19

- لا تحظى المنتجات ذات المنشأ الجزائري، عند استيرادها إلى المجموعة، برعاية أكثر من تلك المعمول بها بين الدول الأعضاء.
- تطبق أحكام هذا الاتفاق دون الإخلال بتلك التي تنص عليها لائحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية رقم 1911/91 الصادرة عن المجلس بتاريخ 26 جوان 1991 والمتضمنة تطبيق أحكام قانون المجموعة على جزر الكناري.

المادة 20

1. يجتنب الطرفان أي تدبير أو ممارسة ذات طابع جبائي داخلي يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التمييز بين منتجات أحد الطرفين والمنتجات المماثلة التي يكون منشؤها الطرف الآخر.
2. لا تستفيد المنتجات المصدرة إلى إقليم أحد الطرفين من انتقاص في الضرائب الداخلية غير المباشرة التي تفوق قيمتها الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

annexée au traité sur l'Union européenne et au traité instituant la Communauté européenne. Les mêmes dispositions s'appliquent au Danemark, conformément au protocole sur la position du Danemark ;

CONVAINCUS que le présent Accord constitue un cadre propice à l'épanouissement d'un partenariat qui se base sur l'initiative privée, et qu'il crée un climat favorable à l'essor de leurs relations économiques, commerciales et en matière d'investissement, facteur indispensable au soutien de la restructuration économique et de la modernisation technologique ;

SONT CONVENUS DES DISPOSITIONS QUI SUIVENT :

Article 1

1. Il est établi une association entre la Communauté et ses Etats membres, d'une part, et l'Algérie, d'autre part.

2. Le présent accord a pour objectifs de :

- fournir un cadre approprié au dialogue politique entre les Parties afin de permettre le renforcement de leurs relations et de leur coopération dans tous les domaines qu'elles estimeront pertinents ;
- développer les échanges, assurer l'essor de relations économiques et sociales équilibrées entre les Parties, et fixer les conditions de la libéralisation progressive des échanges de biens, de services et de capitaux ;
- favoriser les échanges humains, notamment dans le cadre des procédures administratives ;
- encourager l'intégration maghrébine en favorisant les échanges et la coopération au sein de l'ensemble maghrébin et entre celui-ci et la Communauté européenne et ses Etats membres ;
- promouvoir la coopération dans les domaines économique, social, culturel et financier.

Article 2

Le respect des principes démocratiques et des droits fondamentaux de l'Homme, tels qu'énoncés dans la déclaration universelle des droits de l'homme, inspire les politiques internes et internationales des Parties et constitue un élément essentiel du présent accord.

TITRE I

DIALOGUE POLITIQUE

Article 3

1. Un dialogue politique et de sécurité régulier est instauré entre les Parties. Il permet d'établir entre les partenaires des liens durables de solidarité qui contribueront à la prospérité, à la stabilité et à la sécurité de la région méditerranéenne et développeront un climat de compréhension et de tolérance entre cultures.

2. Le dialogue et la coopération politiques sont destinés notamment à :

- a) faciliter le rapprochement des Parties par le développement d'une meilleure compréhension réciproque et par une concertation régulière sur les questions internationales présentant un intérêt mutuel ;

- b) permettre à chaque partie de prendre en considération la position et les intérêts de l'autre partie ;
- c) œuvrer à la consolidation de la sécurité et de la stabilité dans la région euro-méditerranéenne;
- d) permettre la mise au point d'initiatives communes.

Article 4

Le dialogue politique porte sur tous les sujets présentant un intérêt commun pour les Parties et, plus particulièrement, sur les conditions propres à garantir la paix, la sécurité et le développement régional en appuyant les efforts de coopération.

Article 5

Le dialogue politique sera établi, à échéances régulières et chaque fois que nécessaire, notamment :

- a) au niveau ministériel, principalement dans le cadre du Conseil d'association ;
- b) au niveau des hauts fonctionnaires représentant l'Algérie, d'une part et la Présidence du Conseil et la Commission, d'autre part ;
- c) à travers la pleine utilisation des voies diplomatiques et, notamment les briefings réguliers, les consultations à l'occasion de réunions internationales et les contacts entre représentants diplomatiques dans des pays tiers ;
- d) en cas de besoin, à travers toute autre modalité susceptible de contribuer à l'intensification et à l'efficacité de ce dialogue.

TITRE II

LIBRE CIRCULATION DES MARCHANDISES

Article 6

La Communauté et l'Algérie établissent progressivement une zone de libre échange pendant une période de transition de douze années au maximum à compter de la date d'entrée en vigueur du présent accord selon les modalités indiquées ci-après et en conformité avec les dispositions de l'accord général sur les tarifs douaniers et le commerce de 1994 et des autres accords multilatéraux sur le commerce de marchandises annexés à l'accord instituant l'Organisation mondiale du commerce (OMC), dénommés ci-après « GATT ».

Chapitre I

PRODUITS INDUSTRIELS

Article 7

Les dispositions du présent chapitre s'appliquent aux produits originaires de la Communauté et de l'Algérie relevant des chapitres 25 à 97 de la nomenclature combinée et du tarif douanier algérien, à l'exception des produits énumérés à l'annexe 1.

Article 8

Les produits originaires de l'Algérie sont admis à l'importation dans la Communauté en exemption de droits de douane et taxes d'effet équivalent.

Article 9

1. Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires de la Communauté dont la liste figure à l'annexe 2 sont supprimés dès l'entrée en vigueur de l'accord.

2. Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires de la Communauté dont la liste figure à l'annexe 3 sont éliminés progressivement selon le calendrier suivant :

Deux ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 80% du droit de base ;

Trois ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 70 % du droit de base ;

Quatre ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 60% du droit de base ;

Cinq ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 40 % du droit de base ;

Six ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 20 % du droit de base ;

Sept ans après l'entrée en vigueur du présent accord, les droits restants sont éliminés.

3. Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie aux produits originaires de la Communauté autres que ceux dont la liste figure aux annexes 2 et 3 sont éliminés progressivement selon le calendrier suivant :

Deux ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 90%

Trois ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 80 % du droit de base ;

Quatre ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 70% du droit de base ;

Cinq ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 60 % du droit de base ;

Six ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 50 % du droit de base ;

Sept ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 40 % du droit de base ;

Huit ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 30 % du droit de base ;

Neuf ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 20 % du droit de base ;

Dix ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 10 % du droit de base ;

Onze ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 5 % du droit de base ;

Douze ans après l'entrée en vigueur du présent accord, les droits restants sont éliminés.

4. En cas de difficultés graves pour un produit donné, le calendrier établi en vertu des paragraphes 2 et 3, peut être révisé d'un commun accord par le Comité d'association, étant entendu que le calendrier pour lequel la révision a été demandée ne peut être prolongé pour le produit concerné au-delà de la période maximale de transition visée à l'article 6. Si le Comité d'association n'a pas pris de décision dans les trente jours suivant la notification de la demande de l'Algérie de réviser le calendrier, celui-ci peut, à titre provisoire, suspendre le calendrier pour une période ne pouvant dépasser une année.

5. Pour chaque produit, le droit de base sur lequel les réductions successives prévues aux paragraphes 2 et 3 doivent être opérées, est constitué par le taux visé à l'article 18.

Article 10

Les dispositions relatives à la suppression des droits de douane à l'importation s'appliquent également aux droits de douane à caractère fiscal.

Article 11

1. Des mesures exceptionnelles de durée limitée qui dérogent aux dispositions de l'article 9 peuvent être prises par l'Algérie sous forme de droits de douane majorés ou rétablis.

Ces mesures ne peuvent s'appliquer qu'à des industries naissantes ou à certains secteurs en restructuration ou confrontés à de sérieuses difficultés, surtout lorsque ces difficultés entraînent de graves problèmes sociaux.

Les droits de douane à l'importation applicables en Algérie à des produits originaires de la Communauté, introduits par ces mesures, ne peuvent excéder 25 % ad valorem et doivent maintenir un élément de préférence pour les produits originaires de la Communauté. La valeur totale des importations des produits soumis à ces mesures ne peut excéder 15 % des importations totales de la Communauté en produits industriels, au cours de la dernière année pour laquelle des statistiques sont disponibles.

Ces mesures sont appliquées pour une période n'excédant pas cinq ans à moins qu'une durée plus longue ne soit autorisée par le Comité d'association. Elles cessent d'être applicables au plus tard à l'expiration de la période maximale de transition visée à l'article 6.

De telles mesures ne peuvent être introduites pour un produit que s'il s'est écoulé plus de trois ans depuis l'élimination de tous les droits et restrictions quantitatives ou taxes ou mesures d'effet équivalent concernant ledit produit.

L'Algérie informe le Comité d'association de toute mesure exceptionnelle qu'elle envisage d'adopter et, à la demande de la Communauté, des consultations sont organisées à propos de telles mesures et des secteurs qu'elles visent avant leur mise en application. Lorsqu'elle adopte de telles mesures, l'Algérie présente au Comité d'association le calendrier pour la suppression des droits de douane introduits en vertu du présent article. Ce calendrier prévoit l'élimination progressive de ces droits par tranches annuelles égales à partir, au plus tard, de la fin de la deuxième année après leur introduction. Le Comité d'association peut décider d'un calendrier différent.

2. Par dérogation aux dispositions du paragraphe 1, quatrième alinéa, le Comité d'association peut, pour tenir compte des difficultés liées à la création d'une nouvelle

industrie, à titre exceptionnel, autoriser l'Algérie à maintenir les mesures déjà prises en vertu du paragraphe 1 pour une période maximale de trois ans au-delà de la période de transition visée à l'article 6.

Chapitre 2

PRODUITS AGRICOLES, PRODUITS DE LA PECHE ET PRODUITS AGRICOLES TRANSFORMES

Article 12

Les dispositions du présent chapitre s'appliquent aux produits originaires de la Communauté et de l'Algérie relevant des chapitres 1 à 24 de la nomenclature combinée et du tarif douanier algérien ainsi qu'aux produits énumérés à l'annexe 1.

Article 13

La Communauté et l'Algérie mettent en œuvre de manière progressive une plus grande libéralisation de leurs échanges réciproques de produits agricoles, de produits de la pêche et de produits agricoles transformés présentant un intérêt pour les deux Parties.

Article 14

1. Les produits agricoles originaires d'Algérie qui sont énumérés dans le Protocole n° 1, bénéficient à l'importation dans la Communauté des dispositions figurant dans ce Protocole.

2. Les produits agricoles originaires de la Communauté qui sont énumérés dans le Protocole n° 2, bénéficient à l'importation en Algérie des dispositions figurant dans ce Protocole.

3. Les produits de la pêche originaires d'Algérie qui sont énumérés dans le Protocole n° 3, bénéficient à l'importation dans la Communauté des dispositions figurant dans ce Protocole.

4. Les produits de la pêche originaires de la Communauté qui sont énumérés dans le Protocole n° 4, bénéficient à l'importation en Algérie des dispositions figurant dans ce Protocole.

5. Les échanges de produits agricoles transformés relevant du présent chapitre bénéficient des dispositions figurant au Protocole n° 5.

Article 15

1. Dans un délai de cinq ans à compter de l'entrée en vigueur du présent accord, la Communauté et l'Algérie examineront la situation en vue de fixer les mesures de libéralisation à appliquer par la Communauté et l'Algérie après la sixième année suivant l'entrée en vigueur du présent accord, conformément à l'objectif énoncé à l'article 13.

2. Sans préjudice des dispositions prévues au paragraphe 1 et en tenant compte des courants d'échange pour les produits agricoles, les produits de la pêche et les produits agricoles transformés entre les Parties, ainsi que de la sensibilité particulière de ces produits, la Communauté et l'Algérie examineront au sein du Conseil d'association, produit par produit, et sur une base réciproque, la possibilité de s'accorder de nouvelles concessions.

Article 16

1. En cas d'établissement d'une réglementation spécifique comme conséquence de la mise en œuvre de leurs politiques agricoles ou de modification de leurs réglementations existantes ou en cas de modification ou de développement des dispositions concernant la mise en œuvre de leurs politiques agricoles, la Communauté et l'Algérie peuvent modifier, pour les produits qui en font l'objet, le régime prévu au présent accord.

2. La partie procédant à cette modification en informe le Comité d'association. A la demande de l'autre partie, le Comité d'association se réunit pour tenir compte, de manière appropriée, des intérêts de ladite partie.

3. Au cas où la Communauté ou l'Algérie, en application des dispositions du paragraphe 1, modifient le régime prévu au présent accord pour les produits agricoles, elles consentent, pour les importations originaires de l'autre partie, un avantage comparable à celui prévu par le présent accord.

4. La modification du régime prévu par le présent accord fera l'objet, sur demande de l'autre partie contractante, de consultations au sein du Conseil d'association.

Chapitre 3

DISPOSITIONS COMMUNES

Article 17

1. Aucun nouveau droit de douane à l'importation ou à l'exportation, ni taxe d'effet équivalent n'est introduit dans les échanges entre la Communauté et l'Algérie et ceux appliqués à l'entrée en vigueur du présent accord ne seront pas augmentés.

2. Aucune nouvelle restriction quantitative à l'importation ou à l'exportation, ni mesure d'effet équivalent n'est introduite dans les échanges entre la Communauté et l'Algérie.

3. Les restrictions quantitatives et mesures d'effet équivalent applicables à l'importation ou à l'exportation dans les échanges entre l'Algérie et la Communauté sont supprimées dès l'entrée en vigueur du présent accord.

4. L'Algérie élimine, au plus tard le 1er janvier 2006, le droit additionnel provisoire appliqué aux produits énumérés à l'annexe 4. Ce droit est réduit de manière linéaire de 12 points par an à compter du 1er janvier 2002.

Dans le cas où les engagements de l'Algérie au titre de son accession à l'OMC prévoient un délai plus court pour l'élimination de ce droit additionnel provisoire, ce délai serait d'application.

Article 18

1. Pour chaque produit, le droit de base sur lequel les réductions prévues à l'article 9 paragraphes 2 et 3 et à l'article 14 doivent être opérées, est le taux effectivement appliqué à l'égard de la Communauté le 1er janvier 2002.

2. Dans l'hypothèse d'une adhésion de l'Algérie à l'OMC, les droits applicables aux importations entre les Parties seront équivalents au taux consolidé à l'OMC ou à un taux inférieur, effectivement appliqué, en vigueur lors de l'adhésion. Si, après l'adhésion à l'OMC, une réduction tarifaire est appliquée erga omnes, le droit réduit est applicable.

3. Les dispositions du paragraphe 2 sont d'application pour toute réduction tarifaire appliquée erga omnes qui interviendrait après la date de conclusion des négociations.

4. Les deux Parties se communiquent les droits de base qu'elles appliquent respectivement le 1er janvier 2002.

Article 19

Les produits originaires de l'Algérie ne bénéficient pas à l'importation dans la Communauté d'un régime plus favorable que celui que les Etats membres s'appliquent entre eux .

Les dispositions du présent accord s'appliquent sans préjudice de celles prévues par le règlement CEE n° 191/91 du Conseil du 26 juin 1991, relatif à l'application des dispositions du droit communautaire aux îles Canaries.

Article 20

1. Les deux Parties s'abstiennent de toute mesure ou pratique de nature fiscale interne établissant directement ou indirectement une discrimination entre les produits de l'une des Parties et les produits similaires originaires de l'autre partie.

2. Les produits exportés vers le territoire d'une des Parties ne peuvent bénéficier de ristournes d'impositions intérieures indirectes supérieures aux impositions indirectes dont ils ont été frappés directement ou indirectement.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر:

اتفاق الشراكة بين الجزائر و المجموعة الاوروبية.

المراجع و المقالات باللغة العربية:

-أيمن كامل السباعي. المدخل لصياغة العقود و الاتفاقيات الدوليّة،
جمعية الدولية للمترجمين العرب.

-فرحة زراوي صالح، 2003، الكامل في القانون التجاري الجزائري،
الأعمال التجارية -التاجر-الحرفي-السجل التجاري، ابن. خلدون للنشر و
التوزيع، وهران

-سامي محمد مذكور، 1970، أحكام القانون التجاري. القاهرة. مؤسسة
دار التعاون للطبع و النشر.

-عبد الحميد زعباط، 2004، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على
الإقتصاد الجزائري. مجلة إقتصاديات شمال افريقيا. العدد الأول.

-عناني محمد، 2003 ، نظرية الترجمة الحديثة :مدخل إلى مبحث
دراسات الترجمة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، مصر.

- كريستين دوريو، 2000، أسس تدريس الترجمة التقنية
Fondements didactiques de la traduction technique. ترجمة
هدى مقتّص، المنظمة العربية للترجمة. 2007. بيروت. لبنان.
- ماري نوال غاري بريور ، 2007، المصطلحات المفاتيح في اللسانيّات
، ترجمة عبد القادر فهم الشّيباني، الطّبعة الأولى، سيدي بلعبّاس. الجزائر.
- محمد الدّيداوي، 2003، إشكاليّة وضع المصطلح المتخصّص و توحيد
و توصيله و تفهيمه وحوسبته، مكتب الأمم المتحدة،
- محمود محمّد علي صبرة، 2000، ترجمة العقود التّجاريّة. مكتبة صبرة
للترجمة. ش الوفاء و الأمل، مشعل الهرم
- نادية فضيل، 1999، القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية،
التاجر، المحل التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن
عكنون، الجزائر.

المراجع و المقالات الأجنبية:

- Alenka Kocbek, 2006, Language and Culture in
International Legal Communication.Managing Global
Translation.Volume4.Number3.Fall
- André LABELLE, 2000, La corédaction des lois
fédérales au Canada Vingt ans après: quelques réflexions',

Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

-Barry Wilson , 2003, The Translation Service in the European Parliament, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The Challenge of Multilingual Translation for European Union. Clevedon, PP.01-07.

-Bernard THIRY, 2000, Equivalence bilingue en traduction et en terminologie juridiques : Qu'est-ce que traduire en droit ? Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

-Commission des communautés Européennes, 2005, Un nouveau cadre stratégique pour le multilinguisme, Communication de la Commission au conseil, au Parlement Européen, au comité économique et sociale et au comité des régions, Bruxelles

-Deborah Cao, 2007, Translating Law, MPG Books Ltd, Great Britain.

-Dik.S.C, 1980, Seventeen Sentences: Basic Principles and Application, of Functional Grammar, in E.A Moravcsik and J.R Wirth (eds), Syntax and Semantics, vol. 13, New York academic press.

-Frédéric Houbert, 1999a, Spécificités de la traduction juridique, Association des anciens élèves de l'Ecole Supérieure d'Interprètes et de Traducteurs de l'Université de Paris.

-Frédéric Houbert, 2003b, Le traducteur juridique et les dictionnaires: amis ou ennemis? Conférence annuelle de L'ATA, Phoenix.

-George. A. Legault, 1979, Fonctions et structure du langage juridique, Meta, vol.24,n°1, p.18-25.

-Geoffrey Leech and Jenny Thomas, 1990, Language and Context : Pragmatics, , in N. E. Collinge (ed), AN Encyclopedia of Language, Routledge, London and New York, PP.94-114.

-GERARD CORNU, 2005, Linguistique juridique, 3éd., Montchrestien, Paris.

-Gerard- René de Groot. Legal Translation. Elgar encyclopedia of comparative law, PP.423-433

-GIDEON TOURY, 1995, Descriptive Translation Studies and Beyond, John Benjamins Amsterdam

-Giovanna Rivezzi, 2000 Traduction des actes judiciaires : approche du texte et choix terminologique, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

-Giuliana Garzone, 2000, Legal Translation and Functionalist Approaches: a Contradiction in Terms? Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

-Gladys Gonzàles Matthews, 2003, L'Equivalence en traduction juridique : Analyse des traductions au sein de l'Accord de libre-échange Nord-Américain (ALENA), Thèse présentée à la Faculté des études supérieures de l'Université Laval pour l'obtention du grade de Philosophiae

Doctor (Ph.D.) , Département de langues, linguistique et traduction , FACULTÉ DES LETTRES , UNIVERSITÉ LAVAL , QUEBEC

-Grewendorf Günther, Monika Rathert. 2009. Language and Law - new applications of formal Linguistic In Formal Linguistics and Law ed. Grewendorf, Günther, Monika, Rathert, 1-22. Berlin, New York: Mouton de Gruyter.

-Halliday.M.A.K, R.Hasan, 1985, Language, Context and Text: Aspects of Language in a Social-Semiotic perspective, Deakin University, Melbourne

-Haytham ALSHARAF, 2000, Vers un système de traduction juridique français/arabe, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»

-Jacques PELAGE, 2000 A, La traductologie face au droit.a, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et

interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

-Jacques Pelage, 2004 B, Les Défis de la traduction juridique.b, tradução e localizacao, Artigos E Comunicações, Confluências –Revista de tradução Científica e Tencica, n°1.

-James C. Raymond, 2000, Beyond Linguistic Surfaces, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

-Jean AItchison, 1990, Language and Mind: Psycholinguistics, in (ed.) N.E Collinge, An Encyclopedia of Language, First Published , Routledge, London and New York PP.186-205.

-Jean-Claude Gémard, 1979 A, Terminologie, langue et discours juridique. Sens et signification du langage du droit, , Meta, vol.24, n°1

-Jean-Claude Gémard, 1979 b, La traduction juridique et son enseignement : aspects théoriques et pratiques, Meta, vol.24, n°1, p.35-53.

-Jean-Claude G mar, mars 1980 C, « La traduction et la documentation juridique ».Meta.vol.25, n 1

-Jean-Claude G mar, 1998 D, Les enjeux de la traduction juridique, Ecole de traduction et d'interpr tation, Universit  de Gen ve.

-Jean Claude G mar, 2005 E, De la traduction juridique   la jurilinguistique fonctions proactives du traductologue, E.,Meta, Vol.50,n4.

-Jean Darbelnet et Jean Paul Vinay, 1972 , Stylistique Compar e du Fran ais et de l'Anglais, 4i me  dition , Didier, Paris.

- Jean Darbelnet, 1979, R flexions sur le discours juridique, Meta, vol.24, n 1, p26-34

- Juan Sayer, .1998, Terminology: Theory in Baker .M.(ed).Routledge Encyclopedia of Translation Studies, London/ New York.Routledge,1998PP.258.262.

- John Trim, 2003, Multilingualism and the Interpretation of Languages in Contact, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The Challenge of

Multilingual Translation for European Union. Clevedon, PP.08-20.

- Karl Johan Danell, 2003, Impossible mais nécessaire : les dilemmes de la traduction en Union Européenne, Publications Linguistiques, Revue Française de Linguistique Appliquées, Volume |||/02PP.55-64

- Louis BEAUDOIN, 2000, Traduire la Common Law en français: rebelle ou fidèle? Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques. ».

- Lucja Biel, 2008, Legal Terminology in Translation Practice. Dictionaries. Googling or Discussion Forums? Department of Translation Studies and Intercultural Communication, Institute of English. University of Gdansk. Gdansk. Poland.

- Malcolm Harvey, 2000, A Beginner's Course in Legal Translation: the Case of Culture-bound Terms, Colloque international organisé par l'école de traduction et

interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

- Michel BERGERON, 2000, La traduction juridique au Canada, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»

- Michel Politis et Maria Canellopoulou-Botti, 2000, Le sort des référents pragmatologiques dans le texte d'arrivée en traduction juridique, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.».

- Nicole Buchin and Edward Seymour, 2003, Equivalences or divergences in legal translation, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging Cultures, The

Challenge of Multilingual Translation for European Union.
Clevedon PP.111-116

- Nigel Armstrong, 2005 Translation, linguistics, culture,
Multilingual Matters LTD, Clevedon, Buffalo, Toronto.

- Otmane Bekenniche, 2006, la Coopération entre
l'Union européenne et L'Algérie, l'Accord d'association,
Office des Publications Universitaires, 1.Place Centrale de
Ben-Aknoun, Alger

- Probal Dasgupta, 2007, Trafficking in words,
Language, missionaries and translators, Indian Statistical
Institute, in Paul St-pierre and Prafulla C. Kar, in In
Translation, Reflections, Refractions , Transformations ,
John Benjamins Tanslation, PP.57-72 Amsterdam and
Philadelphia.

- RENATO CORREIRA, 2003, Translation EU Legal
Texts, in Arturo Tosi (ed.) Crossing barriers and Bridging
Cultures, The Challenge of Multilingual Translation for
European Union. Clevedon, PP.111-116.

- Roger.T. Bell, 1991, Translation and Translating: Theory and Practice, First Published, Longman, London and New York.

- Slavomira Jezkova, 2000, La traduction des documents juridiques affectant la vie en société, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»

- Steve Karakira, 1997, Lexis Versus Text, The Case for Translating English Legal Texts into Arabic, Master of Arts (Honours) (Translation), The University of West Sydney.

- Susan Bassnett, 1991 Translation studies. Revised Edition, London and New York

- Susan sarcevic, 1997 A ,new approach to legal translation, the hague, kluwer law international.

- Susan Sarcevic, 2000 B ,Legal Translation and Translation Theory: a Receiver-oriented, Approach, ,Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association

Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»

- Valérie Dullion, 2000, Du document à l'instrument : les fonctions de la traduction des lois, Colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'Université de Genève et l'Association Suisse des traducteurs, terminologues et interprètes « La Traduction Juridique, Théorie(s) et Pratiques.»

الفهرس

الفهرس

الإهداء

كلمة شكر و تقدير

المقدمة أ

01 الفصل الأول: الترجمة القانونية و أنواع الاكراهات

02 اللغة القانونية لغة تقنية

05 تعريف اللغة القانونية

07 النص القانوني و الوثيقة القانونية

09 تعريف الترجمة القانونية

12 أنواع الترجمة القانونية

14 ترجمة الاتفاقيات الدولية

17 الغموض و الابهام في الترجمة القانونية

21 عدم تطابق الحقائق

23 اختلاف النظم القانونية

26 القواميس

29 الطابع الإلزامي للنص القانوني

32 الاختلافات الثقافية

35 المصطلحية

45	الفصل الثاني: خصائص الترجمة القانونية
45	الإطار العام للاتفاق
46	مصادر القانون التجاري الجزائري
50	أهمية الترجمة في ظل التعدد اللغوي
53	المجهودات الترجمة الأوروبية و التعدد اللغوي
56	المترجم القانوني
62	نمط التحرير القانوني في المجموعة الأوروبية
64	أنواع التحرير القانوني
67	المقاربة التداولية في الترجمة القانونية
72	الخصائص المعجمية للغة القانونية
73	الخصائص الأسلوبية للغة القانونية
75	الطابع الإلزامي للنص القانوني
78	البحث التوثيقي
81	أساليب الترجمة
88	الدراسات الترجمة الوصفية
91	توري و الدراسات الترجمة الوصفية
96	الفصل الثالث:
96	التطبيق
182	النتائج و الصعوبات و الحلول
192	ملاحظات بخصوص الترجمة

196	 الخاتمة
199	 الملاحق
216	 قائمة المصادر و المراجع
229	 الفهرس

résumé

Etant donné qu'on est dans un monde qui est sous la grande influence de la mondialisation, phénomène qui ne cesse de marquer tous les domaines de la vie, que ça soit pour les états ou les individus ;en effet, la diminution des distances entre les pays ont menés à faciliter ainsi que de fortifier leurs relations dans tous les domaines, y compris le domaine économique et commercial, et dans ce cadre, beaucoup de conventions ont été signés entre les états afin d'avoir un intérêt mutuel pour leurs peuples respectifs, et cela pose le grand problème de communication.

La plupart des contractants ont des langues différentes, et on a fini par choisir la traduction comme solution à cette situation.

La présente étude à pour objectif de comparer et d'analyser un corpus qui est en effet une partie de L'ACCORD EURO-MEDITERRANEEN ETABLISSANT UNE ASSOCIATION ENTRE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE D'UNE PART,

ET, LA COMMUNAUTE EUROPEENNE ET SES ETATS MEMBRES, D'AUTRE PART, afin de trouver les

contraintes qui entravent le travail du traducteur juridique, et les solutions qu'il a utilisé pour solutionner ces contraintes; tout en optant pour l'approche pragmatique, qui s'est avéré la plus convenable pour l'étude, ainsi que les recherches de Gideon Toury et sa théorie qui permet l'analyse du texte source et sa traduction d'une manière descriptive et comparative, sans oublier l'importance des études de Vinay et Darbelnet, concernant la stylistiques comparée et leurs fameux procédés de traduction, on a utilisé ces outils pour construire la base de notre recherche.

La traduction étant un phénomène essentiel et primordial joue un rôle sans précédant dans l'histoire humaine, le chercheur Gideon Toury estime que la traduction nécessite au moins deux langues et deux cultures, et cela nous mènent à deux idées importantes :la première est l'existence d'un texte dans une certaine langue, qui occupe un espace dans une culture convenable ; et la deuxième est la formulation d'une représentation de cette langue ou bien cette culture via un autre texte pré existant et qui appartient aussi à une autre culture tout en occupant un espace défini dans cette langue ou culture.

Il est préférable avant de définir la traduction juridique de déterminer la langue juridique qui est selon Gérard Cornu une langue technique, on pourrait dire qu'elle est scientifique, Plus simplement, elle est précise, alors que Déborah Cao pense la langue juridique autant qu'un registre est une variété de l'utilisation de la langue technique, elle partage le noyau commun de la langue générale, mais n'est pas identique à elle. Il y'a ainsi des caractéristiques lexicale, syntaxique, textuelle et pragmatiques qui caractérise la langue juridique comme une langue technique.

Etant donné qu'on traduction on traite les textes et non pas les langues, il est utile de définir le texte juridique pour faciliter le cadre conceptuel dans lequel on a travaillé, Karakira définit le un texte juridique comme une pièce écrite qui régule l'interaction humaine, elle peut comporter l'obligation, l'interdiction ou la permission de certaines actions ou choses, il fait des promesses, ou prévoit des sanctions qui doivent être imposées en cas d'infraction.

Après avoir déterminé les termes ayant un rapport étroit avec la traduction juridique Il est grand temps pour la définir, Cao pense que la traduction juridique se réfère à la traduction

de textes utilisés dans la loi ainsi que dans cadre juridiques. Elle est utilisée comme un terme général pour couvrir à la fois la traduction de la loi et d'autres communications dans le cadre juridique, mais avant d'entreprendre une traduction juridique pelage suggère de poser quelques questions capable de faciliter la tache du traducteur : Est-ce que le cadre dans lequel les traductions sont faites est national ou internationale? la partie requérante la traduction est elle publique ou privée? Est-ce que la traduction à la même valeur contraignante que celle du texte original? Et enfin, est-ce que les deux langues ont la même valeur dans un domaine spécifique?

Il y'a lieu aussi de noter l'existence de différents types de traductions juridiques, alors que Michel Politis et Maria Canellopoulou-Botti les distinguent ainsi :

Textes qui contiennent des règles juridiques tels que les lois, textes utilisés pour l'application des règles juridiques, tels que les actes administratives, tous Texte qui crée ou capable de créer un fait juridique tel que le testament, les textes du genèse des lois, et enfin les textes ayant pour rôle la simplification des concepts juridiques qu'on trouve en général dans des articles et des revues juridiques, Cao voit cette

distinction d'un autre angle et pense qu'il y'a deux types de traduction juridiques, la première est contraignante alors que la deuxième ne l'est pas.

Dans la mesure que le corpus analysé est une partie d'un accord entre l'Algérie et l'Union Européenne; il est nécessaire de définir le sens juridique des accords ainsi que les conventions internationaux qui sont selon Cao des liens contraignants qui se rapportent au droit international, et qui sont créés et accepté volontairement par les Etats, or qu'il y'a des questions importantes qui se posent : dans un accord ou une convention internationale quelle est la langue qui a un effet contraignant ? La langue du texte source ? Ou celle du texte cible ? Ou bien les celles des deux ?

En effet selon Cao Il y'a Un principe important en droit multilingue : l'égalité de l'authenticité. D'habitude, le dernier article d'un traité spécifie généralement les langues originales de ce dernier sans oublier le fait que tous les textes de langues officielles sont d'une égalité authentique, ce qui veut dire qu'ils ont la même valeur juridique.

Bien entendu, avant d'essayer trouver les contraintes de la traduction juridique, on a tenter de chercher dans le premier

chapitre la plupart des contraintes cités dans les ouvrages ainsi que des articles traitant ce sujet en traduction juridique, et on a fini par trouver quelques uns, tout en espérant les déceler ainsi que de les analyser dans la partie pratique de le recherche.

L'ambiguïté est la première difficulté qu'on trouve en traduction juridique, selon Cornu la langue du droit existe parce qu'elle n'est pas comprise, alors que Karakira ajoute que les lois et les autres textes juridiques ont évolué au fil du temps d'une manière qui a rendu leur véritable signification accessible dans de nombreux cas que pour les avocats.

On trouve aussi une difficulté majeure en traduction qui est : la non-correspondance des réalités, en effet Houbert estime que Chaque loi a ses propres caractéristiques particulières qui le distinguent du reste des lois, car ces derniers sont influencés par ses facteurs sociaux, politiques et économiques, chacune est une entité indépendante en elle-même, dans la mesure qu'elle traite une réalité juridique singulière dans un pays particulier qui a ses organismes et institutions, il est alors difficile pour le traducteur de transférer les concepts relatives à ces lois, parce que la plupart d'entre eux n'existent que dans la langue d'origine.

Et la non-correspondance des réalités est la première cause de la différence qui existe entre les systèmes juridiques entre les pays, qui est lui aussi une autre difficulté en traduction juridique, car selon Lucja Biel elle conduit inévitablement à l'incongruité de concepts juridiques entre les systèmes nationaux, sans oublier que Cao traite ce sujet en se basant sur la relation entre le droit, la langue et la réalité, elles estime que La loi et les langues sont étroitement liées, la langue juridique a développé ses caractéristiques pour répondre aux exigences du système juridique dans laquelle elle est exprimée et enfin Jean-Claude Gémard insiste sur la grande difficulté que pose la différence entre les systèmes juridique qui est pour lui la seule vrai grande difficulté en traduction juridique.

Alors qu'ils sont sensés être des outils pour aider le traducteur juridique, les dictionnaires juridiques bien entendu font aussi partie - dans certains cas- des contraintes juridique : Manque d'inclusion et la difficultés d'utiliser les explications à cause de sa longueur excessive, ainsi que l'absence des informations concernant les nuances entre le sens des mots "synonymes", sans oublier l'emprunt non accompagné des explications, et enfin le peu d'intérêt concernant multiplicité

des significations des mots, telles sont les lacunes qu'a cité Hubert ; et il propose comme solution à ces lacunes de déterminer le domaine juridique à qui appartient chaque terme, en plus donner des exemples contextuels, qu'il s'agisse des phrases ou leurs structures, ainsi que des exemples qui illustrent les collocations concernant chaque terme, en plus il faut ajouter des observations et commentaires sur le terme, et enfin l'utilisation des références pour permettre au traducteur de trouver le terme qu'il cherche et notamment les sigles.

A ne pas oublier le caractère contraignant de la traduction juridique, qui est aussi une autre difficulté à laquelle le traducteur juridique devrait faire face ; cette difficulté est selon Cao à cause des règles juridiques qui sont tous liés à la fonction de base du droit à savoir la régulation du comportement humain et les relations qu'il entraîne en établissant l'obligation, l'autorisation et l'interdiction dans la société.

Il y'a lieu d'ajouter la différence culturelles entre les langues en traduction juridique qui est aussi une difficulté à ne pas prendre à la légère, car selon Alenka Kocbek la communication commerciale interculturelle est directement

influencée par les systèmes juridiques des cultures concernés, sans oublier Cao qui insiste aussi sur l'importance du facteur culturel, elle assure que chaque langue juridique est le produit d'une histoire et d'une culture particulière.

Et pour finir ; il faut citer la terminologie juridiques et toutes les difficultés qui se rapportent à elle, Cao citent les problèmes suivants :

(1) les questions conceptuelles juridiques et la question de l'équivalence et la non-équivalence des concepts juridiques en traduction; (2) les termes juridiques qui sont liés à la loi et des institutions juridiques; (3) la langue juridique comme une langue technique en termes de la différence entre le sens ordinaire et juridiques, ainsi que les synonymes juridiques, et (4) les difficultés terminologiques qui sont le résultat de l'incertitude linguistique tels que l'imprécision et l'ambiguïté ,alors que Gladys pense que bon nombre de termes proviennent de la langue courante, mais sont dotés d'une signification particulière, alors que d'autres n'existent qu'à l'intérieur du cadre juridique. D'autres termes sont empruntés d'autres langues, et enfin Gémar nous cite un exemple qui

illustre clairement la difficulté émanant de la terminologie juridique :

Le seul mot "droit" possède un nombre infini de définitions selon les pays et les systèmes, parfois au sein d'un même pays ou système, selon les écoles de pensée, les doctrines et les idéologies.

Résumé du deuxième chapitre :

On a préféré débiter le deuxième chapitre par la définition de code de commerce en général, qui est selon Mahoumd Sabrah des règles, qui contrôle l'organisation de l'activité économique de la société, il est également connu comme l'une des branches du droit privé et qui comprend les règles régissant le commerce et les activités commerciales, et dans le même contexte il faut insister sur l'existence de deux sources juridiques dans le code de commerce algérien, la première est une source juridique occidentale fondée bien entendu sur des normes occidentales, tandis que la deuxième source est fondée sur le code islamique.

Il y'a lieu de se rappeler que l'objectif de l'accord de partenariat entre l'Algérie et l'Union européenne est d'établir une zone de libre-échange entre l'UE et l'Algérie, cet

union qui est une expérience unique et digne de respect, car la fusion de plus de vingt-huit pays dans un bloc social , économique, politique et militaire est admirable, mais pour y parvenir, il fallait surmonter de nombreux obstacles, et le plus important d'entre eux est la différence entre les langues des pays membres, ou bien plutôt le "multilinguisme", parce que le succès de ce grand projet repose sur une question extrêmement importante: assurer une communication efficace entre les personnes et les institutions qui le composent.

Le chercheur John Trim pense aussi qu'il est très important de distinguer le "Multilinguisme" qui est le fait d'avoir deux ou plusieurs communautés parlant des langues différentes dans la même société, ce qui rend la communication plus difficile, du "Plurilinguisme" qui reflète la capacité d'un individu de communiquer en utilisant plus d'une langue, ce qui facilite effectivement sa communication avec les autres.

Il faut donc noter les efforts fournis par l'union européenne pour faciliter la communication au sein de ses différentes communautés, et pour y parvenir la Commission des communautés Européennes a fixé un cadre stratégique pour le multilinguisme qui a pour objectifs :

1) Encourager l'apprentissage des langues et promouvoir la diversité linguistique dans la société .

2) Favoriser une économie multilingue performante.

3) Donner aux citoyens un accès à la législation... de l'Union européenne dans leur propre langue.

Il est clair que le Traducteur est le facteur le plus important dans tout acte traductionnel ; et dans la mesure qu'on est en train d'étudier la traduction juridique, on va plutôt s'intéresser au traducteur juridique, qui selon Cao œuvres dans le domaine de spécialité, il doit avant tout partager les mêmes expériences ainsi que les mêmes modes de pensée avec le rédacteur du texte source, qui est lui-même un spécialiste dans le domaine du texte traduit, et pour mener à bien sa tâche, Gladys pense que le traducteur juridique doit avoir deux compétences essentielles à savoir :

La compétence factuelle qui comprend la connaissance des aspects théoriques de la traduction, la connaissance du domaine de spécialité, en l'occurrence le droit, la maîtrise

des langues concernées par la traduction, et puisque le droit est plus étroitement lié à la langue que d'autres disciplines, la connaissance de la langue juridique doit faire partie des compétences du traducteur juridique. La compétence technique, quant à elle, concerne la connaissance des procédures techniques de traduction.

Ensuite le traducteur juridique doit savoir les nombreuses méthodes de rédaction, ainsi que les aspects de rédaction qui caractérisent chaque langue et chaque systèmes juridique, Cornu nous cite comme exemple le style de rédaction en français, qui se caractérise par la déduction, la transition du général au particulier, de la règle à l'exception, et cela par l'utilisation de phrases courtes de nature abstraite, alors que le style de rédaction en Anglais se caractérise par l'utilisation de longues phrases verbales, qui expriment tas de détails tangibles, sans oublier la numérotation, la réservation et les exceptions.

Et pour consolider la base sur la quelle on a travaillé dans la partie pratique de la présente étude on a préféré souligné les aspects importants de la traduction juridique, il est ainsi opportun de commencer avec la terminologie juridique qui est selon Cornu un grand groupe de termes ayants plusieurs significations juridique dans la langue et qui comprend tous les termes ayant une signification en utilisation normale, et une autre dans le domaine juridique, et toujours dans le même contexte ,Gémar décrit la langue juridique –en matière de terminologie- "d'instabilité" en raison de la multiplicité des significations, qui rend le droit prestigieux et ambigu.

Il faut ajouter le caractère contraignant du texte juridique- qui est bien entendu à la fois une particularité et une contrainte en traduction juridique- Gémar pense que s'il y'a une idée qui fais l'unanimité chez les linguistes ainsi que les juristes est bien le caractère contraignant du texte juridique.

En citant les contraintes et les particularités de la traduction juridique, il est naturel de déduire la grande difficulté au quelle le traducteur juridique fais face, il faut ainsi avoir les outils nécessaires susceptibles de faciliter sa tâche , et bien sur , on ne peut négliger le rôle de la recherche

documentaire, selon Christine Durieux le traducteur devrait bien définir le but de sa recherche documentaire est d'extraire de sa lecture tous ce qui est utile seulement, sans oublier Qu'il est très pratique de lire des livres et les articles dans la langue cible , cela porte un intérêt double :le premier c'est qu'il fournit des informations aisément compréhensible et d'une façon plus rapide et le deuxième c'est qu'il donne accès la terminologie et son utilisation à la fois ce qui permet bien entendu de l'exploiter directement dans la traduction.

Pour mener à bien notre recherche il fallait s'appuyer sur les recherches des grands auteurs dans le domaine de de la traduction, il faut alors citer Jean Paul Vinay et Jean Darbelnet qui, en se basant sur la stylistiques comparée dans leur étude des traductions de l'anglais et du français ,ont déduit sept méthodes de traduction, qui sont à leurs tours sous catégoriser en deux groupes, le premier inclut des méthodes de traduction directe qui sont: l'emprunt, le calque et la traduction littérale et le second comprend les méthodes traducteur indirecte à savoir: la transposition, la modulation, l'équivalence, et l'adaptation.

Il y'a lieu aussi de citer James .S. Holmes qui est le premier chercheur ayant soulevé la question des études descriptives de la traduction dans son fameux article : "The Name and Nature of Translation Studies" "Le nom et la nature de l'étude de la traduction".

En effet il a crée une branche descriptive qui comprend les différents domaines susceptibles de développer l'acte ainsi que les études traductionnelle, cette branche serai en mesure de permettre au traducteur d'utiliser de nouveaux outils et d'ouvrir des horizons plus larges, pour rassembler toutes les conclusions concernant cette nouvelle branche descriptive.

Et pour finir , on a s'est appuyé sur les recherches de Gideon Toury, qui a développé les recherches de holmes, en rendant la branche descriptive en traduction plus claire et plus prometteuse ; en effet l'exploit le plus important de Toury est de tenter de faire rapprocher les études traductologique de la science empirique par l'établissement d'une branche descriptive et méthodique, et cela se reflète clairement dans son livre, publié en 1995 : "descriptive translation studies and beyond""les études de traduction descriptives et l'au-delà"

Toury pense que Nous n'avons pas besoin des tentatives individuelles, mais plutôt d'une branche méthodique, qui serait le point de départ des hypothèses claires, cette branche doit être dotée d'une méthode scientifique, ainsi que de ses propres outils, cela devrait faire la base de cette nouvelle branche, qui doit aussi avoir ses justifications suffisantes dans le cadre de la traduction elle-même, seule une telle branche est en mesure de garantir la possibilité de tester et de comparer les résultats des différentes recherches, pour pouvoir ainsi les exploiter dans les futures recherches et traductions.

Il propose des trois étapes qui composent ces études à savoir: "La première est d'établir le texte dans le cadre de la culture cible ..., et la deuxième est de comparer le texte source avec le texte cible pour identifier les changements et essayer conclure des jugements générales sur le concept de la traduction alors que la dernière étape est de déduire ce qu'on a appris de cette étude pour s'en servir dans les futures traductions.

Et pour finir, il faut définir le concept qu'a ajouté Toury et qui a révolutionner les études traductologique qui est bien entendu Les normes de traduction, qui sont selon Toury des

valeurs ou des idées générales que partagent une société , elles se rapportent sur ce qui est juste ou faux, et ce qui est suffisant ou insuffisant concernant les instructions qui assurent la performance adéquate pour chaque cas, et qui ne s'applique que dans ce cas.

Les résultats généraux :

Après avoir comparé et étudié les deux textes on a déduit que le texte français et le texte source alors que le texte arabe est sa traduction.

Le traducteur préfère s'appuyer sur des méthodes indirectes de la traduction et notamment la modulation la transposition et d'équivalence.

Généralement le traducteur garde la même structure du texte source dans sa traduction, sauf dans certains cas, à cause des contraintes de la langue cible.

Le traducteur explique la signification des abréviations et mentionne leurs noms complets.

Il traduit les termes latins en utilisant leurs équivalents arabes.

Le traducteur maintient le même ordre logique et temporel concernant les procédures juridiques (sauf dans deux cas) .

La traduction n'a pas été examiné ni révisé, et à cause de cela on trouve des erreurs graves dans la traduction qui

auraient pu être évités si la traduction a été l'objet d'une révision minutieuse.

Il y'a des erreurs de ponctuation, ce qui a affecté la forme générale de la traduction.

Les réponses aux questions posées:

Quelle est la nature des difficultés rencontrées par le traducteur lors de la traduction ? Et comment il les a surmonter ?

L'ambiguïté : il faut noter qu'il y'a des sections dans la traduction que le traducteur a rendu plus ambigu que le texte source , alors qu'il a rendu d'autres sections plus claires, il faut citer aussi que de la modulation est la méthode privilégiée par le traducteur lorsqu'il s'agit de difficultés résultant de l'ambiguïté , alors qu'il n'a utilisé l'équivalence qu'une seule fois.

La non correspondance des réalités : Traducteur a utilisé la méthode de transposition en trois reprises, il a aussi utilisé méthode d'emprunt une fois pour solutionner les difficultés causées par

Dictionnaires : Il est important de souligner que le traducteur a réussi dans une large mesure à traduire les termes juridique, et cela prouve qu'il emploie des dictionnaires spécialisée de haute valeur , d'autre part il y'a deux questions fondamentales concernant les difficultés

rencontrée par le traducteur par rapport des dictionnaires la première: est de ne pas les utiliser dans certains cas , cela l'a empêché d'avoir une meilleure utilisation des ressources de la langue cible , et la deuxième est : de ne pas consulter plusieurs dictionnaires spécialisés et récents concernant la traduction de certains termes.

Le caractère contraignant :on a repéré la difficulté émanant du caractère contraignant du droit à deux reprises seulement , alors que dans la première il n'y avait pas la même charge contraignante dans la traduction que dans le texte source, la seconde n'a pas été traduite carrément, mis à pars ces deux sections le traducteur a bien su faire face aux contraintes résultant du caractère contraignant du droit.

Difficultés culturelles : la modulation est la méthode préférée pour résoudre les difficultés causées par le facteur culturel, en effet, il l'a utilisé dans toutes les sections qui contiennent des difficultés culturelles ; à l'exception d'une seule fois dans laquelle il a utilisé l'équivalence.

Difficultés terminologiques : en général est difficultés terminologiques dans le présent corpus est le résultat de la différence entre le sens ordinaire et le sens juridique, ainsi que

la difficulté émanant des termes latins, on note que l'équivalence est la solution privilégiée du traducteur, ainsi que l'emprunt en une seule fois.

الملخص

يندرج البحث في إطار الترجمة القانونية حيث أنه يهدف إلى البحث عن الإكراهات التي واجها المترجم القانوني في ترجمة المدونة، المتمثلة في جزء من اتفاقية الشراكة بين الجزائر من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، و التي تروم إنشاء منطقة تبادل بين الطرفين، حيث بدأنا في الفصل الأول بتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث، أما في الفصل الثاني فقد تعرضنا لأهم الإكراهات القانونية و كذا اللغوية التي تجعل من عمل المترجم القانوني في غاية الصعوبة، فضلا عن تطرقنا للأدوات التي سنعتمد عليها في الفصل التطبيقي، حيث ركزنا على الأسلوبية المقارنة للباحثين: فيني و داربلني، ناهيك عن الأبحاث الترجمية الوصفية الخاصة بجدعون توري، كما لا بد من الإشارة إلى أننا اعتمدنا على المنهج المقارن و المقاربة التداولية بوصفهما الأنسب لموضوع البحث، أما في الفصل التطبيقي و انطلاقا من المفاهيم الواردة في الفصل الأول، فضلا عن الأبحاث التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني، فقد حاولنا إيجاد الإكراهات التي سبق التطرق إليها من خلال المقارنة بين النص الأصل و المحرر باللغة الفرنسية، والنص المستهدف و الذي تم تحريره باللغة العربية، مع الاهتمام بالحلول التي اعتمد عليها المترجم القانوني في تذليل تلك الصعوبات، حيث أننا صادفنا إكراهات جديدة لم ترد في الجانب النظري من البحث، مما ساهم في إثراء النتائج المتوصل إليها و كذا التوصيات المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية:

الترجمة القانونية؛ اللغة القانونية؛ الإكراهات؛ الاتفاق؛ المعايير؛ طرائق الترجمة؛ النظام القانوني؛ البحث التوثيقي؛ التداوليات؛ التعدد اللغوي.

نوقشت يوم 20 نوفمبر 2014